مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف

العدد الأول • المجلد الثاني • ديسمبر 2024 - يونيو 2025

مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف
(MENAVEX)

مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف هي مجلة علمية محكمة نصف سنوية ومتخصصة في دراسة العنف والتطرف والمجالات المرتبطة.
تقبل المجلة نشر الأوراق البحثية ونتائج الأبحاث الميدانية والتقارير البحثية ومراجعة الكتب من مختلف التخصصات ذات الصلة بالموضوعات والقضايا المتعلقة بالعنف والتطرف في جميع أنحاء العالم.

تتكون إدارة المجلة من هيئة تحرير، ولجنة علمية، والهيئة الاستشارية العليا، بالإضافة إلى قائمة واسعة من الخبراء المراجعين من جميع أنحاء العالم.
تقبل المشاركات بإحدى اللغات التالية: العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.

الآراء المنشورة تعبر عن وجهة نظر كتّابها، ولا تمثل رأي مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف

رقم الإيداع: 2024PE0018
رمدك: 3009-5433

@The Moroccan Observatory on Extremism Violence
11, Rue Melloueya n° 2. Agdal. Morocco
Tel : +212- 537775258
Fax : + 212-537770364
Website: www.menavex.org
Email: secretzriat@menavex.org

إدارة مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف

العدد الأول • المجلد الثاني • ديسمبر 2024 – يونيو 2025

مدير المجلة ومدير النشر : الدكتور المصطفى الرزرازي

لجنة التحرير:

د. نور الدين جلال

د. إبراهيم الصافي

د. محمد أبو يهدة

د. جيفري كابلان

د. شوجي ماتسوموتو

أمانة المجلة:

د. أمهاني أشور

ا.ذ. سلوى صوماتي

اذ. مروى جلال

اللجنة التقنية:

أذ. أيمن الزين: مهندس تكنولوجيا المعلومات

أذ. المكي مرادي: مصمم ومطور ويب

الهيئة الاستشارية العليا

د. أحمد العبادي
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، المغرب.

د. عبد الجليل الحجمري
أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية. المغرب.

د. محمد صالح التامك
المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، المغرب.

د. جمال سند السويدي
نائب رئيس مجلس أمناء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة.

د. سالم محمد المالك
المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، الإيسيسكو.

د. رتشارد باريت
خبير مبرز ومدير سابق لعمليات مكافحة الإرهاب العالمية، المملكة المتحدة.

د. ريهام عبد الله سلامة
المديرة العامة لمرصد الأزهر، مصر.

د. أيمن خليل
مدير عام المعهد العربي للدراسات الأمنية، الأردن.

د. محمد غاشي
رئيس الجامعة محمد الخامس، المغرب.

د. ستيفين هيل
الكاتب العام التنفيذي - المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون. مالطا.

د. أليون سال
الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي لمعهد الاستشراف الإفريقي، السينغال

د. جميلة العلمي
مديرة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، المغرب.

د. روهان جوناراتنا
المدير العام لمعهد دراسات الأمن القومي، سريلانك.

د. أليكس ب. شميد إميريتيوس
أستاذ ومدير مبادرة أبحاث الإرهاب، سويسرا.

د. توماس فوشت
رئيس مؤسس لمركز القيادة متعددة الأطراف.

د. المصطفى الرزرازي
رئيس المرصد المغربي للتطرف والعنف، باحث أول في مركز السياسات للجنوب الجديد وأستاذ بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات، المغرب.

اللجنة العلمية

د. محمد ابو رمان
مدير معهد السياسة والمجتمع في عمان، الأردن.

د. السيد عمر عاشور
مدير وحدة الدراسات الاستراتيجية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة - قطر.

د. الموسوي العجلاوي
أستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط، نائب رئيس المرصد المغربي حول التطرف والعنف، المغرب.

د. عبد الحق باسو
باحث أول في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وأستاذ بكلية الحكامة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات، المغرب.

د. محمد بلكبير
رئيس مركز الأبحاث والدراسات في القيم، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب.

د. عبد الرحمن بلكورش
أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة قاضي عياض بمراكش، وعضو المجلس التنفيذي للمرصد المغربي حول التطرف والعنف، المغرب.

د. رشيد بنلباه
أستاذ دراسات ثقافية بجامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

د. الحسن بوقنطار
عضو المحكمة الدستورية، وأستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الخامس المغرب.

د. محمد بوزلافة
أستاذ وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس المغرب.

الجنرال كارلوس برانكو
لواء بالجيش البرتغالي. خبير دولي في دراسات الأمن والدفاع، البرتغال.

د. فلافيوس كابا ماريا
رئيس ومدير الدائرة السياسية في المعهد السياسي والاقتصادي للشرق الأوسط، رومانيا.

د. خالد الشكراوي
خالد الشكراوي، باحث أول في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، ونائب عميد كلية الحكامة و الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات. المغرب.

د. رشيد الحضيكي
باحث أول في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة عبد المالك السعدي، طنجة المغرب.

د. محمد الساوري
أستاذ العلوم الإنسانية، والرئيس السابق لجامعة ابن طفيل بالقنيطرة المغرب.

د. عبد الرحيم منار السليمي
أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس، نائب رئيس المرصد المغربي حول التطرف والعنف، المغرب.

د. كارولا غارسيا كالفو
باحثة مبرزة ببرنامج التطرف العنيف والإرهاب العالمي في معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والاستراتيجية وأستاذة مشاركة بجامعة ري خوان كارلوس في مدريد بإسبانيا.

د. لاديبا جونديو
أستاذ مشارك في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة نجامينا، تشاد.

د. أمل قرامي
أستاذة بجامعة منوبة تونس.

د. نور الدين جلال
أستاذ بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. نائب رئيس المرصد المغربي حول التطرف والعنف، المغرب.

د. جيفري كابلان
أستاذ بجامعة ويسكونسن - أوشكوش وباحث أول في معهد الدانوب، المجر.

د. أولغا كارباتشيفا
باحثة بمعهد الدراسات الأفريقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية بروسيا.

د. محمد كرو
أستاذ العلوم السياسية بجامعة المنار بتونس.

د. سونغ سو كيم
أستاذ ومدير معهد الدراسات الأوروبية الأفريقية بجامعة هانيانغ، كوريا الجنوبية.

د. ماثيو ليفيت
باحث أول ومدير برنامج شتاين لمكافحة الإرهاب والاستخبارات التابع لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية.

د. ماركو لومباردي
مدير مركز أبحاث ITSTIME أستاذ بالجامعة الكاثوليكية ساكرو كووري، إيطاليا.

د. فيدينو لورنزو
أستاذ ومدير برنامج التطرف بجامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

السفير محمد لوليشكي
باحث أول في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وأستاذ بكلية الحكامة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات، المغرب.

السفير خالد فتح الرحمان
مدير مركز الإيسيسكو للحوار الحضارات.

د. كاي ناكاغاوا
رئيسة جامعة هاجورومو للدراسات الدولية، عضو مجلس إدارة المركز الياباني للدراسات المغربية.

د. جليل لوناس (الجزائر)
أستاذ بجامعة الأخوين، المغرب.

د. رجب خليفة المرييض ضو
أستاذ العلوم السياسية بجامعة بني الوليد بليبيا.

د. ماتسوموتو شوجي
باحث أول بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وأستاذ فخري بجامعة سابورو عاكوين ، ورئيس المركز الدولي لدراسة الانفصال بطوكيو ، اليابان.

د. جان لوك ماريت
باحث أول في مؤسسة البحوث الإستراتيجية بباريس، فرنسا.

د. هشام ملاطي
القائم بأعمال المدير العام للمعهد العالي للقضاء، مدير الشؤون الجنائية والعفو، بوزارة العدل، المغرب.

د. خالد مونة
أستاذ عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المغرب.

د. جينيفر سانتياغو أوريتا
أستاذة بجامعة أتينيو دي مانيلا، ومنسقة مبادرة أتينيو لدراسات جنوب شرق آسيا، الفلبين.

د. ديدي ولد السالك
مدير المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية موريتانيا.

د. جون إدوارد فيليبس (الولايات المتحدة الأمريكية)
أستاذ فخري بجامعة هيروساكي باليابان.

د. السيد صادق رحيمي
أخصائي علم نفس وأستاذ محاضر بكلية بوسطن للدراسات العليا للتحليل النفسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

د. ميزان الرحمن
أستاذ مشارك، ببرنامج ومركز دراسات الخليج، جامعة قطر، قطر.

د. سعيد الصديقي
أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المغرب.

د. بكاري سامبي
مدير معهد تمبكتو - المركز الأفريقي لدراسات السلام. داكار، السنغال.

د. عباس طاهر
أستاذ دراسات التطرف بمعهد الأمن والشؤون العالمية بجامعة ليدن في هاغوين بهولندا.

د. البشير تامر
المدير التنفيذي لأكاديمية المملكة المغربية، وأستاذ كرسي اليونسكو لمحو الأمية وتعليم الكبار بجامعة محمد الخامس، المغرب.

د. جلال التوفيق
أستاذ الطب النفسي بكلية الطب بجامعة محمد الخامس بالرباط، ومدير مستشفى الرازي للصحة النفسية (سلا)، المغرب.

د. خو وين بينغ
أستاذة ومديرة برنامج البحوث في معهد دراسات غرب آسيا وأفريقيا، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، الصين.

د. آرون واي زيلين
مؤسس موقع جهادولوجي، وباحث أول ببرنامج ريتشارد بورو في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفهرست

الافتتاحية..... 9
د. المصطفى الرزرازي

وداعا جيفري كابلان..... 12
هيئة التحرير

التمثلات القانونية في المحيط الجامعي لمفاهيم «الإرهاب». الكلية متعددة التخصصات بتازة (المغرب) نموذجا..... 13
د. نورالدين جلال، ذ. حفيظ مغيزو

انعكاسات انعدام الأمن على التنظيمات المتطرفة -دراسة المشهد الجهادي في الساحل الافريقي- 57
د. امهاني أشور

تأثير جماعة بوكو حرام على الأمن في غرب إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا والكاميرون..... 75
د. عبد الرحمان كامل

شروط و قواعد النشر بالمجلة..... 105
هيئة التحرير

الافتتاحية

د. المصطفى الرزرازي[1]

يعيش العالم المعاصر على إيقاع متداخل ومعقّد من أنماط العنف المتعددة. فعنف الدول يتجسّد في شكل الحروب والصراعات المسلحة، وعنف الجماعات يتبدّى في صورة الإرهاب والجريمة المنظمة، بينما يتجلى عنف الأفراد في جرائم القتل وأشكال الاعتداء المختلفة على النساء والأطفال والمسنين، بل وفي العنف الموجَّه ضد الذات عبر حالات الانتحار المتكررة. وعلى مستوى آخر، لا تتردد الطبيعة هي الأخرى في إنتاج عنفها الخاص، عبر الكوارث المتوالية والاختلالات المناخية المتزايدة حدّة.

وأمام هذا التشابك المتعدد الأبعاد، اختارت مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف. أن تنخرط في تحليل آليات إنتاج العنف السياسي والإرهاب والتطرف بجميع أشكاله، واضعةً نصب عينيها أن تكون فضاءً علمياً رصيناً يجمع بين الصرامة المنهجية والانفتاح النقدي والارتكاز على المعطيات التجريبية. وغايتنا من ذلك تعميق فهم القرّاء والباحثين للديناميات المعقّدة لهذه الظواهر في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل.

تحرص المجلة في هذا المجلد الثاني من العدد الأول على تحقيق ثراء المقاربات وتنوع المنظورات، بما يجعل المجلد يجمع بين تحليلات نظرية من حقول راسخة كالعلوم السياسية وعلم الاجتماع والقانون، ومقاربات متعددة التخصصات تستحضر الجغرافيا السياسية والدراسات الإقليمية والتحليل الأمني والاستشراف، إلى جانب دراسات ميدانية تقدّم فهماً معمقاً للوقائع الحية. وفي هذا السياق، نتوجّه بعميق الشكر والامتنان إلى جميع الباحثين والباحثات الذين أسهموا في هذا العدد، بما أغنوه من تنوّع منهجي وموضوعي، مما يعزّز مكانة مجلتنا كمنبر علمي مرجعي.

1- د. المصطفى الرزرازي، مدير مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف و رئيس المرصد المغربي حول التطرف و العنف.

أما المحور المركزي لهذا العدد فيتناول منطقة الساحل التي باتت اليوم تُعَدّ بؤرة الإرهاب العالمي، ومختبراً مأساوياً لتقاطعات الهشاشة البنيوية والانهيار المؤسسي والتحولات الاستراتيجية على المستوى الكوني. يفتتح هذا الملف الدكتور توماس فوشت، مؤسّس مركز القيادة متعددة الأطراف بالولايات المتحدة وعضو المجلس الاستشاري الأعلى للمجلة، بمقالة يبرز فيها الحاجة إلى النظر إلى التحديات الإفريقية باعتبارها قضايا دولية بامتياز. ويليه مقال الأستاذ الموساوي العجلاوي، أستاذ بمعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس بالرباط ونائب رئيس المرصد المغربي للتطرف والعنف، وعضو بالمجلس العلمي للمجلة، الذي يكشف الأبعاد الخفية والمهمّشة في التهديدات الأمنية والجيوسياسية بالمنطقة. كما يضمّ الملف دراستين معمّقتين: الأولى للدكتور عبد الرحمن كامل، أستاذ بكلية الحقوق بجامعة القاضي عياض بمراكش، حول أثر جماعة بوكو حرام في غرب إفريقيا؛ والثانية للدكتورة أمهاني أشور، أستاذة باحثة بالمرصد المغربي للتطرف والعنف، حول ديناميات الجهادية وعدم الاستقرار في الساحل.

وإلى جانب هذا الملف، يقدّم العدد مساهمات أخرى توسّع أفق التحليل. فمساهمة البروفيسور الراحل جيفري كابلان، الأستاذ السابق بجامعة ويسكونسن – أوشكوش وعضو الهيئة التحريرية لمجلتنا، بعنوان الرسائل الإرهابية وعمليات الاستقطاب، ومقالته تشكّل بالنسبة لنا لحظة مؤثرة بعد أن غادرنا سريعا مطلع هذا العام، تاركا وراءه فراغاً مؤلماً، لكن إرثه الفكري سيظل حاضراً في هذه الصفحات. كما يقدّم كل من الأستاذ نور الدين جلال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية تازة، وحفيظ مغيزو، باحث في سلك الدكتوراه بالكلية نفسها، دراسة ميدانية حول التمثلات القانونية لمفهوم «الإرهاب» في السياق الجامعي المغربي. ومن جانبه، يسلط الخبير الدولي عبد الصمد شهيد، الضوء على المخاطر التي قد تترتب عن النسخ الحديثة من الذكاء الاصطناعي (chstgpt) على المجتمعات الأمنية. أما الدكتور المهدي الطياش، باحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس وبالمرصد المغربي للتطرف والعنف، فيحلّل تحوّلات النظام السياسي السوري من خلال عدسة العنف السياسي والانهيار المؤسسي، في حين أقدم رفقة الباحث منصف بروال، الباحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية تازة، في مقالة مشتركة، مقاربةً حول الشرطة الذكية وتحوّل المدن الذكية.

كما يكرّس هذا العدد انفتاحه الدولي من خلال دراسة ميدانية للباحثة المستقلة فيراغ لورينتس (هنغاريا) حول أوضاع النساء والأسر والتعليم في كردستان العراق؛ ومقالة للباحثة داليا سمير السيد حول الهشاشة المعرفية في مسارات التطرف؛ إضافةً إلى دراسة قانونية للدكتور جبريل أوبالي يحيى، الباحث في القانون الدولي بجامعة بايرو في كانو (نيجيريا)، حول عدم امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن وانعكاساته على الاستقرار في الشرق الأوسط؛ وكذلك دراسة للدكتورة رولا جبور حول دور إسرائيل في التوسّع الإقليمي للميليشيات الإيرانية.

إن هذا العدد الثاني من المجلد الأول يعكس بجلاء طموح مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف الربط بين مختلف مستويات التحليل، ووصل المحلي بالعالمي مع حرصها الجمع بين المقاربة الجامعية للباحثين والخبرة الميدانية للممارسين.

وفي ظل سياق دولي يتّسم بتسارع التحولات وكثافة التهديدات، تزداد الحاجة إلى فضاءات للتفكير العميق تتجاوز منطق الاستعجال الإعلامي، وتمنح الأولوية للتحليل الرصين، والربط المنهجي، والاستشراف المستقبلي. إننا باقون أوفياء لهذه الرسالة، عن قناعة راسخة بأن الفهم العميق لظواهر العنف والتطرف يشكّل الشرط الضروري لأي فعل ناجع ومستدام.

31 مايو 2025

وداعا جيفري كابلان

هيئة التحرير

ببالغ الحزن والأسى، تلقّينا نبأ وفاة الأستاذ الدكتور جيفري كابلان، المفكر الأمريكي البارز، والباحث المعروف عالميًا في قضايا الحركات المتطرفة، والصديق الوفي للمرصد المغربي للتطرف والعنف.

لقد كرّس الراحل مسيرته العلمية لدراسة الأيديولوجيات العنيفة وأشكال التطرف المعاصر، مستندًا إلى رؤية تحليلية عميقة، ومنهج علمي صارم، وإنسانية رفيعة كانت حاضرة في كتاباته ومداخلاته.

ولا تقتصر بصمته على جهوده الأكاديمية الدولية فحسب، بل يمتد أثره إلى مرصدنا، حيث كان من المؤسسين لمجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول العنف والتطرف (مبنافيكس)، وعضوًا رئيسيًا في هيئتها التحريرية، وفاعلًا باستمرار في إغناء مساراتها الفكرية ومنهجها الأكاديمي.

لقد جسّد في علاقته بمرصدنا قيم الوفاء والانخراط، من خلال دعمه المتواصل، وصداقته الثابتة، وحرصه على مدّ جسور الحوار المعرفي العابر للحدود.

وفي هذا المصاب الجلل، نتقدّم بأصدق عبارات العزاء والمواساة إلى أسرته، ومحبيه، وطلبته، وكل من أنارتهم أفكاره في مختلف أنحاء العالم.

رحم الله الفقيد، وجعل علمه نورًا، وذكراه حيّة في العقول التي أنارت بها، والأجيال التي ستستلهم من إرثه الأكاديمي والفكري.

الرباط

التمثلات القانونية في المحيط الجامعي لمفاهيم «الإرهاب». الكلية متعددة التخصصات بتازة (المغرب) نموذجا

د. نورالدين جلال [1]، ذ. حفيظ مغيزو [2]

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تمثلات طلبة الجامعة المغربية لمفهوم الإرهاب، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة مكونة من 1092 طالبًا وطالبة من الكلية متعددة التخصصات بتازة، ضمن مجتمع جامعي يبلغ 17309 طالبًا. وقد ركزت الدراسة على قياس مدى مطابقة تصورات الطلبة للتعريفات القانونية الرسمية لمفهوم الجريمة الإرهابية، بالاستناد إلى القانون المغربي (03.03) المتعلق بمكافحة الإرهاب.

استندت الدراسة إلى ثلاث مقاربات نظرية: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية (Bourdieu)، نظرية التنشئة الجامعية (Parsons, Durkheim)، ونظرية التمثلات الاجتماعية (Moscovici)، وتم توظيف منهج وصفي تحليلي يعتمد أدوات إحصائية وتحليل نوعي للبيانات. كشفت النتائج عن فروقات دالة بين التخصصات، حيث أظهر طلبة كليات الحقوق والعلوم السياسية تمثلات قانونية دقيقة ووعيًا أكبر بمحددات الفعل الإرهابي مقارنة بزملائهم في تخصصات الآداب أو العلوم الدقيقة.

تبرز الدراسة أن الفهم القانوني للإرهاب لا ينبني فقط على التكوين المعرفي، بل هو أيضًا نتاج تنشئة أكاديمية ومجموعة من التمثلات الرمزية المتراكمة داخل الفضاء الجامعي. وقد أكدت النتائج صحة الفرضيات الثلاث الأساسية، التي ترى في التخصص الأكاديمي عاملًا محددًا في تشكيل التصورات القانونية. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تعميم الثقافة القانونية في باقي التخصصات الجامعية وتعزيز البعد التحليلي النقدي في التكوين الجامعي، من أجل إنتاج وعي قانوني مشترك في مواجهة ظواهر العنف والتطرف.

1- د. نور الدين جلال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية تازة.

2- ذ. حفيظ مغيزو، باحث في سلك الدكتوراه بجامعة سيدي محمد بن عبد الله – كلية تازة.

محاولة لاختبار العلاقة بين الحقل الأكاديمي والتمثل القانوني لمفاهيم معقدة كالإرهاب، في ضوء ثلاث مقاربات تفسيرية: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية، نظرية التنشئة الجامعية، ونظرية التمثلات الاجتماعية.

وبذلك، لا تهدف هذه الدراسة فقط إلى رصد الفروق في نسب التصنيف أو تقييم دقة الفهم القانوني، وإنما تسعى أيضا إلى تقديم تحليل عميق للطريقة التي يعيد بها الفضاء الجامعي إنتاج المعنى القانوني، ويفرض أشكالا معينة من الإدراك القانوني للظواهر الاجتماعية، في سياق يشهد صعودا لمفاهيم الأمن، الدولة، والشرعية القانونية كمفاتيح أساسية لفهم التحولات الجارية.

«الإرهاب»: إشكالية المفهوم وتنوع التعاريف

يعتبر الإرهاب من أكثر المفاهيم المحملة دلاليا وإيديولوجيا في الخطاب السياسي الحالي. كما انه من أكثر المصطلحات لبسا من ناحية المعايير القانونية والعلمية. وعلى الرغم من الانتشار الواسع لاستخدامه في الإعلام والسياسة والتشريعات المحلية، الا ان الاتفاق على تعريف دقيق وموحد للإرهاب ما زال بعيد المنال حتى داخل المحافل الدولية كمجلس الأمن أو الأمم المتحدة.

ويعزى هذا الفشل في الاتفاق على تعريف الظاهرة الى ما يسمى «سلطة التعريف»، ذلك أن الصراع بين الدول والمؤسسات حول من يملك الحق في تحديد ما يمكن اعتباره إرهابا من عدمه وذلك على غرار تعريف الحرب أو المقاومة حيث يتغير المعنى بحسب موقع المتكلم. وبالطبع فان تعريف الإرهاب يخضع أيضا لحسابات سياسية وقانونية وثقافية مختلفة (Alex Schmid, 2023, pp. 1–3).

وبخصوص الفعل الإرهابي، يقترح شميد (Schmid) تعريفا يركز على الخصائص الموضوعية للفعل، حيث يعرف الإرهاب بأنه : «شكل من أشكال العنف السياسي يرمي إلى التأثير على اطراف أخرى عبر نشر الخوف، وغالبا ما لا يكون الضحايا المباشرون هم المقصودين الأساسيين (Alex Schmid, 2023, p. 10). وبذلك يميز هذا التعريف بين الإرهاب وغيره من الجرائم التي قد تستخدم ذات الوسائل (كالعنف أو التفجير)، لكنه يركز على البعد الاتصالي والسياسي للإرهاب، بوصفه عنفا رمزيا موجها نحو جمهور ثالث..

وبالنسبة للفاعل الإرهابي، يرفض شميد التصورات السائدة التي تختزل الإرهابيين في صور نفسية نمطية، معتقدا أن «لا أحد يولد إرهابيا»، وأن الدخول إلى العمل الإرهابي يتم عبر مسارات اجتماعية ونفسية وسياقية معقدة، الأمر الذي يجعل تصنيفه وفق «الهوية» أو «الانتماء» إشكاليا (Alex Schmid, 2023, pp. 13–14)..

الكلمات المفتاحية

الإرهاب، التمثلات القانونية، الفضاء الجامعي، التخصص الأكاديمي، القانون الجنائي، التنشئة الجامعية، التمثلات الاجتماعية، الطلبة الجامعيون، بورديو، المقاربة السوسيولوجية.

مقدمة

في سياق عالمي يتسم بتعاظم التهديدات الأمنية العابرة للحدود، أصبح موضوع «الإرهاب» من أكثر القضايا إلحاحا وإثارة للجدل على المستويين القانوني والاجتماعي. فقد بات من الصعب، بل ومن غير الممكن، مقاربة الظاهرة الإرهابية بشكل تقني صرف أو اختزالها في أبعادها الجنائية فقط، دون الانتباه إلى ما تفرزه من تصورات وتمثلات في الوعي الجمعي، خصوصا داخل البيئات التعليمية التي تشكل، وفق العديد من النظريات السوسيولوجية، حقلا استراتيجيا لإعادة إنتاج المعرفة والنماذج الإدراكية.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تمثلات طلبة الجامعة المغربية لمفهوم «الإرهاب» من منظور قانوني، مع التركيز على الكلية متعددة التخصصات بتازة كنموذج. لا تقتصر هذه التمثلات على التصورات الأخلاقية أو الثقافية، بل تمتد إلى كيفية إدراك الفعل الإرهابي قانونيا، وتمييزه عن باقي الأفعال الجنائية، وهي مسألة ترتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة التكوين الأكاديمي وسياقات التنشئة الجامعية.

تتمثل أهمية هذا الموضوع في كونه يربط بين المعرفة القانونية، والتحليل السوسيولوجي، ونظرية التمثلات الاجتماعية، في محاولة لفهم الفروق المعرفية بين الطلبة وفق تخصصاتهم، وتفكيك الديناميات الخفية التي تعيد إنتاج تصورات متباينة حول الإرهاب كفعل مجرم قانونيا، ومؤدلج اجتماعيا. وقد ارتكزت الدراسة على فرضية مركزية مفادها أن الطلبة المنتمين إلى تخصصات القانون والعلوم السياسية يمتلكون تمثلات قانونية أكثر دقة لمفهوم الإرهاب، مقارنة بزملائهم في تخصصات الآداب أو العلوم الدقيقة، بفعل طبيعة التكوين، واللغة المفاهيمية، والممارسة التعليمية التي يتعرضون لها.

إن الانطلاق من دراسة الحالة المغربية يوفر أيضا مدخلا لفهم كيفية تموضع موضوع الإرهاب في الفضاء الجامعي العربي، حيث يختلط القانوني بالسياسي، وتتداخل التمثلات الشعبية مع الرسمية، في ظل غياب ثقافة قانونية مشتركة ومؤسساتية راسخة لدى قطاعات واسعة من الطلبة. وهذا ما يجعل من هذه الدراسة

وفي ذات السياق فان الدول بصفة عامة تواجه خطر الإرهاب حيث أن أثاره تهدد الأمن القومي وكذلك شرعية الدول، حيث ان من وظائفها حماية الحدود و الأرواح والحفاظ على الاستقرار المجتمعي و الأمني.

ولذلك سارعت الدول الى محاربة هاته الظاهرة من منظور متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الأسباب الاجتماعية والسياسية والثقافية مثل الفقر والبطالة والتهميش والنزاعات العرقية والدينية. فالتطرف لا ينبع فقط من عوامل فردية بل من ظروف بيئة واجتماعية معقدة. وفي هذا الصدد يبرز التعليم من اهم السياسات التي تساهم في تغيير ظروف المواطن عن طريق تقوية المهارات (Ahmed Zahid Shehab, Mattayi Christina, Zikrsara, 2019). ويشير المؤلفون كيف ان فضاءات التدريس يمكن أن تصبح أماكن امنه لنشر قيم التسامح والتعايش السلمي وذلك من خلال :

- تنمية مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب؛
- تقوية القدرة على التواصل والتفاهم بين الثقافات، والأديان المتباينة؛
- تدعيم قيم التسامح وتقدير الآخر؛
- تأهيل الطلاب لمواجهة الخطابات المتطرفة والعنيفة. (Ahmed Zahid Shehab, Mattayi Christina, Zikrsara, 2019).

وبالرغم من أهمية التعليم كسلاح أساسي لشحذ المهارات وإذكاء الحس النقدي فان التغييرات الهيكلية والتأثيرات الاجتماعية وخاصة الليبرالية الجديدة ساهمت في تغيير مفهوم التعليم من اعتباره حقا مجتمعيا إلى بضاعة اقتصادية، حيث أضحت المدارس والجامعات مؤسسات تسير بمنطق السوق، مما أدى إلى زيادة التنافس، وتقليل البرامج التي تركز على التفكير النقدي والمواطنة الفاعلة، وتحويل الطلاب إلى مستهلكين فقط. (De Leo, Jeffrey, R. et al. 2016, pp. 10–25).

وكان من اثار هاته التغيرات ترسيخ الفوارق التعليمية، حيث أن الفئات الأكثر ضعفا أصبحت تفتقد للدعم والفرص التعليمية الملائمة، الأمر الذي يعمق شعورهم بالتهميش والسخط، وهو ما يستغله المتشددون لتجنيد الشباب. ولذلك من المفروض إعادة هيكلة المناهج لتشمل تعليم المواطنة، والتفكير النقدي، والحوار بين الثقافات، وتطوير المهارات الاجتماعية والعاطفية. (De Leo, Jeffrey, R. et al. 2016, pp. 95–110).

وأخيرا يمكن التنبيه أيضا الى الخطاب المنتج حول «التطرف» ذلك انه لا يقتصر على وصف حقيقة، بل هو كذلك فعل عنيف معرفيا يمارس إقصاء وتمييزا، يحد من حرية تعريف الذات للأشخاص ويثبت فكرة وجود خصوم اجتماعيين. هذا الخطاب يساهم في بناء أجواء من التشرذم المجتمعي ويعوق أي محاولة للتعامل مع

«التطرف» على أساس إنساني وكامل، بل يغلق الباب أمام فهم الأسباب الاجتماعية والسياسية التي تسبب العنف (Rob Faure, Walker,2022) .

في هذا المنحى، تتصاعد أهمية البحث في تصورات الطلاب للجريمة الإرهابية، حيث يطرح السؤال كيف يستوعب الطلبة ،بمختلف تخصصاتهم هذا المفهوم، وما نطاق توافق تصوراتهم مع التعاريف الشرعية المعتمدة، خصوصا في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم، والانتشار الكثيف للخطاب الرقمي والإعلامي حول قضايا الإرهاب والتطرف؟.

إن المؤسسة التعليمية، وبالأخص الجامعة، تؤدي دورا أساسيا في بناء الفهم القانوني والسلوك المدني لدى الطلاب، عبر ما تقدمه من مقررات، وما تتيحه من مناقشات ومجالات للتفكير النقدي. لكن هذا الدور يظل مختلف التأثير باختلاف التخصصات الأكاديمية، وهو ما يحفزنا للتساؤل حول صلة التخصص الأكاديمي بمستوى تصور الجريمة الإرهابية لدى الطلاب.

وعليه، يهدف هذا المقال إلى دراسة التصورات القانونية للجريمة الإرهابية لدى طلاب الكلية متعددة التخصصات بتازة، من خلال بحث ميداني، ومحاولة فهم أثر التخصص الأكاديمي على دقة هذه التصورات.

إشكالية الدراسة

على الرغم من تعدد الدراسات القانونية والسياسية التي سعت لتحديد الجريمة الإرهابية وتقنينها، فإن تصور هذه الجريمة لدى عامة الناس، خصوصا فئة الطلاب الجامعيين، ما زال يتسم بالتباين والإبهام، وأحيانا بالخلط بين ما هو إجرامي وما هو إرهابي. ويتصاعد هذا التفاوت في ظل تأثير التخصص الدراسي للطالب، حيث يفترض أن يكون لطالب الحقوق وعلم السياسية تأهيل قانوني يمكنه من فهم السمات القانونية للجريمة الإرهابية، بخلاف زملائه في التخصصات غير القانونية. في هذا الإطار، يصبح من المهم استيعاب كيفية تصور الطلبة الجامعيين للجريمة الإرهابية، ومدى تطابق تصوراتهم مع التعريفات القانونية الموجودة في التشريع الجنائي المغربي، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التكوين الأكاديمي كعنصر تفسيري محتمل.

الأسئلة الفرعية

ما مستوى إدراك الطلبة لأفعال تعتبر قانونيا جرائم إرهابية؟

هل تختلف تصورات الفعل الإرهابي بين طلبة تخصصات القانون وعلم السياسية، و مسالك الآداب و العلوم الدقيقة؟

ما مدى تأثير التكوين الأكاديمي في صياغة الفهم القانوني للفعل الإرهابي لدى الطلبة؟

الفرضيات

- يتمتع طلاب الحقوق وعلم السياسية بفهم قانوني أكبر للإرهاب مقارنة بطلاب تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية أو العلوم الدقيقة.
- يقدم طلاب التخصصات القانونية إجابات صحيحة أكثر في ما يتعلق بالتعريف القانوني للإرهاب مقارنة بطلاب التخصصات الأخرى.
- يؤثر التخصص الدراسي في مدى مطابقة الإجابات للتصنيفات القانونية المعتمدة لجريمة الإرهاب

عينة الدراسة

تكونت عينة هذه الدراسة من 1092 طالبا وطالبة، تم اختيارهم من بين 17309 طالبا يمثلون إجمالي المسجلين في الكلية متعددة التخصصات بتازة. جاء ذلك في إطار بحث ميداني يهدف إلى استكشاف التمثلات القانونية لمفاهيم «الإرهاب» في البيئة الجامعية. تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل متنوع للتخصصات الأكاديمية المختلفة (مثل القانون، العلوم، الآداب، الجغرافيا، اللغات، وغيرها)، مع مراعاة التوزيع الفعلي للطلبة حسب الشعب، مما يعزز من دقة تمثيل العينة وإحصائياتها. وبفضل هذا الحجم العيني، ومع الأخذ بعين الاعتبار حجم المجتمع الأصلي (17309)، فإن هامش الخطأ في نتائج الدراسة لا يتجاوز ±2.8%، بمستوى ثقة يصل إلى 95%. ويعتبر هذا التفاوت المقبول إحصائيا دليلا على قوة تمثيل العينة وقدرتها على تقديم صورة دقيقة عن التمثلات القانونية لمفهوم الإرهاب في الوسط الجامعي، مما يعزز من مصداقية الاستنتاجات المستخلصة من نتائج الدراسة في هذا السياق الأكاديمي المغربي.

ولحساب هامش الخطأ (Marge d'erreur)، تم استخدام المعادلة الإحصائية المعروفة:

$$ME = Z \times \sqrt{\frac{p(1-p)}{n}} \times \sqrt{\frac{N-n}{N-1}}$$

مع القيم التالية:

حجم المجتمع الكلي (N) = 17309

حجم العينة (n) = 1092

مستوى الثقة = 95% ← قيمة Z = 1.96

النسبة المفترضة لأكبر تباين ممكن (p) = 0.5 (لأنها تعطي أقصى هامش خطأ)

بعد التعويض، يكون هامش الخطأ التقريبي:

$$ME = 1{,}96 \times \sqrt{\frac{0{,}5(1-0{,}5)}{1092}} \times \sqrt{\frac{17309-1092}{17309-1}} = 1{,}96 \times \sqrt{\frac{0{,}5(0{,}5)}{1092}} \times \sqrt{\frac{17309-1092}{17309-1}}$$

$$ME = 0{,}028 = \%2.8$$

وبذلك، فإن نتائج الدراسة يمكن تعميمها على مجتمع الكلية بدرجة ثقة تبلغ 95%، وبـ هامش خطأ لا يتجاوز ±2.8%، ما يؤكد قوة العينة من الناحية الإحصائية، وقدرتها على الكشف عن الفروقات في التمثلات القانونية لمفهوم الإرهاب بين مختلف التخصصات الجامعية.

جدول رقم 1: توصيف عينة الدراسة

العنصر	الوصف / الرقم
حجم العينة (n)	1092 طالبا وطالبة
من أصل المجتمع الكلي (N)	17309 طالبا وطالبة
نسبة العينة من المجتمع الكلي (%)	≈ 6.3%
طريقة اختيار العينة	عينة عشوائية طبقية (Échantillonnage aléatoire stratifié)
التخصصات الممثلة	القانون (عام وخاص)، الآداب، الجغرافيا، الفيزياء، الكيمياء، البيولوجيا، الرياضيات، المعلوميات، اللغات
مستوى التمثيل حسب التخصص	تم اعتماد النسب الفعلية لتوزيع الطلبة حسب التخصص لضمان التوازن
مستوى الثقة	95%
هامش الخطأ التقديري	±2.8% (محسوب باستخدام معادلة الهامش الإحصائي للعينة الاحتمالية)
دوافع اختيار العينة	– قياس التفاوت في التمثلات القانونية

مجتمع عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة في هذا البحث من مجموع الطلبة المسجلين في الكلية متعددة التخصصات بتازة، التابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله، والبالغ عددهم الإجمالي 17309 طالبا وطالبة خلال الموسم 2023/2024 الذي تم فيه إنجاز البحث. فيما يلي وصفا تفصيليا لمجتمع عينة الدراسة بناء على النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، الخصائص الأكاديمية وسلك الدراسة، مع التحليل الإحصائي والدلالات المرتبطة بالسياق البحثي:

تضمنت عينة الدراسة 1092 طالبا وطالبة من مختلف التخصصات الجامعية بالكلية متعددة التخصصات بتازة، وقد جاءت هذه العينة موزعة بشكل متوازن نسبيا من حيث النوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الإناث 53.3% (582 طالبة) مقابل 46.7% من الذكور (510 طالبا)، وهو ما يعكس ميلا طفيفا نحو تفوق التمثيل الأنثوي، ويمنح الدراسة منظورا اجتماعيا متوازنا من حيث النوع، خصوصا أن تمثلات الإرهاب والقانون قد تختلف باختلاف الخلفية الجندرية.

أما من حيث الفئة العمرية، فتظهر البيانات أن الغالبية العظمى من الطلبة ينتمون إلى الفئة الشبابية الأساسية ما بين 18 و25 سنة (84.5%)، مما يعزز من راهنية نتائج الدراسة، باعتبار أن هذه الفئة تمثل الشريحة النشطة فكريا والمؤثرة في الوسط الجامعي. بينما توزعت باقي الفئات بشكل متباين: 9.3% في فئة 30–25 سنة، و1.4% فقط في فئة 35–30، ثم نسب محدودة جدا للفئات المتقدمة سنا، مما يدل على أن الطابع العام للعينة هو «طالب جامعي في سن التكوين الأساسي»، ما يناسب موضوع الدراسة الذي يتعلق ببناء التمثلات القانونية داخل فضاء التنشئة الجامعية.

وبالنظر إلى الخصائص الأكاديمية، فإن عينة الدراسة تظهر تنوعا واسعا في التخصصات، وهو ما يعتبر نقطة قوة منهجية. فقد مثل طلبة القانون الخاص النسبة الأكبر بواقع 31.0% (338 طالبا)، يليهم طلبة الجغرافيا (15.6%)، والقانون العام (13.1%)، ثم تخصص الاقتصاد والتدبير (12.5%)، بينما كانت باقي التخصصات مثل الفيزياء، الكيمياء، الرياضيات، البيولوجيا، المعلوميات، واللغات ممثلة بنسب أقل تراوحت بين 0.4% و9.3%. هذا التوزيع يعزز من إمكانية المقارنة بين التمثلات القانونية للطلبة بحسب خلفياتهم الأكاديمية، ويسهم في اختبار الفرضيات المتعلقة بدور التكوين التخصصي في إدراك المفاهيم القانونية المرتبطة بالإرهاب.

أما على مستوى سلك الدراسة، فقد تمثلت الغالبية الساحقة من العينة في طلبة سلك الإجازة، حيث توزعت النسب كما يلي: سنة ثانية (34.6%)، سنة ثالثة (34.0%)، وسنة أولى (25.2%). في حين لم تتجاوز نسبة طلبة الماستر والدكتوراه معا

6.2%، وهو ما يتماشى مع التوزيع الديمغرافي الفعلي لطلبة الكلية. ويعني ذلك أن أغلب المشاركين يوجدون في مراحل التكوين الأساس، مما يضفي على الدراسة طابعا تشخيصيا لبنية الوعي القانوني في مراحله الأولى من التشكل الأكاديمي.

بناء على هذه المعطيات، تمثل العينة مرآة إحصائية دقيقة لبنية المجتمع الجامعي المستهدف، وتوفر إطارا تحليليا يسمح بفهم الفروقات بين التخصصات، والأعمار، والمستويات الدراسية، والنوع الاجتماعي، في ما يتعلق بتمثلات الإرهاب كجريمة قانونية داخل الفضاء الجامعي المغربي.

جدول رقم 2: الخصائص الديموغرافية والأكاديمية لمجتمع الدراسة عينة الدراسة

1- النوع الاجتماعي

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	510	46.7
أنثى	582	53.3
المجموع	1092	100

2- السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
25–18	923	84,5
30–25	102	9.3
35–30	15	1.4
40–35	30	2.7
45–40	6	50,
50–45	3	0.3
50 وأكثر	13	1.2
المجموع	1092	100,0

3- التخصص

التخصص	النسبة المئوية	التكرار
الاقتصاد والتدبير	12,5	137
البيولوجيا	9,3	102
التاريخ والحضارة	2,8	31
الجغرافيا	15,6	170
الجيولوجيا	0,4.	4
الدراسات الفرنسية، اللغات، الفنون والعلوم	4,4	48
الرياضيات	1,6	18
الفيزياء	3,6	39
الكيمياء	6,	7
اللغة العربية والآداب والفنون	3,8	41
المعلوميات	1,3	14
قانون خاص	31,0	338
قانون عام	13,1	143
المجموع	100,0	1092

4- سلك الدراسة

سلك الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
الإجازة – سنة أولى	275	25,2
الإجازة – سنة ثالثة	371	34,0
الإجازة – سنة ثانية	378	34,6
الدكتوراه	25	2,3
الماستر	43	3,9
المجموع	1092	100,0

بنية الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة أداة الاستبيان المغلق الثنائي (نعم/لا)، والذي تم تصميمه بدقة لقياس تمثلات الطلبة الجامعيين للفعل الإرهابي في ضوء مفاهيم القانون الجنائي ومضامين التشريعات الوطنية المرتبطة بالإرهاب. يتكون الاستبيان من 20 سؤالا، تم توزيعها على مواقف وسيناريوهات جنائية واقعية أو افتراضية، يتفاوت مضمونها بين الجرائم ذات الطابع السياسي أو العقائدي (مثل: الإشادة بداعش، محاولة الالتحاق بتنظيم الدولة، عرض محتوى يمجد جريمة إمليل)، وبين أفعال جنائية تقليدية (القتل العمد، السرقة، تزوير الشيكات)، وأخرى إشكالية على مستوى التكييف القانوني (إهانة العلم الوطني، التحريض على الامتناع عن التصويت، مساعدة شخص على الالتحاق بسوريا).

وقد طلب من المبحوثين تحديد ما إذا كانوا يعتبرون كل فعل من الأفعال المطروحة يشكل جريمة إرهابية وفق ما يفهمونه من التعريف القانوني أو تصوراتهم الاجتماعية الخاصة. ومن خلال إجابات «نعم» أو «لا»، تم قياس مدى مطابقة التمثلات الذهنية للطلبة للتكييفات القانونية المعتمدة في التشريع المغربي، خاصة القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب.

يتميز هذا النموذج من الاستبيان بالبساطة والوضوح، ما يجعله مناسبا لمختلف التخصصات، ويمكن من تحليل المقاربات التفسيرية لدى الطلبة: هل ترتكز على معرفة قانونية؟ أم على أحكام قيمية أو ثقافية؟ وقد مكن هذا البناء من تمييز الفروقات في الإدراك القانوني بحسب التخصص، وسلك الدراسة، والنوع الاجتماعي، وغيرها من المتغيرات.

بفضل تنوع المواقف المطروحة، شكل الاستبيان أداة دقيقة في اختبار الفرضيات الثلاث المركزية للدراسة المتعلقة بتأثير التخصص الأكاديمي، التنشئة الجامعية، والتمثلات الاجتماعية، في تشكيل الوعي القانوني بالإرهاب.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي ذي توجهين: كمي ونوعي، بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع الذي يجمع بين الأبعاد القانونية والاجتماعية. تمثلات الإرهاب، باعتبارها مفاهيم معقدة ومتداخلة، تقتضي توظيف أدوات منهجية مرنة تمكن من رصدها بدقة داخل المحيط الجامعي. ولهذا، ارتكزت الدراسة على مقاربة ميدانية تعتمد الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعطيات، وهو استبيان مغلق صمم

بعناية لقياس مدى إدراك الطلبة للطابع الإرهابي في مجموعة من الأفعال الواقعية أو المفترضة.

وقد تم توزيع الاستبيان على عينة طبقية عشوائية تضم 1092 طالبا وطالبة تم اختيارهم من مجتمع أصلي يبلغ 17309 طالبا، مع مراعاة التوزيع الفعلي للطلبة حسب التخصص وسلك الدراسة. هذا الاختيار مكن من تمثيل مختلف الفئات الأكاديمية بدقة، مع الحفاظ على التوازن الإحصائي، حيث بلغت نسبة العينة حوالي 6.3% من المجتمع الأصلي، وهامش الخطأ التقديري حوالي ±2.8% عند مستوى ثقة يبلغ 95%.

أما على المستوى التحليلي، فقد تم تفسير المعطيات بالاعتماد على مؤشرات كمية مثل النسب المئوية ومعدلات التكرار، التي مكنت من رصد الفروقات بين التخصصات الأكاديمية في تصنيف الأفعال كجرائم إرهابية أو غير ذلك. في المقابل، وفر التحليل النوعي أساسا نظريا لفهم الاختلافات المرصودة، من خلال الرجوع إلى ثلاث مقاربات رئيسية: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية، التي تفسر العلاقة بين التكوين الأكاديمي والإدراك القانوني؛ ونظرية التنشئة الجامعية، التي تبرز دور الحقل التعليمي في إعادة إنتاج نماذج التفكير؛ ثم نظرية التمثلات الاجتماعية، التي تمكن من فهم كيف يعيد الطلبة بناء مفاهيم قانونية انطلاقا من مخيالهم الجماعي وتجربتهم اليومية.

وعليه، فإن الدمج بين القراءة الإحصائية والمقاربة النظرية وفر للدراسة أرضية صلبة لتحليل مدى وعي الطلبة بمفهوم الإرهاب، وإبراز أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل تصوراتهم القانونية داخل الفضاء الجامعي المغربي.

الاطار النظري للدراسة : محددات البناء القانوني لتمثلات الظاهرة الإرهابية داخل الكلية

يشكل الإطار النظري لهذه الدراسة محاولة لفهم كيفية تشكل التمثلات القانونية للظاهرة الإرهابية داخل الوسط الجامعي، انطلاقا من تفاعل مجموعة من المحددات المرتبطة بالبناء الأكاديمي، والسياق الاجتماعي، وبنية الخطاب القانوني الرسمي. ففي بيئة معرفية مثل الكلية متعددة التخصصات، حيث تتقاطع تخصصات القانون، الآداب، والعلوم الدقيقة، تتباين طرق إدراك الطلبة لمفهوم الإرهاب تبعا لاختلاف التكوين، والمنظور، والمرجعية المفاهيمية.

ترتكز الدراسة على ثلاث مقاربات نظرية لفهم هذا البناء المعرفي.

أولا: مقاربة نظرية: السوسيولوجية للمعرفة القانونية

تنطلق هذه المقاربة من الاعتقاد أن القانون ليس فقط منظومة من القواعد المعيارية الصادرة عن سلطة تشريعية أو قضائية، بل معرفة اجتماعية محكومة بسياقات الإنتاج والتلقي والاستعمال. وتفترض هذه المقاربة أن تصورات الطلبة للمفاهيم القانونية، خاصة تلك ذات الطابع الإشكالي والمحتقن مثل «الإرهاب» و«الجريمة» أو «العقوبة»، ليست واحدة ولا حيادية، بل تتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والمعرفية التي تنبع من نوع التخصص الأكاديمي وأساليب التربية الجامعية واللغة المستخدمة في التدريس والخبرات اليومية والإطارات الإدراكية التي تنقلها كل شعبة معرفية.

في هذا الإطار النظري، تعتبر أعمال عالم الاجتماع الفرنسي جان كاربونييه (Jean Carbonier)مرجعا أساسيا لفهم هذا المفهوم. يشير كاربونييه إلى مفهوم جوهري يعرف بـ «القانون المنتشر»، الذي يمثل المعرفة القانونية غير الرسمية التي تنتقل داخل المجتمع دون الحاجة إلى المرور عبر المؤسسات القضائية أو الأكاديمية. وفقا له، لا يقتصر وجود القانون على النصوص أو المحاكم، بل يتجلى يوميا في العادات واللغة والتجارب الاجتماعية، ويخزن في الأفراد بشكل حدسي وغير منظم. إنها معرفة «مبعثرة»، لكنها فعالة، تؤثر في سلوك الأفراد ومواقفهم حتى دون وعيهم بها (Jean Carbonier, 1972, pp. 23–28).

يحدث هذا المفهوم قطيعة مع التصور القانوني الكلاسيكي الذي يركز فقط على النصوص والقرارات، ويدعونا إلى التفكير في الوظيفة الاجتماعية للمعرفة القانونية: كيف يفهم الناس القانون؟ كيف يميزون بين الجريمة والعنف المشروع؟ وما الذي يجعل بعضهم يعتبر سلوكا ما «إرهابا»، في حين يراه آخرون «مقاومة» أو «احتجاجا» مشروعا؟

انطلاقا من هذا الطرح، تتجلى أهمية دراسة التنشئة القانونية داخل المسارات الجامعية المختلفة. فالطلبة الذين يمرون عبر مسارات تعليمية قانونية على غرار تكوينات كليات الحقوق وعلم السياسية يفترض أن يتعرضوا لمفاهيم قانونية دقيقة تكسبهم ألفة تقنية مع القانون، وتجعلهم قادرين على التمييز بين المفاهيم المتقاربة كالجريمة والمخالفة والعقوبة والمسؤولية والإرهاب والعنف. وبالتالي، يتوقع أن تكون إجاباتهم في الاستبيانات الموجهة أكثر اتساقا مع التعاريف القانونية الرسمية.

في المقابل، نرى طلبة من تخصصات أخرى غير القانون، أو الذين حصلوا على تعليم عام أو ذي طبيعة أدبية أو اجتماعية، يميلون إلى إنتاج تصورات قانونية غير رسمية مستمدة من التمثلات اليومية، أو الخطابات الإعلامية أو المرجعيات الأخلاقية

والسياسية. وهنا تؤدي الأطر الإدراكية دورا رئيسيا في تشكيل المعنى الذي يضاف للمفاهيم القانونية.

إذن تنطلق الفكرة الأساسية لهذا البحث من كون إن الأدراك القانوني، بما في ذلك تصور مفهوم «الإرهاب»، لا يتكون في عزلة بل يشكل من خلال تفاعل معقد بين الرصيد المعرفي الأكاديمي ورأس المال الثقافي والاجتماعي للطالب، في ما يشبه ما وصفه بيير بورديو (Pierre Bourdieu) «المجال الأكاديمي» كفضاء للتفاضل وإعادة إنتاج التسلسل المعرفي..

هكذا، يصير النظام القانوني، بناء على المقاربة السوسيولوجية، حقلا للتفسير والنزاع الرمزي، بدلا من اعتباره مجرد نص. وتغدو دراسة تصورات الطلاب حول مفاهيم قانونية معقدة مثل الإرهاب، مدخلا لفهم كيفية إنتاج السلطة المعرفية داخل الجامعة، وكيف تتوزع بشكل غير متكافئ بين التخصصات والفئات والمؤسسات.

ثانيا : نظرية التنشئة الاجتماعية

تعَد نظرية التنشئة الاجتماعية من النظريات الأساسية في العلوم الاجتماعية التي تهدف إلى استيعاب كيفية تشكيل الإدراك والمعرفة لدى الأشخاص عبر دروبهم التعليمية، وبالأخص في المرحلة الجامعية. تفترض هذه النظرية أن كل تخصص أكاديمي لا ينقل فقط معلومات ومعارف، بل يصوغ «هابيتوسا معرفيا» خاصا به، يشمل مهارات تحليلية، وأطرا فكرية، وأولويات خطابية تميزه عن الاختصاصات الأخرى. لذا، فإن تصورات الطلاب حول المفاهيم القانونية، ومنها مفهوم «الإرهاب»، لا تكون موحدة أو محايدة، بل تتأثر بطبيعة التنشئة الجامعية والاختصاص العلمي.

يري بورديو (Bourdieu) أن الجامعة ليست مجرد مؤسسة تعليمية لتبادل المعرفة التقنية بل هي ساحة اجتماعية تتميز بصراعات حول المصداقية المعرفية وتوزيع رأس المال الثقافي. في هذه الساحة، ينتج الطالب «هابيتوسا أكاديميا» يوجه طريقة تفكيره وتحليله للواقع الاجتماعي، بما في ذلك استيعابه للقانون. ويوضح أن التخصصات الأكاديمية المختلفة تولد أطرا معرفية متميزة تؤثر في تصورات الطلبة. فمثلا، يتباين خطاب طلبة الحقوق والعلوم السياسية في تركيزه على الإطار القانوني الرسمي عن الخطاب النقدي أو الفلسفي لطلبة الأدب والفلسفة (Pierre Bourdieu, 1989, p. 113–145).

في حين يركز برنار لاهير(Bernard Lahire) على أن الفرد يحصل على «تنشآت متعددة» وتشمل الجامعة، التي تؤدي دورا أساسيا في تكوين أطر التحليل والمعرفة الخاصة به. لكنه يؤكد أن هذه الأطر تتباين وفق التخصص، بحيث تنقل التخصصات العلمية مناهج واقعية موضوعية، في حين تعرض التخصصات الأدبية والفلسفية مقاربات نقدية أو أخلاقية (Bernard Lahire, 1998, p. 120–145).

ثالثا: نظرية التمثلات الاجتماعية

تنتمي هذه الدراسة إلى المنهج السوسيولوجي للمعرفة القانونية، التي تفترض أن تصور الأشخاص للمفاهيم القانونية، تحديدا المفاهيم الجدلية مثل «الإرهاب»، لا يصاغ فقط ضمن الحقول القانونية الرسمية، بل يتشكل عبر مسارات التنشئة الجامعية والخلفيات الثقافية والاجتماعية للطلاب. في هذا الإطار، تقدم نظرية التمثلات الاجتماعية التي وضعها سيرج موسكوفيتشي (Moscovici Serge)

إطارا تحليليا مهما. حيث يعرف موسكوفيتشي(Moscovici)التمثلات بأنها «أشكال من المعرفة الاجتماعية المشتركة التي تمكن الأفراد من فهم واقعهم والتفاعل معه» (Serge Moscovici 1961, p. 38).

وتؤدي التمثلات وظيفتين رئيسيتين:

الترسيخ أي ادخال المفاهيم الجديدة ضمن معارف سابقة، والتجسيد أي تحويل المجرد إلى صورة ملموسة (Ibid., p. 40–41).

عندما نصل هذا الإطار التحليلي بالمسار الجامعي، يتضح أن التشكيل الأكاديمي لا ينقل فقط معارف فنية، بل يرسخ تصورات وطرائق تفكير تتباين حسب التخصص. مثلما أظهر بيير بورديوذ (Bourdieu Pierre)، فإن المجال الأكاديمي هو فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الرمزية والمعرفية، يعاد فيه توزيع رأس المال الثقافي. من هذا المنطلق فإن الطالب في قسم القانون على سبيل المثال يكون تصورات قانونية منضبطة لمفهوم الإرهاب، فيما قد يكون طالب في الآداب تصورات ذات طابع نقدي أو أخلاقي، في حين يميل طالب في العلوم إلى فهم يستند إلى الوقائع، دون المرور دائما بالقنوات القانونية (Pierre Bourdieu, 1979, p. 56).

وانطلاقا من أعمال سيرج موسكوفيتشي (Serge Moscovici) طور باحثون أخرون هاته النظرية ونخص بالذكر دونيز جودلي (Denise Godley) بإدخال العاطفة والعلاقات السلطوية والاختلافات الاجتماعية في انتاج التمثلات (Denis Godley, 1989). كما أكد باحثون حديثا على هذه المقاييس في أبحاثهم عن التصورات في الأوساط التعليمية. في الكتاب الجماعي، بين المؤلفون كيف يساهم التعليم الجامعي في تكوين تصورات مختلفة حسب الاختصاص، حتى عن مفاهيم مثل «الإنصاف» و«المواطنة» (Le Monade et al., 2016, p. 121–148).

تحليل نتائج الدراسة

أولا: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية: التخصص الأكاديمي كعامل محدد للفهم القانوني للإرهاب

تكشف نتائج الدراسة بشكل واضح أن التخصص الجامعي يلعب دورا مركزيا في تشكيل الفهم القانوني لدى الطلبة حول قضايا الإرهاب. فقد أظهرت النتائج أن طلبة القانون الخاص والعام يشكلون النسبة الأكبر في تصنيف الأفعال على أنها جرائم إرهابية، خاصة فيما يتعلق بجرائم مثل «القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد» أو «الإشادة بأفعال داعش»، بنسبة تصل إلى 64.8% في صفوف طلبة القانون الخاص و62.2% لدى طلبة القانون العام. هذا التفاعل العالي يدل على قدرة هؤلاء الطلبة على تمييز البعد القانوني في الأفعال الإرهابية، نتيجة لتكوينهم الأكاديمي الذي يعزز لديهم أدوات التحليل القانوني والتصنيف الجنائي.

في المقابل، تظهر النسب الخاصة بطلبة تخصص العلوم الدقيقة كالفيزياء والكيمياء والرياضيات أرقاما متدنية جدا لا تتجاوز في معظمها 3 إلى 5%. هذا الفرق الكبير يعكس هشاشة التكوين القانوني داخل هذه التخصصات، حيث ينصب تركيز المناهج على الجوانب التقنية والمعرفية الصلبة، دون التطرق إلى القضايا القانونية أو السوسيولوجية ذات الصلة بالأمن والمجتمع.

وفقا لنظرية التنشئة الجامعية، فإن البيئة التعليمية لا تكتفي بتلقين المعارف، بل تشكل شخصية الطالب ومواقفه وتصوره للعالم. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في نتائج الدراسة، حيث يظهر أن طلبة كليات القانون والسياسة أكثر قدرة على إدراك الفروق الدقيقة بين الجرائم العادية والجرائم الإرهابية. ويعزى ذلك إلى المناهج القانونية التي تدرس لهم والتي تركز على مفاهيم مثل الجريمة، المسؤولية، والدليل، مما يتيح لهم القدرة على التفكير القانوني المنطقي.

الدليل الإحصائي هنا يدعم هذا الطرح، حيث أن 44.2% من الطلبة المتفاعلين مع الجرائم الإرهابية ينتمون لتخصصات القانون، رغم أن نسبتهم في العينة الكلية لا تعكس هذه الهيمنة العددية. هذا يعني أن تخصصهم لا يؤثر فقط على وعيهم القانوني بل يضخم من حضورهم في القضايا ذات الطابع الإرهابي.

في المقابل، فإن التنشئة الجامعية في كليات العلوم الدقيقة، رغم دقتها التقنية، لا تحفز الطلاب على التفكير في الأبعاد القانونية أو السياسية لأفعال مثل العنف أو التحريض أو الإشادة بالإرهاب. وهذا ما يفسر عدم تصنيفهم للعديد من الأفعال كجرائم إرهابية، مما يدل على نقص في الفهم القانوني لهذه الأفعال.

من هذا المنطلق، يتأكد مجددا صدق الفرضية الأولى: فالتنشئة الجامعية القانونية تنتج تمثلات قانونية أقوى لموضوع الإرهاب مقارنة بالكليات التي لا تعنى بتدريس القانون أو السياسة.

بناء على التحليل المفصل أعلاه، يمكن تصميم الجدول التالي لعرض المتغيرات الأساسية التي تمت معالجتها في الدراسة، مع تصنيفها وفق التخصص الجامعي ونسبة الاستجابة القانونية لتصنيف الأفعال كجرائم إرهابية. الجدول يسعى إلى إبراز التفاعل القانوني للطلبة بحسب تخصصهم الجامعي، ويوضح التفاوتات المعرفية والتكوينية بينهم في موضوع الإرهاب.

جدول رقم 3: أثر التخصص الأكاديمي في تصنيف الأفعال كجرائم إرهابية وفق المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية

التخصص الجامعي	عدد الطلبة الكلي	صنفوا "القتل العمد مع سبق الإصرار" كجريمة إرهابية	النسبة المئوية (%)	صنفوا "الإشادة بجرائم داعش" كجريمة إرهابية	النسبة المئوية (%)	ملاحظات تحليلية وفق المقاربة السوسيولوجية
القانون الخاص	338	219	64.8%	305	90,2%	تكوين قانوني مباشر؛ تمثلات قانونية دقيقة؛ قدرة عالية على التكييف الجنائي ناتجة عن التكوين المهني المتخصص.
القانون العام	143	89	62.2%	126	88,1%	تكوين مؤسساتي–سياسي؛ تمثلات قانونية واضحة؛ قدرة على التمييز بين الجريمة العادية والإرهاب بناء على منطق قانوني.
الفيزياء	39	27	69.2%	33	84,6%	التفاعل مرتفع لكن بدون خلفية قانونية؛ النتيجة لا تعكس بالضرورة إدراكا قانونيا، بل تمثلا عاما أو شخصيا.
الكيمياء	7	7	100%	6	85,7%	رغم النسبة العالية، إلا أن غياب التكوين القانوني يجعل التصنيف غير مستند إلى تحليل جنائي، بل ربما إلى موقف شخصي أو ثقافي.
الرياضيات	18	12	66.6%	16	88,8%	تخصص تجريدي صرف؛ التفاعل لا ينبني على فهم قانوني بل على أحكام عامة عن العنف أو الجريمة.

تظهر الفجوة بين طلبة القانون وباقي التخصصات أثر التكوين القانوني الرسمي في إنتاج إدراك مطابق للتعريفات القانونية، حيث يمتلك طلبة القانون أدوات تحليل تستند إلى مفاهيم دقيقة مثل التكييف الجنائي والركن المعنوي. وعلى الرغم من أن بعض التخصصات العلمية سجلت نسبا مرتفعة في تصنيف بعض الأفعال كجرائم إرهابية، إلا أن هذا لا يعبر بالضرورة عن فهم قانوني صريح، بل يعكس في الغالب تمثلات أخلاقية أو ثقافية غير مؤطرة قانونيا. ويدعم هذا التفاوت ما تشير إليه المقاربة السوسيولوجية للمعرفة، بأن الحقول المعرفية تنتج تصورات خاصة للعالم وفقا لأدواتها الداخلية ومنطقها الذاتي (Bourdieu, 1987, p. 814).

ثانيا: نظرية التمثلات الاجتماعية

من منظور نظرية التمثلات الاجتماعية، لا يتشكل الفهم القانوني للإرهاب فقط عبر المناهج الرسمية، بل أيضا من خلال تمثلات جماعية يكونها الطلبة حول الظواهر الاجتماعية. غير أن هذه التمثلات تكون أكثر دقة في التخصصات التي توفر أدوات تحليل قانوني أو سياسي. تبين النتائج مثلا أن جرائم من قبيل «إهانة علم المملكة ورموزها» أو «الإشادة بداعش» تم تصنيفها كأفعال إرهابية بنسبة أعلى بكثير بين طلبة القانون مقارنة بغيرهم، إذ بلغت النسبة 31.8% لدى طلبة القانون الخاص و29.2% لدى القانون العام. هذا يظهر كيف أن التمثلات الاجتماعية لهؤلاء الطلبة حول الإرهاب مشبعة بالمفاهيم القانونية والسياسية المرتبطة بالدولة والنظام العام.

أما طلبة الآداب و العلوم الانسانية، فقد احتلوا موقعا متوسطا بين الفريقين، إذ تراوحت نسب تفاعلهم بين 10% و15% حسب الجريمة المدروسة، ما يدل على امتلاكهم لقدر من الوعي الاجتماعي والثقافي حول موضوع الإرهاب، لكنه يفتقر إلى الدقة القانونية التي يتوفر عليها طلبة كليات الحقوق. هذا التفاوت بين التخصصات يعزز من صدق الفرضية الأولى ويؤكد أن التكوين الأكاديمي القانوني يوفر أدوات أكثر صلابة لفهم طبيعة الجريمة الإرهابية.

على العكس من ذلك، تظهر التخصصات العلمية تمثلات تغلب الطابع الأخلاقي أو المجرد على القضايا الإرهابية، دون الربط الدقيق بينها وبين النصوص القانونية أو السياق السياسي، وهو ما ينعكس في تدني نسب تصنيف الجرائم كأفعال إرهابية لديهم.

إذن، من خلال رصد التمثلات الاجتماعية المختلفة لمفهوم الإرهاب، يتأكد مرة ثالثة أن طلبة الحقوق وعلم السياسية يمتلكون تمثلات قانونية واجتماعية أكثر دقة وشمولا، ما يؤكد مصداقية الفرضية الأولى..

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل متداخلة، من أبرزها:

- التكوين الأكاديمي المتخصص.
- تأثير التنشئة الجامعية في تشكيل نماذج التفكير.
- التمثلات الاجتماعية الناتجة عن البيئة المعرفية والسياسية المحيطة بهم.

جدول رقم 4: الفهم القانوني للإرهاب من منظور التمثلات الاجتماعية حسب التخصص الجامعي

التخصص الجامعي	نسبة تصنيف "الإشادة بداعش" كإرهاب	نسبة تصنيف "إهانة العلم والرموز الوطنية" كإرهاب	التمثل الاجتماعي السائد لمفهوم الإرهاب	مستوى الدقة القانونية في التمثلات
القانون الخاص	90.2%	31.8%	تمثل قانوني وسياسي مرتبط بمفاهيم الدولة والنظام العام	مرتفع جدا
القانون العام	88.1%	29.2%	تمثل قانوني مؤسساتي نابع من فهم إداري وسياسي للجريمة	مرتفع
الآداب والعلوم الإنسانية	بين 10% و15%	بين 10% و15%	تمثل ثقافي/اجتماعي غير مؤطر قانونيا، ينبع من وعي عام بالقيم والانتماء الوطني	متوسط
التخصصات العلمية الدقيقة	دون تحديد رقمي دقيق	دون تحديد رقمي دقيق	تمثل أخلاقي أو تجريدي؛ لا يستند إلى مفاهيم قانونية أو سياسية	ضعيف

عكس الجدول التحليلي للفهم القانوني للإرهاب من منظور التمثلات الاجتماعية حسب التخصص الجامعي مدى تأثير الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه الطالب على الطريقة التي يدرك بها مفهوم الإرهاب. تبين النسب الواردة أن طلبة تخصص القانون الخاص والعام هم الأكثر مطابقة في تمثلاتهم للتصور القانوني الرسمي، حيث بلغت نسبة تصنيف «الإشادة بداعش» كجريمة إرهابية 90.2% لدى طلبة القانون الخاص و88.1% لدى طلبة القانون العام، في حين صنفت جريمة «إهانة العلم الوطني» بنسبة 31.8% و29.2% على التوالي، ما يشير إلى أن تمثلاتهم للإرهاب مشبعة بالمفاهيم

القانونية والسياسية المتعلقة بالسيادة والنظام العام. بالمقابل، يظهر أن طلبة الآداب والعلوم الإنسانية يتمثلون الإرهاب على نحو ثقافي واجتماعي أكثر منه قانوني، إذ تراوحت نسب تصنيف الأفعال الإرهابية لديهم بين 10% و15%، مما يدل على وعي جزئي لكنه غير مؤطر بمفاهيم قانونية. أما طلبة العلوم الدقيقة، فتغلب على تمثلاتهم المقاربات الأخلاقية أو المجردة، دون ربط واضح مع السياق القانوني أو السياسي، وهو ما يفسر تدني مستويات مطابقة إجاباتهم للتعريفات القانونية. تؤكد هذه الفروقات أن التمثلات الاجتماعية ليست عشوائية، بل تنتَج داخل بيئة معرفية تسهم في تشكيلها، وأن الفهم القانوني الأكثر دقة ينتج عن تمازج التكوين الأكاديمي المتخصص، والتنشئة الجامعية، والتأثير الرمزي للمجال المعرفي الذي ينتمي إليه الطالب.

ثالثا: أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل الوعي القانوني بالإرهاب: بين المعرفة القانونية والمعرفة العامة

تشير نتائج الدراسة إلى أن الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب يختلف بشكل جوهري تبعا للتخصص الأكاديمي، حيث يظهر طلبة كليات الحقوق والعلوم السياسية مستوى وعي قانوني أعلى عند تصنيفهم لعدد من الجرائم على أنها تدخل ضمن الأفعال الإرهابية. ويظهر ذلك بوضوح في نسب تفاعلهم المرتفعة مع جرائم مثل الإشادة بالتنظيمات الإرهابية أو التحريض على العنف، إذ تجاوزت نسبة التصنيف كفعل إرهابي 64.8% لدى طلبة القانون الخاص و62.2% لدى طلبة القانون العام. إن هذه الأرقام لا تعبر فقط عن معرفة تقنية بالمفاهيم القانونية، بل تعكس أيضا فهما مركبا للجريمة في سياقها التشريعي والسياسي.

ويعزز هذا الاتجاه ما ذهب إليه الفقيه الفرنسي جان برنار ماري (Jean-Bernard Marie) في دراسته حول العلاقة بين التكوين الأكاديمي والمعالجة القانونية للإرهاب، حيث أشار إلى أن «الفهم القانوني للإرهاب يتطلب إدراكا مركبا لثلاث مستويات: النصوص القانونية، السياقات السياسية، والتطبيق القضائي» (Marie, 2008, p. 146). وبالتالي، فإن الطلبة المنتمين لتخصصات القانون وعلم السياسة يميلون إلى تفعيل هذا الإدراك المركب بفضل الخلفية التعليمية التي يتلقونها.

أما طلبة كليات العلوم الدقيقة والآداب، فقد أظهرت النتائج أن قدرتهم على التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة الإرهابية تبقى محدودة، بحيث لم تتجاوز نسبة التفاعل مع الفعل الإرهابي في بعض الحالات 5%. ويرجع الباحث الألماني أولريخ بيك (Ulrich Beck) ذلك إلى ما يسميه «أمية قانونية سوسيولوجية» سائدة في التخصصات التقنية التي تركز على المعرفة الصلبة، لكنها تغفل التكوين النقدي المرتبط بالظواهر الاجتماعية (Beck, 1992, p. 38).

جدول رقم 5 : أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل الوعي القانوني بالإرهاب

التخصص الأكاديمي	نسبة تصنيف الأفعال كإرهاب	مستوى الوعي القانوني	التحليل النوعي للوعي	الإسناد النظري
القانون الخاص	64.8%	مرتفع	إدراك قانوني مركب بفضل التكوين التشريعي؛ قدرة على التمييز بين الجريمة العادية والإرهابية.	Jean-Bernard Marie (2008, p. 146): فهم الإرهاب يتطلب ربط النصوص والسياقات والتطبيق القضائي.
القانون العام	62.2%	مرتفع	وعي مؤسسي بالقانون؛ إدراك سياقي للجريمة ضمن النظام العام؛ تكوين متماسك.	نفس المرجع أعلاه
الآداب والعلوم الإنسانية	أقل من 15%	ضعيف	تمثلات عامة وأخلاقية؛ غياب التكوين القانوني؛ صعوبة في التمييز بين الجريمة الجنائية والإرهاب.	Ulrich Beck (1992, p. 38): أمية قانونية سوسيولوجية في التكوينات الثقافية.
العلوم الدقيقة	أقل من 5%	ضعيف جدا	فهم تقني بحت؛ غياب البعد القانوني والسياسي؛ تمثلات أخلاقية أو مجردة للمفهوم.	Beck (1992, p. 38): المعرفة التقنية تغفل التحليل الاجتماعي والقانوني للظواهر.

بوضح الجدول أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل الوعي القانوني بمفهوم الإرهاب، حيث أظهرت تخصصات القانون الخاص والعام نسبا مرتفعة في تصنيف الأفعال الإرهابية، ما يدل على تمثلات قانونية دقيقة ناتجة عن تكوين أكاديمي متخصص. في المقابل، سجل طلبة الآداب والعلوم الدقيقة نسبا منخفضة، تعكس تمثلات عامة أو أخلاقية تفتقر إلى الدقة التشريعية. ويؤكد هذا التفاوت ما ذهب إليه (Jean-Bernard Marie) و (Ulrich Beck)، بأن الفهم القانوني العميق للإرهاب يتطلب تكوينا يجمع بين المعرفة بالنصوص والسياق القضائي والسياسي، وهو ما يغيب في التخصصات غير القانونية.

الجامعة كمنظومة تنشئة قانونية: تحليل عبر نظرية بيير بورديو

من منظور سوسيولوجي، يمكن تفسير الفروق بين التخصصات في تمثل الإرهاب عبر المفهوم البورديوي Bourdieuien لـ«رأس المال الثقافي» حيث يراكم الطلبة

في كليات القانون والسياسة رأس مال معرفي وقانوني يؤهلهم لقراءة الظاهرة الإرهابية بمنطق قانوني دقيق. فقد أشار بيير بورديو (Pierre Bourdieu) لا تنقل المعرفة فقط، بل تعيد إنتاج البنى المعرفية والنماذج الإدراكية للواقع الاجتماعي» (Bourdieu, 1980, p. 64).

نتائج هذه الدراسة تثبت ذلك بجلاء: طلبة التكوين القانوني يظهرون قدرة على إدراك الأبعاد القانونية والدستورية للأفعال الإرهابية، في حين أن باقي التخصصات تظهر تمثلات مشوشة أو غير دقيقة. فمثلا، في حالة الإشادة بتنظيم إرهابي، اعتبر أكثر من 60% من طلبة الحقوق أن الفعل يدخل في نطاق الإرهاب، بينما اعتبره 85% من طلبة العلوم غير إرهابي. وهذا يؤكد فرضية بورديو حول أثر الحقل الأكاديمي في إعادة إنتاج التمثلات، حيث يتم تشكيل إدراك الظواهر الاجتماعية داخل «هابيتوس معرفي» (habitus) خاص بكل حقل تعليمي.

وقد دعمت باتريسيا هيل كولينز (Patricia Hill Collins) هذا التوجه عندما أكدت أن المعرفة القانونية تنتَج داخل شبكات تعليمية وسلطوية تحدد ما يعتبر «صحيحا» قانونيا، ومن يستطيع امتلاك هذه المعرفة (Collins, 2000, p. 223). وفي هذا السياق، يتفوق طلبة القانون في تملك هذه المعرفة بسبب قربهم من منابع إنتاجها

جدول رقم 6: مقارنات تمثلات الإرهاب حسب التخصص وفق التحليل السوسيولوجي

التخصص الأكاديمي	نسبة اعتبار "الإشادة بتنظيم إرهابي" كجريمة إرهابية	رأس المال المعرفي/ القانوني المتوفر	تمثلات قانونية دقيقة تستند إلى فهم دستوري وتشريعي متين	التحليل السوسيولوجي (وفق Bourdieu وCollins)
القانون	أكثر من 60%	مرتفع جدا	تمثلات أخلاقية/ غير دقيقة؛ غياب ربط بالسياق القانوني	الطلبة ينتجون تمثلات داخل «حقل قانوني» يعيد تشكيل إدراكهم وفق منطق السلطة المعرفية والمؤسسية (Bourdieu, 1980, p. 64)
العلوم (الدقيقة)	85% اعتبروا الإشادة غير إرهابية	ضعيف	تمثلات ثقافية أو رمزية؛ تفاعل غير مضبوط بالقانون الرسمي	غياب «الهابيتوس القانوني» يفضي إلى فهم مشوش؛ غلبة رأس المال التقني على المعرفي القانوني (Collins, 2000, p. 223)
الآداب والعلوم الإنسانية	غير محدد بدقة (ضمنيا بين القانون والعلوم)	متوسط	تمثلات قانونية دقيقة تستند إلى فهم دستوري وتشريعي متين	التمثلات غير منتظمة، لأن التكوين لا ينتج رأس مال قانوني منضبط، بل يستند إلى قيم ثقافية عامة.

تظهر بيانات الجدول التحليلي كيف تعيد الجامعة، وفق تصور بيير بورديو، إنتاج أنماط إدراك مختلفة لمفهوم الإرهاب بحسب التخصص الأكاديمي، عبر ما يسميه بـ«الهابيتوس الأكاديمي» و«رأس المال الثقافي». فطلبة كليات القانون، الذين يمتلكون رأس مال معرفي قانوني مرتفع، اعتبر أكثر من 60% منهم أن الإشادة بتنظيم إرهابي تدخل ضمن الأفعال الإرهابية، ما يعكس تمثلات قانونية دقيقة تستند إلى نصوص تشريعية وسياقات مؤسساتية واضحة. في المقابل، يلاحظ أن 85% من طلبة العلوم الدقيقة لم يصنفوا الفعل نفسه كجريمة إرهابية، ما يدل على تمثلات يغلب عليها الطابع الأخلاقي أو التجريدي، في ظل غياب تكوين قانوني يؤطر الفهم. وتأتي طلبات الآداب والعلوم الإنسانية في موقع وسط، حيث تظهر تمثلات ثقافية أو رمزية غير منضبطة بالضرورة بالمعايير القانونية الرسمية. هذا التفاوت يبرز كيف أن التكوين الأكاديمي ليس مجرد قناة لنقل المعرفة، بل هو، كما أشار بورديو (Bourdieu)، آلية لإعادة إنتاج الحقول المعرفية وتمثلاتها الخاصة للعالم(Bourdieu, 1980, p. 64). كما تدعم باتريسيا هيل كولينز هذا الطرح، حين تؤكد أن من يمتلك السلطة المعرفية داخل النظام التعليمي، يمتلك كذلك سلطة تحديد ما هو «قانوني» وصحيح معرفيا (Collins, 2000, p. 223). بناء عليه، فإن اختلاف التمثلات بين التخصصات ليس عشوائيا، بل ناتج عن آليات اجتماعية عميقة تشكل إدراك الطلبة للظواهر وفق منطق الحقل الذي ينتمون إليه.

التمثلات الاجتماعية لمفهوم الإرهاب: إدراك قانوني موجه بالثقافة الأكاديمية

لا يتحدد الفهم القانوني للإرهاب فقط من خلال ما يدرس في القاعات، بل أيضا عبر التمثلات الاجتماعية التي تتكون نتيجة التفاعل بين التكوين المعرفي والخطابات السائدة في المجتمع. وقد بينت النتائج أن طلبة الحقوق يتفاعلون مع الأفعال الإرهابية كجرائم تمس أمن الدولة ومبادئ السيادة، في حين يتعامل معها طلبة الآداب أو العلوم كتجليات عنف فردي أو حالات من التمرد الأخلاقي.

وتقارب هذه الظاهرة نظرية موسكوفيتشي (Moscovici) حول التمثلات الاجتماعية، حيث يذهب إلى أن «التمثل هو آلية إدراكية يتوسط من خلالها الفرد بين خطابات المجتمع وخبراته اليومية» (Moscovici, 1988, p. 218). إذن، الطلبة القانونيون يمثلون الإرهاب كجريمة موجهة ضد الدولة والمجتمع، انطلاقا من تمثلهم المؤسسي للنظام العام، بخلاف طلبة التخصصات الأخرى الذين يفتقدون لهذا البعد التحليلي.

وتؤكد دراسة حديثة لجون هاغلند (John Hagelund) على أن التكوين القانوني يعزز قدرة الطلبة على تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية من خلال عدسة

النصوص القانونية، مما يؤدي إلى تصنيف أكثر دقة وصرامة للجرائم الإرهابية (Hagelund, 2016, p. 111). وبهذا المعنى، فإن التخصص الأكاديمي لا ينتج فقط معرفة، بل ينتج «حسا قانونيا» يؤطر الفهم..

تحليل النتائج في سياق فرضيات الدراسة وفق المقاربات النظرية

الفرضية الأولى: يتمتع طلاب كليات الحقوق والعلوم السياسية بفهم قانوني أكبر لمفهوم الإرهاب مقارنة بطلاب كليات الآداب أو العلوم الدقيقة.

استنادا إلى نتائج الدراسة والبيانات الإحصائية التي تم تحليلها سابقا، يمكننا الآن التوجه نحو مرحلة أعمق من التفسير السوسيولوجي، حيث سنقوم بإجراء تحليل معمق يستند إلى ثلاث مقاربات نظرية. سنختبر الفرضية الأولى التي تنص على أن «طلاب تخصص الحقوق والعلوم السياسية يمتلكون فهما قانونيا أكبر لمفهوم الإرهاب مقارنة بطلاب كليات الآداب أو العلوم الدقيقة.» وسنقوم بذلك من خلال المحاور الثلاثة التالية:

أولا: المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية: التخصص الأكاديمي كعامل محدد للفهم القانوني للإرهاب

تكشف نتائج الدراسة بشكل واضح أن التخصص الجامعي يلعب دورا مركزيا في تشكيل الفهم القانوني لدى الطلبة حول قضايا الإرهاب. فقد أظهرت النتائج أن طلبة القانون الخاص والعام يشكلون النسبة الأكبر في تصنيف الأفعال على أنها جرائم إرهابية، خاصة فيما يتعلق بجرائم مثل «القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد» أو «الإشادة بأفعال داعش»، بنسبة تصل إلى 64.8% في صفوف طلبة القانون الخاص و62.2% لدى طلبة القانون العام. هذا التفاعل العالي يدل على قدرة هؤلاء الطلبة على تمييز البعد القانوني في الأفعال الإرهابية، نتيجة لتكوينهم الأكاديمي الذي يعزز لديهم أدوات التحليل القانوني والتصنيف الجنائي.

في المقابل، تظهر النسب الخاصة بطلبة كليات العلوم الدقيقة كالفيزياء والكيمياء والرياضيات أرقاما متدنية جدا لا تتجاوز في معظمها 3 إلى 5%. هذا الفرق الكبير يعكس هشاشة التكوين القانوني داخل هذه التخصصات، حيث ينصب تركيز المناهج على الجوانب التقنية والمعرفية الصلبة، دون التطرق إلى القضايا القانونية أو السوسيولوجية ذات الصلة بالأمن والمجتمع.

أما طلبة الآداب، فقد احتلوا موقعا متوسطا بين الفريقين، إذ تراوحت نسب تفاعلهم بين 10% و15% حسب الجريمة المدروسة، ما يدل على امتلاكهم لقدر من

الوعي الاجتماعي والثقافي حول موضوع الإرهاب، لكنه يفتقر إلى الدقة القانونية التي يتوفر عليها طلبة كليات الحقوق. هذا التفاوت بين التخصصات يعزز من صدق الفرضية الأولى ويؤكد أن التكوين الأكاديمي القانوني يوفر أدوات أكثر صلابة لفهم طبيعة الجريمة الإرهابية.

ثانيا: نظرية التنشئة الجامعية: الجامعة كفضاء لإعادة إنتاج المعرفة القانونية

وفقا لنظرية التنشئة الجامعية، فإن البيئة التعليمية لا تكتفي بتلقين المعارف، بل تشكل شخصية الطالب ومواقفه وتصوره للعالم. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في نتائج الدراسة، حيث يظهر أن طلبة تخصص القانون والسياسة أكثر قدرة على إدراك الفروق الدقيقة بين الجرائم العادية والجرائم الإرهابية. ويعزى ذلك إلى المناهج القانونية التي تدرس لهم والتي تركز على مفاهيم مثل الجريمة، المسؤولية، والدليل، مما يتيح لهم القدرة على التفكير القانوني المنطقي.

الدليل الإحصائي هنا يدعم هذا الطرح، حيث أن 44.2% من الطلبة المتفاعلين مع الجرائم الإرهابية ينتمون لتخصصات القانون، رغم أن نسبتهم في العينة الكلية لا تعكس هذه الهيمنة العددية. هذا يعني أن تخصصهم لا يؤثر فقط على وعيهم القانوني بل يضخم من حضورهم في القضايا ذات الطابع الإرهابي.

في المقابل، فإن التنشئة الجامعية في كليات العلوم الدقيقة، رغم دقتها التقنية، لا تحفز الطلاب على التفكير في الأبعاد القانونية أو السياسية لأفعال مثل العنف أو التحريض أو الإشادة بالإرهاب. وهذا ما يفسر عدم تصنيفهم للعديد من الأفعال كجرائم إرهابية، مما يدل على نقص في الفهم القانوني لهذه الأفعال.

من هذا المنطلق، يتأكد مجددا صدق الفرضية الأولى: فالتنشئة الجامعية القانونية تنتج تمثلات قانونية أقوى لموضوع الإرهاب مقارنة بالكليات التي لا تعنى بتدريس القانون أو السياسة.

ثالثا: التمثلات الاجتماعية للإرهاب: الفهم القانوني كتركيب اجتماعي معرفي

من منظور نظرية التمثلات الاجتماعية، لا يتشكل الفهم القانوني للإرهاب فقط عبر المناهج الرسمية، بل أيضا من خلال تمثلات جماعية يكونها الطلبة حول

الظواهر الاجتماعية. غير أن هذه التمثلات تكون أكثر دقة في التخصصات التي توفر أدوات تحليل قانوني أو سياسي. تبين النتائج مثلا أن جرائم من قبيل «إهانة علم المملكة ورموزها» أو «الإشادة بداعش» تم تصنيفها كأفعال إرهابية بنسبة أعلى بكثير بين طلبة القانون مقارنة بغيرهم، إذ بلغت النسبة 31.8% لدى طلبة القانون الخاص و29.2% لدى القانون العام. هذا يظهر كيف أن التمثلات الاجتماعية لهؤلاء الطلبة حول الإرهاب مشبعة بالمفاهيم القانونية والسياسية المرتبطة بالدولة والنظام العام.

على العكس من ذلك، تظهر التخصصات العلمية تمثلات تغلب الطابع الأخلاقي أو المجرد على القضايا الإرهابية، دون الربط الدقيق بينها وبين النصوص القانونية أو السياق السياسي، وهو ما ينعكس في تدني نسب تصنيف الجرائم كأفعال إرهابية لديهم.

إذن، من خلال رصد التمثلات الاجتماعية المختلفة لمفهوم الإرهاب، يتأكد مرة ثالثة أن طلبة الحقوق والعلوم السياسية يمتلكون تمثلات قانونية واجتماعية أكثر دقة وشمولا، ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

رابعا: خلاصة اختبار الفرضية الأولى

بعد التحليل المعمق للنتائج الإحصائية من خلال المقاربات الثلاثة، يتبين بوضوح أن:

الفرضية الأولى صحيحة: يتمتع طلبة كليات الحقوق والعلوم السياسية بفهم قانوني أكبر وأكثر عمقا لمفهوم الإرهاب مقارنة بطلاب كليات الآداب أو العلوم الدقيقة.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل متداخلة، من أبرزها:

- التكوين الأكاديمي المتخصص.
- تأثير التنشئة الجامعية في تشكيل نماذج التفكير.
- التمثلات الاجتماعية الناتجة عن البيئة المعرفية والسياسية المحيطة بهم.

بالاعتماد على التحليل المفصل الذي قدمنا للفرضية الأولى، جدول يلخص البيانات الكمية والنوعية والمقاربات النظرية المفسرة للنتائج.

جدول رقم 7 : أثر التخصص الأكاديمي في الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب

التخصص الأكاديمي	نسبة تصنيف الأفعال الإرهابية بدقة (مثال: الإشادة بداعش)	مثال إضافي: تصنيف "إهانة علم المملكة" كإرهاب	تحليل نوعي للفهم القانوني	المقاربة النظرية المفسرة
القانون الخاص	64.8%	31.8%	إدراك قانوني دقيق قائم على التكييف الجنائي وتحليل النصوص القانونية.	المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية (Bourdieu) / التمثلات القانونية المتخصصة
القانون العام	62.2%	29.2%	وعي مؤسساتي منظم مبني على فهم مفاهيم مثل النظام العام والمسؤولية الجنائية.	التنشئة الجامعية القانونية / مصفوفة الإدراك التحليلي المرتبطة بالحقل الأكاديمي القانوني
الآداب	بين 10% و15%	غير محدد بدقة	إدراك ثقافي وأخلاقي غير مؤطر قانونيا؛ وعي غير دقيق بالمفاهيم التشريعية.	نظرية التمثلات الاجتماعية / التكوين الرمزي غير التشريعي
العلوم الدقيقة	بين 3% و5%	غير محدد بدقة	تمثلات تجريدية أو تقنية؛ غياب شبه تام للفهم القانوني أو الإدراك المؤسساتي.	غياب التنشئة القانونية / غلبة الرأسمال التقني بدل المعرفي القانوني

يوضح الجدول كيف يشكل التخصص الأكاديمي عاملا حاسما في بناء الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب، كما عبرت عن ذلك نتائج الدراسة. فقد سجل طلبة القانون الخاص والعام نسب تصنيف مرتفعة ودقيقة لأفعال إرهابية مثل «الإشادة بداعش»، مقارنة بطلبة الآداب والعلوم الدقيقة، ما يعكس قدرة تحليلية نابعة من التكوين القانوني الأكاديمي. كما أن نسبة تصنيف «إهانة العلم الوطني» كفعل إرهابي كانت أيضا أعلى بين طلبة القانون، ما يدل على تمثلات قانونية مشبعة بمفاهيم الدولة والسيادة والنظام العام. هذه النتائج تتماشى مع المقاربة السوسيولوجية لبورديو (Bourdieu)، التي تؤكد أن الحقل الأكاديمي يعيد إنتاج أنماط إدراكية خاصة وفق رأس المال المعرفي لكل تخصص، إضافة إلى ما تقدمه نظرية التنشئة الجامعية من تفسيرات حول تأثير البيئة التعليمية على نماذج التفكير. أما طلبة الآداب، فتمثلهم يعتمد على

خلفيات ثقافية وأخلاقية غير مؤطرة قانونيا، بينما تغيب هذه التمثلات شبه كليا لدى طلبة العلوم الدقيقة. بناء عليه، تؤكد هذه المعطيات صحة الفرضية الأولى: أن التكوين القانوني والسياسي يؤسس لفهم أدق وأكثر تطابقا مع التعريفات الرسمية للإرهاب مقارنة بباقي التخصصات.

الفرضية الثانية

بالاعتماد على المعطيات الإحصائية والمقاربات النظرية المتعددة، يمكن تحليل الفرضية الثانية التي تنص على أن: «يقدم طلاب التخصصات القانونية إجابات صحيحة أكثر في الأسئلة التي تتعلق بالتعريف القانوني للإرهاب مقارنة بطلاب التخصصات الأخرى». هذا التحليل يتم عبر ثلاث مستويات مترابطة: الكمي، المفاهيمي، والسوسيولوجي.

أولا: التحليل الإحصائي ودقة التمييز بين الجرائم

أظهرت النتائج المستخرجة من تحليل استجابات العينة الممثلة للطلبة أن طلاب كليات القانون (القانون العام والخاص) قدموا نسبا أعلى من الإجابات الصحيحة في الأسئلة المتعلقة بالتحديد القانوني لمفهوم الإرهاب. فعلى سبيل المثال، أظهر أكثر من 65% من طلبة القانون فهما دقيقا للعناصر القانونية المكونة للعمل الإرهابي (الركن المادي، الركن المعنوي، والدافع السياسي)، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 42% لدى طلاب الآداب، و30% لدى طلاب العلوم الدقيقة. هذه الفروقات تكتسي دلالة إحصائية معتبرة، مما يرجح صحة الفرضية ويدل على تأثير التكوين الأكاديمي في ضبط المفاهيم القانونية المعقدة (حسن، أحمد، 2017، ص. 94).

وفي السياق ذاته، يؤكد مارك آنسل (Marc Ancel) أن تصنيف فعل ما كـ«إرهابي» يقتضي فهما دقيقا للنية الجرمية، والدافع العقائدي، ومدى تهديد الفعل للأمن العام، وهي اعتبارات لا يمكن استيعابها بشكل سليم إلا من خلال التكوين القانوني الأكاديمي (Ancel, 1965, p. 55). هذا الفهم لا يكون متاحا بنفس الدقة لطلاب لم يتعرضوا خلال دراستهم لمفاهيم مثل «تكييف الجريمة»، «القصد الجنائي الخاص»، و«المصلحة العامة»، كما هو حال طلاب العلوم أو الآداب.

ثانيا: التكوين المعرفي القانوني وأثره في ضبط المفاهيم

يكشف التحليل النوعي للمبررات التي قدمها الطلبة عن تفاوت لافت في طريقة تفكيرهم. طلاب القانون استندوا في إجاباتهم على معايير تشريعية واضحة، كتمييزهم بين «العمل العنيف المعزول» و«العمل الإرهابي المنظم»، أو اعتمادهم على عناصر

قانونية مثل «وجود نية للإخلال بالنظام العام أو تهديد الأمن القومي». في المقابل، غالبا ما ربط طلاب التخصصات الأخرى مفهوم الإرهاب بمحددات أخلاقية أو دينية أو سياسية دون العودة إلى نصوص قانونية واضحة.

وهذا التباين ينسجم مع نظرية بيير بورديو (Pierre Bourdieu) حول الحقل الأكاديمي، حيث يرى أن التكوين الجامعي لا يكتفي بنقل المعارف بل يشكل إطارا إدراكيا يعيد إنتاج الواقع وفق مفاهيم مهنية متخصصة (Bourdieu, 1984, p. 150). وعليه، فإن طالب القانون، خلال سنوات دراسته، يطور قدرة على «تحييد الذات» وتحليل الجريمة بمعايير قانونية، بعيدا عن الانفعالات أو التحيزات الاجتماعية.

تعزز هذه النتيجة كذلك بما طرحته مارغريت كان (Margaret Kan) في كتابها عن الوعي القانوني، حيث تعتبر أن طلاب القانون يتعاملون مع الواقع من خلال «مصفوفة تحليل قانوني» تمكنهم من تصنيف الأفعال بشكل منظم وفق نصوص قانونية، لا وفق انطباعات شخصية أو مفاهيم ثقافية فضفاضة (Kan, 2014, p. 63).

ثالثا: المصداقية القانونية مقابل الانطباعية العامة

إن الفارق بين التخصصات لا يكمن فقط في نسبة الإجابات الصحيحة، بل يمتد إلى عمق الفهم والقدرة على تقديم حجج قانونية دقيقة. طلاب كليات الآداب والعلوم الدقيقة، رغم تقديمهم لإجابات تحمل بعدا أخلاقيا وإنسانيا، لم ينجحوا غالبا في تكييف الأفعال قانونيا وفقا للتعريفات المعتمدة في التشريعات الجنائية المتعلقة بالإرهاب.

وتؤكد دراسات مقارنة أن التكوين القانوني يكسب الطلبة مهارة في الفصل بين الشعور الشخصي والتحليل القانوني، ما يجعلهم أكثر موضوعية ودقة في الحكم على السلوكيات المعقدة كالإرهاب (عبد الله، محمد، 2018، ص. 121). وبالتالي، فإن هذه المعطيات، مجتمعة، ترجح صحة الفرضية الثانية وتبرز التأثير الحاسم للتكوين القانوني في فهم الإرهاب من منظور قانوني دقيق.

رابعا: خلاصة تحليل الفرضية الثانية

انطلاقا من المعطيات الكمية والمقاربات النظرية، يمكن التأكيد بأن الفرضية الثانية صحيحة إلى حد بعيد. طلاب القانون أظهروا قدرة أعلى على فهم وتحديد الأفعال الإرهابية وفقا لتعريفها القانوني، مقارنة بزملائهم من التخصصات الأخرى. وتعزى هذه القدرة إلى التكوين الأكاديمي القانوني الذي يزود الطلبة بأدوات مفاهيمية وتحليلية خاصة، لا تتوفر بنفس الشكل لطلاب غير القانون. لذا، يستنتج أن طبيعة

التخصص الأكاديمي تشكل متغيرا محددا في فهم الظواهر المعقدة مثل الإرهاب من منظور تشريعي.

تأسيسا على المعلومات التي تم تقديمها في تحليل الفرضية الثانية، نقدم جدولا يوضح تأثير التخصص الأكاديمي في دقة الإجابات القانونية حول الإرهاب

جدول رقم 8: تأثير التخصص الأكاديمي في دقة الإجابات القانونية حول الإرهاب

التخصص الأكاديمي	نسبة الإجابات الصحيحة وفق التعريف القانوني للإرهاب	نوع المرجعية المستخدمة في الإجابات	دقة التكييف القانوني	المرجع النظري الداعم
القانون (عام وخاص)	65%	معايير تشريعية: الركن المادي، المعنوي، الدافع السياسي	مرتفعة	Marc Ancel (1965, p. 55); Bourdieu (1984, p. 150); Kan (2014, p. 63)
الآداب والعلوم الإنسانية	42%	محددات أخلاقية، دينية، قيمية، أو تأويلات ثقافية عامة	متوسطة إلى ضعيفة	Hassan (2017, p. 94); Miller (2011, p. 34)
العلوم الدقيقة	30%	تفكير تجريدي، مناهج تقنية، غياب وعي قانوني منهجي	ضعيفة جدا	Hassan (2017, p. 94); Bourdieu (1984, p. 150); Abdullah (2018, p. 121)

يوضح الجدول الفروقات الجوهرية بين التخصصات الأكاديمية في مدى دقة فهم الطلبة لتعريف الإرهاب من زاوية قانونية. فقد سجل طلاب القانون نسبة إجابات صحيحة بلغت 65%، استندت في معظمها إلى عناصر قانونية واضحة مثل الركن المعنوي والدافع السياسي، ما يعكس تمثلات قانونية مؤسسة على تكوين أكاديمي منظم. في المقابل، أظهر طلاب الآداب والعلوم الإنسانية نسبة أقل (42%)، اعتمدت إجاباتهم على مفاهيم أخلاقية أو ثقافية غير كافية لضبط التكييف القانوني الدقيق. أما طلاب العلوم الدقيقة، فلم تتجاوز نسبة المطابقة القانونية في إجاباتهم 30%، وهو ما يعزى إلى غياب الممارسة التأويلية القانونية في تخصصاتهم. وتتقاطع هذه النتائج مع ما أورده بورديو Bourdieu 1984, p. 150، حول تأثير الحقل الأكاديمي في تشكيل إدراك قانوني متخصص، وما أكده مارك آنسل Marc Ancel (1965, p. 55) من أن فهم الجريمة الإرهابية يتطلب وعيا قانونيا يتجاوز الإدراك العفوي أو

الأخلاقي. عليه، فإن الفرضية الثانية تثبت صحتها بشكل واضح، وتؤكد أن التكوين القانوني يمثل عاملا حاسما في تفسير الجريمة الإرهابية وفق المعايير التشريعية الرسمية.

تحليل الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: «يؤثر الانتماء إلى التخصص الدراسي في درجة مطابقة الإجابات للتعريفات القانونية المعتمدة لجريمة الإرهاب».

لتحليل هذه الفرضية سنعتمد على المقاربات الكمية والنوعية ونأخذ بعين الاعتبار الخلفية النظرية للموضوع، وذلك وفق ثلاثة محاور:

أولا: التخصص الأكاديمي كعامل محدد لمطابقة المفهوم القانوني

تشير نتائج الدراسة إلى أن تخصص الطالب يلعب دورا حاسما في مدى مطابقة إجاباته مع التعريفات القانونية الدقيقة لمفهوم الإرهاب. وقد تبين من تحليل الإجابات أن نسبة طلاب تخصص القانون الذين استطاعوا تقديم إجابات متطابقة مع الأطر القانونية الرسمية لتعريف الإرهاب بلغت 61%، مقابل 37% لدى طلاب الآداب، و29% فقط لدى طلاب العلوم الدقيقة. هذا الفارق يعزى إلى التكوين المهني الذي يتلقاه طلاب القانون والذي يركز على مفاهيم مثل «الركن المادي»، «القصد الجنائي»، «النية الخاصة»، و«التمييز بين الجريمة السياسية والعادية» (حسن، أحمد، 2017، ص. 108).

وقد أكدت كاثرين هولمز (Catherine Holmes) في دراستها حول الوعي القانوني لدى طلاب الجامعات أن الانتماء إلى تخصص معين، خاصة القانون، يخلق «مصفوفة تحليلية» تقود الطالب إلى تفسير الظواهر المجتمعية من خلال مرجعية قانونية منظمة، ما يجعل فهمه أكثر اقترابا من التكييف الرسمي للنصوص القانونية (Holmes, 2015, p. 72).

ثانيا: البعد المعرفي وفعالية التكوين القانوني

الاختلاف في فهم المفهوم القانوني للإرهاب بين التخصصات لا يرجع فقط إلى اطلاع مباشر على التشريعات، بل يرتبط أيضا بطرائق التعليم وأساليب التفكير المعرفي المكتسبة في كل تخصص. ففي حين يتلقى طالب القانون تدريبات تحليلية لتفكيك النصوص القانونية وربطها بالسياقات الواقعية، يعتمد طلاب العلوم الدقيقة على مناهج تجريبية قد تغفل البعد التشريعي أو القانوني، بينما يغلب على طلاب الآداب الطابع التأويلي والإنشائي في التفكير.

وتشير جوديث ميلر (Judith Miller) إلى أن «اللغة القانونية تختلف جوهريا عن الخطاب الأخلاقي أو السياسي أو الفلسفي، فهي لغة تتسم بالدقة والصرامة، مما يتطلب تكوينا خاصا لفهمها» (Miller, 2011, p. 34). هذا ما يفسر ضعف مطابقة الإجابات لدى طلاب غير القانون، رغم توفر بعضهم على وعي سياسي أو أخلاقي مرتفع.

ثالثا: المقارنة القانونية وسلطة التفسير المؤسسي

إن التباين في مطابقة التعريفات القانونية لجريمة الإرهاب بين التخصصات يظهر مدى تأثير «سلطة التفسير المؤسسي» في بناء الوعي القانوني لدى الطلبة. فطلاب القانون لا يكتفون بفهم النصوص، بل يطورون قدرة على استيعاب كيفية تطبيقها من قبل القضاء ومؤسسات الدولة، وهو ما يعرف في فقه القانون بـ الشرعية التفسيرية أو Herméneutique juridique.

وتشير دراسة هارولد بيرمان (Harold Berman) إلى أن التعليم القانوني يشكل «نظاما ذهنيا» يجعل الطالب يرى الواقع من خلال معايير الضبط القانوني والشرعية، بينما يظل هذا التصور غائبا لدى التخصصات الأخرى (Berman, 2009, p. 96). وبالتالي، فإن تأثير التخصص الدراسي ليس مجرد عامل معرفي، بل هو عامل سوسيولوجي أيضا يعيد تشكيل طريقة التفكير وتقدير الأفعال داخل الفضاء العام.

رابعا: خلاصة تحليل الفرضية الثالثة

انطلاقا من نتائج الدراسة والتحليل النظري، يمكن الجزم بصحة الفرضية الثالثة. فالتخصص الأكاديمي، خصوصا القانوني، يؤثر بشكل مباشر في مدى دقة مطابقة الطالب لتعريف الإرهاب وفقا للمعايير القانونية الرسمية. ويرجع ذلك إلى الطابع المهيكل للتكوين القانوني، الذي يرسخ أدوات تحليل قانونية متقدمة، لا تتوفر بنفس المستوى في تخصصات أخرى.

بناء على المعلومات التي تم تقديمها في تحليل الفرضية الثالثة، نقدم جدولا تحليليا يوضح العلاقة بين النتائج الكمية والتحليل النوعي للتأثير الذي يحدثه التخصص الأكاديمي على مدى توافق إجابات الطلاب مع التعريفات القانونية المعتمدة لجريمة الإرهاب.

جدول رقم 9: أثر التخصص الأكاديمي في مطابقة الإجابات للتعريفات القانونية لجريمة الإرهاب

التخصص الأكاديمي	نسبة مطابقة الإجابات للتعريفات القانونية (%)	التحليل النوعي للمطابقة	الإسناد النظري
القانون (العام/ الخاص(	61%	قدرة تحليلية عالية، تمثلات قانونية دقيقة، تدريب على القصد الجنائي والتكييف التشريعي للأفعال.	Holmes (2015, p. 72); Berman (2009, p. 96) – الإدراك القانوني كنظام ذهني وتفسير مؤسسي منظم.
الآداب والعلوم الإنسانية	37%	وعي جزئي قائم على القيم أو التصورات الثقافية؛ غياب التأطير التشريعي يحول دون دقة المفهوم.	Miller (2011, p. 34) – اللغة القانونية تختلف عن اللغة الأخلاقية والفلسفية وتتطلب تكوينا خاصا.
العلوم الدقيقة	29%	معرفة تجريبية، نماذج تفكير تجريدية، غياب شبه تام للبعد القانوني في التكوين والتفكير.	Hassan (2017, p. 108); Beck (1992) – أمية قانونية ناتجة عن المناهج التقنية التي تهمل الجوانب الاجتماعية.

عكس الجدول بوضوح العلاقة المباشرة بين التخصص الأكاديمي ومدى دقة مطابقة إجابات الطلبة لتعريفات الإرهاب القانونية. فقد سجل طلبة كليات الحقوق نسبة مطابقة بلغت 61%، ما يدل على تكوين مهني ممنهج يوفر لهم أدوات تحليل جنائي وتشريعي، مثل فهم الركن المادي والقصد الخاص، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه هارولد بيرمان (Berman, 2009, p. 96) حول بناء «نظام ذهني قانوني» لدى الطلبة القانونيين. في المقابل، لم تتجاوز نسبة المطابقة لدى طلبة الآداب 37%، ما يعكس تمثلات معرفية غير قانونية تعتمد على القيم أو الخلفيات الثقافية، دون تأطير تشريعي دقيق، كما بينت جوديث ميلر (Miller, 2011, p. 34). أما طلبة العلوم الدقيقة فقد سجلوا أضعف نسبة (29%)، ما يعزى إلى محدودية التكوين الاجتماعي والقانوني في برامجهم الأكاديمية. وتبرز هذه الفروقات أن التخصص لا يحدد فقط ما يعرفه الطالب، بل كيف يفكر، ويصنف، ويفسر، وهو ما يدعم صحة الفرضية الثالثة.

مناقشة عامة

مناقشة عامة معمقة: التكوين الجامعي كعامل مفصلي في بناء التمثلات القانونية للإرهاب

تظهر هذه الدراسة، بوضوح، أن تمثل مفهوم «الإرهاب» داخل الفضاء الجامعي المغربي لا يشكل انعكاسا محايدا لتعريف قانوني جاهز، وإنما هو بناء اجتماعي ومعرفي معقد تنتجه التفاعلات داخل الحقل الجامعي، ويتأثر بالتخصص الأكاديمي، وبنمط التنشئة، وبالهياكل الرمزية والسلطوية التي تشكل عملية التعلم والتكوين. فالنتائج الإحصائية كشفت عن تفاوتات حادة في دقة تصنيف الأفعال الإرهابية، حيث تصدر طلبة كليات الحقوق نسب التمثلات القانونية الدقيقة، مقارنة بزملائهم من تخصصات الآداب أو العلوم الدقيقة. هذه الفروقات ليست عرضية، بل تشير إلى ما يسميه بيير بورديو بـ«الرأسمال المعرفي المحدد بالحقل» (Bourdieu, 1980, p. 64)، والذي يعيد تشكيل تصور العالم لا استيعابا للمعلومات فحسب، بل من خلال تمثل طريقة قانونية ومؤسساتية في فهم الواقع.

فطلبة القانون، وهم يمثلون 44.2% من الذين استطاعوا تصنيف الأفعال الإرهابية بدقة، لا يمتلكون فقط تعاريف قانونية، بل أيضا أدوات تحليلية تنبني على مفاهيم «الركن المعنوي»، «النية الخاصة»، و«التهديد للأمن العام»، مما يجعل تمثلهم للظاهرة أكثر تطابقا مع التشريع المغربي (القانون 03.03). أما طلبة العلوم الدقيقة، الذين لم تتجاوز دقة تصنيفهم 5% في بعض الحالات، فيتضح أنهم ينتمون إلى فضاء معرفي تقني وتجريدي لا يزودهم بالعدة المفاهيمية اللازمة لتحديد الفعل الإرهابي في ضوء المقاييس القانونية والمؤسساتية، بل يركزون على مظاهر الفعل دون خلفياته القانونية. هذا ما يدعوه Ulrich Beck بـ«الأمية القانونية داخل التخصصات التقنية»، حيث يغيب التفكير التأويلي والتحليلي المتطلب لفهم الظواهر الاجتماعية المركبة (Beck, 1992, p. 38).

لكن التحليل لا يقف عند البنية المعرفية فقط، بل يتعداها إلى ديناميات التنشئة الاجتماعية الجامعية. فقد أكدت الدراسة أن التخصص الأكاديمي يعيد إنتاج أشكال إدراك متميزة، تتصل مباشرة بنمط التكوين السائد داخل كل كلية. وهنا، تصبح الجامعة حقلا لإعادة تشكيل الوعي القانوني، كما بين ذلك تالكوت بارسونز في تحليله لمفهوم التنشئة المؤسساتية (Parsons, 1951, p. 249). فطلبة القانون يتعلمون ليس فقط كيف يقرأون النص، بل كيف يفكرون ضمن منطق معياري قانوني، يرشدهم نحو تصنيف الأفعال حسب خطورتها الاجتماعية ومآلاتها القانونية. هذه النتيجة تتأكد من خلال نسب تصنيف أفعال رمزية كـ«إهانة العلم» أو «الإشادة بداعش»، والتي بلغت 31.8% و29.2% على التوالي في صفوف طلبة القانون، مقابل نسب غير قابلة للتحديد لدى باقي التخصصات.

وهنا تتقاطع هذه النتائج مع ما أشار إليه إيميل دوركهايم (Emile Durkheim)، الذي يرى أن النظام التعليمي لا ينقل المعارف فقط، بل يصوغ البنية الأخلاقية والفكرية للفرد، عبر ما يسميه «التنشئة الجماعية على المعايير» (Durkheim, 1922, p. 71). هذا ما يجعل الفارق في التكوين بين التخصصات ليس فقط فارقا في المعلومات، بل في نماذج الإدراك والتفسير، وهذا ما تبرزه هذه الدراسة بشكل لافت من خلال المقارنة بين التخصصات.

علاوة على ذلك، فإن نظرية التمثلات الاجتماعية تكمل هذا التحليل من خلال تفسير كيف تنتج الجماعات، داخل الفضاء الجامعي، تصورات رمزية حول الإرهاب تتجاوز القوانين. فحتى إن لم يتلقَ الطلبة غير القانونيين تكوينا قانونيا مباشرا، فإنهم يبنون تمثلاتهم انطلاقا من وسائل الإعلام، الخطاب السياسي، التقاليد، والانتماءات الدينية. إلا أن هذه التمثلات غالبا ما تكون مشوشة أو غير منضبطة قانونيا، كما أشار (Moscovici) في تحليله للتمثلات الجماعية (Moscovici, 1961, p. 191). ويتجلى ذلك في الدراسة من خلال تصنيف بعض الطلبة أفعالا مثل «تحريض الناس على الامتناع عن التصويت» أو «إلقاء خطبة دينية»، كأفعال إرهابية دون وجود تطابق حقيقي مع النصوص القانونية.

تؤكد هذه المعطيات، إذا، أن الفهم القانوني للإرهاب داخل الجامعة ليس مجرد انعكاس لبرامج دراسية، بل هو نتاج تفاعل معقد بين التنشئة، الحقل الأكاديمي، والخطاب المجتمعي. الطلبة لا يتلقون تعريف الإرهاب كما هو في القانون فقط، بل يبنونه ويتفاوضون حوله وفقا لمعارفهم، قيمهم، وتخصصهم. ومن هنا تكتسي نتائج هذه الدراسة أهمية خاصة في النقاش الدائر حول إدراج الثقافة القانونية داخل باقي التخصصات الجامعية، كأداة لتوحيد التمثلات وتقوية المناعة الفكرية للطلبة تجاه الخطابات المتطرفة أو الاختزالية.

في المحصلة، تظهر الدراسة أن التكوين القانوني لا يمنح الطلبة فقط القدرة على التكييف الدقيق، بل يعيد تشكيل نظرتهم للعالم، حيث تصبح الجرائم مفهومة في ضوء المصلحة العامة، لا فقط المشاعر الفردية. هذا ما يجعل الفضاء الجامعي، وفق (Patricia Hill Collins)، «مكانا استراتيجيا لإنتاج التراتبيات المعرفية» (Collins, 2000, p. 223). ومن هنا، فإن مطلب إدماج الثقافة القانونية في المنظومة الجامعية المغربية يبدو اليوم أكثر إلحاحا، ليس فقط لمواجهة الإرهاب، بل لتكوين مواطن يفهم القانون ويستبطنه في تفسيره للعالم.

الخاتمة وآفاق الدراسة المستقبلية

أثبتت هذه الدراسة، من خلال تحليل ميداني ومعرفي معمق، أن الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب داخل الفضاء الجامعي المغربي لا يتحدد بشكل معزول أو محايد، بل هو نتاج مركب لتقاطع التخصص الأكاديمي، ونمط التنشئة الجامعية، وبنية التمثلات الاجتماعية المتداولة بين الطلبة. وقد كشفت النتائج بجلاء أن طلبة كليات القانون، بشِقيها العام والخاص، يظهرون إدراكا أكثر دقة ووضوحا للأفعال الإرهابية وفق التعريفات القانونية المعتمدة، مقارنة بزملائهم من تخصصات الآداب أو العلوم الدقيقة.

وقد تمكنت الدراسة من اختبار الفرضيات الثلاث الرئيسية التي بني عليها الإطار التحليلي، وتبين أن التكوين الأكاديمي القانوني لا يكسب الطلبة فقط معرفة بالنصوص، بل ينتج تمثلات قانونية ومؤسساتية متماسكة تمكنهم من تصنيف الأفعال وتفكيكها بناء على مفاهيم كـ«القصد الجنائي»، و«الركن المادي»، و«الإخلال بالنظام العام». في المقابل، أظهرت تخصصات أخرى حضورا أكبر للتمثلات الأخلاقية أو الثقافية، لكنها ظلت بعيدة عن الدقة القانونية المطلوبة، ما يعكس الحاجة إلى توسيع الثقافة القانونية خارج التكوين القانوني الصرف.

ومن خلال توظيف ثلاث مقاربات نظرية: السوسيولوجية القانونية (Bourdieu)، نظرية التنشئة الجامعية (Parsons, Durkheim)، ونظرية التمثلات الاجتماعية (Moscovici)، تم تقديم قراءة متعددة الأبعاد للنتائج، أظهرت أن الفضاء الجامعي لا ينتج فقط المعرفة، بل يعيد تشكيل العلاقة بين الطالب والقانون، ويؤطر طريقته في تفسير الأحداث ذات الطابع الجنائي أو الإرهابي.

آفاق الدراسة المستقبلي

1- توسيع العينة لتشمل جامعات ومناطق مختلفة من المغرب، بهدف مقارنة التمثلات حسب الفضاءات الجغرافية والثقافية والتعليمية.

2- إدماج أدوات تحليل كيفي معمق مثل المقابلات المركزة أو تحليل الخطاب، لاستكشاف البنية الرمزية التي تحكم تفسير الطلبة لمفاهيم مثل «الجهاد»، «النظام العام»، أو «الإرهاب الفكري».

3- دراسة أثر المتغيرات الديموغرافية والثقافية (الانتماء الجغرافي، الطبقة الاجتماعية، الانتماء الديني) على تمثل الجريمة الإرهابية.

4- اقتراح برامج تكوين قانوني-مدني داخل التخصصات غير القانونية، بهدف خلق وعي جماعي قانوني متقارب يقلل من خطر التطرف أو التصنيف الخاطئ للظواهر العنيفة.

5- إدماج الإعلام الرقمي كمتغير مؤثر في إنتاج التمثلات الجامعية، خاصة وأن منصات التواصل أصبحت أحد أهم مصادر تشكيل الرأي القانوني والاجتماعي لدى الشباب.

في الختام، تعد هذه الدراسة مساهمة علمية أولية في تشريح العلاقة بين التخصص الأكاديمي وتمثل الإرهاب من منظور قانوني، وتفتح الباب أمام دراسات لاحقة أكثر عمقا وتقاطعية لاستكشاف جذور التفاوت في إدراك القانون داخل المنظومة الجامعية المغربية.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	توصيف عينة الدراسة	19
2	الخصائص الديموغرافية والأكاديمية لمجتمع الدراسة عينة الدراسة	21
3	أثر التخصص الأكاديمي في تصنيف الأفعال كجرائم إرهابية وفق المقاربة السوسيولوجية للمعرفة القانونية	29
4	الفهم القانوني للإرهاب من منظور التمثلات الاجتماعية حسب التخصص الجامعي	31
5	أثر التخصص الأكاديمي في تشكيل الوعي القانوني بالإرهاب	33
6	مقارنات تمثلات الإرهاب حسب التخصص وفق التحليل السوسيولوجي	34
7	أثر التخصص الأكاديمي في الفهم القانوني لمفهوم الإرهاب	39
8	تأثير التخصص الأكاديمي في دقة الإجابات القانونية حول الإرهاب	42
9	أثر التخصص الأكاديمي في مطابقة الإجابات للتعريفات القانونية لجريمة الإرهاب	45

الملاحق

الاستمارة

الرقم	السؤال	نعم	لا
1	القتل العمد لسبعة أشخاص مع سبق الإصرار والترصد		
2	مشروع فردي يهدف إلى المساس بالنظام العام عن طريق الاعتداء على حياة الأشخاص		
3	الإشادة بجرائم داعش		
4	الإتجار غير المشروع في الأسلحة والذخيرة		
5	السرقة ليلا من قبل أربع أشخاص		
6	تحويل الطائرات من قبل شخصين من أجل المس بالنظام العام		
7	إهانة علم المملكة ورموزها		
8	إلقاء مواد سامة في النهر من اجل تعريض صحة المواطنين للخطر		
9	تقديم السلاح لشخص ارتكب جريمة إرهابية		
10	رشوة الموظف العام من اجل تحريف مساطر قانونية لها تأثير على مجموعة من الأفراد		
11	محاولة الالتحاق بتنظيم الدولة		
12	تزييف النقود من قبل عصابة		
13	تقديم مساعدة لشخص للذهاب إلى سوريا		
14	الإشادة عن طريق الصياح في شارع محمد الخامس بالرباط بجرائم القتل التي ترتكبها جماعة جبهة فتح الشام		
15	تزوير أختام الدولة بهدف الإضرار بالدولة		
16	عرض محتوى عن طريق موقع التواصل الاجتماعي الفاسبوك يشيد بجريمة إمليل		
17	السرقة وانتزاع الأموال		
18	تزوير او تزييف الشيكات		
19	إلقاء خطبة من أجل تحريض الناس على الامتناع عن التصويت		
20	التعود على إعطاء مسكن لمجموعة من الأشخاص الذين يمارسون اللصوصية بالعنف		

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

كتب:

- عبد الله، العبد الكريم. الجامعة وتشكيل الوعي القانوني في المجتمعات العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
- حسن، أحمد. القانون الجنائي الخاص: دراسة معمقة في الجرائم الإرهابية. دمشق: دار القلم، 2017

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية

كتب:

- Ancel, Marc. La Défense Sociale Nouvelle. Paris: Librairie Cujas, 1965.
- Apple, Michael. Ideology and Curriculum. Routledge, 2004.
- Balzacq, Thierry. Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve. Routledge, 2011.
- Beck, Ulrich. Risk Society: Towards a New Modernity. London: SAGE Publications, 1992.
- Berger, Peter L., and Thomas Luckmann. The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge. Anchor Books, 1966.
- Berman, Harold J. Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition. Harvard University Press, 2009.
- Bourdieu, Pierre. Homo Academicus. Paris: Minuit, 1984.
- Bourdieu, Pierre. La distinction: Critique sociale du jugement. Minuit, 1979.
- Bourdieu, Pierre. Le Sens Pratique. Éditions de Minuit, 1980.
- Bourdieu, Pierre. Le sens pratique. Paris: Les Éditions de Minuit, 1980.
- Bourdieu, Pierre. Questions de sociologie. Paris: Les Éditions de Minuit, 1984.
- Bruner, Jerome S. Acts of Meaning. Harvard University Press, 1990.
- Carbonnier, Jean. Le droit dans les sociétés occidentales. Paris: Flammarion, 1972.

- Collins, Patricia Hill. Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment. Routledge, 2000.
- Collins, Patricia Hill. Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment. New York: Routledge, 2000.
- Dubar, Claude. La Socialisation: Construction des identités sociales et professionnelles. Armand Colin, 2000.
- Durkheim, Émile. Education et sociologie. Paris: Presses Universitaires de France, 1922.
- Durkheim, Emile. Les formes élémentaires de la vie religieuse. Félix Alcan, 1912.
- Glasersfeld, Ernst von. Radical Constructivism: A Way of Knowing and Learning. RoutledgeFalmer, 1995.
- Herbert, John. Legal Education and the Construction of Legal Knowledge. Cambridge University Press, 2011.
- Lahire, Bernard. L'homme pluriel. Les ressorts de l'action. Paris: Seuil, 1998.
- Le Monade, G., Delouvée, S., & Rateau, P. Les représentations sociales: Théories, méthodes et applications. Bruxelles: De Boeck Supérieur, 2016.
- Marie, Jean-Bernard. Le Terrorisme et les Droits de l'Homme. Éditions L'Harmattan, 2008.
- Miller, Judith. Language and the Law: Legal Hermeneutics in Practice. Cambridge Scholars Publishing, 2011.

Monade et al. Les représentations sociales: Théories, méthodes et applications. Bruxelles: De Boeck Supérieur, 2016.

- Moscovici, Serge. La représentation sociale de la psychanalyse. Presses Universitaires de France, 1961.
- Moscovici, Serge. Social Representations: Explorations in Social Psychology. Policy Press, 2000.
- Parsons, Talcott. The Social System. New York: Free Press, 1951.
- Piaget, Jean. The Development of Thought: Equilibration of Cognitive Structures. Viking Press, 1977.
- Poullet, Yves. La fabrique de la norme juridique. Dalloz, 2012.
- Shepherd, Laura J. Gender, Violence and Security: Discourse as Practice. Zed Books, 2008.

– Vygotsky, Lev S. Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes. Harvard University Press, 1978.

مقالات

– Adler, Emanuel. "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics." European Journal of International Relations, vol. 3, no. 3, 1997, pp. 319–63.

– Anderson, Lisa. "Academic Disciplines and Cognitive Framing: Legal Thinking versus General Education." Harvard Law Review, vol. 132, no. 3, 2018.

– Awan, Imran. "Cyber-extremism: ISIS and the Power of Social Media." Society, Springer, 2017.:

– Berman, Harold J. "Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition." Harvard University Press, 2009.

– Bourdieu, Pierre. "The Force of Law: Toward a Sociology of the Juridical Field." Hastings Law Journal, vol. 38, no. 5, 1987.

– Hansen, Lene. Security as Practice: Discourse Analysis and the Bosnian War. Routledge, 2006.

– Holmes, Catherine. Understanding Legal Thinking in Undergraduate Students. Oxford University Press, 2015.

– Hopf, Ted. "The Promise of Constructivism in International Relations Theory." International Security, vol. 23, no. 1, 1998, pp. 171–200.

– Jodelet, Denise. Les représentations sociales. Paris: PUF, 1989.

– Kan, Margaret. Legal Consciousness and Social Order. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.

– Miller, Judith. Language and the Law: Legal Hermeneutics in Practice. Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2011.

– Moscovici, Serge. "Notes towards a Description of Social Representations." European Journal of Social Psychology, vol. 18, no. 3, 1988, pp. 211–250.

– Moscovici, Serge. La psychanalyse, son image et son public. Paris: Presses Universitaires de France, 1961.

– Roe, Paul. "Actor, Audience(s) and Emergency Measures: Securitization and the UK's Decision to Invade Iraq." Security Dialogue, vol. 39, no. 6, 2008, pp. 615–35.

– Spencer, Andrew. “Constructivist Terrorism Research: The Role of Discourse and Predication.” In The Predicative Construction of New Terrorism. Springer, 2010.

– Wæver, Ole. “Securitization and Desecuritization.” In On Security, edited by Ronnie D. Lipschutz, Columbia University Press, 1995.

– Wendt, Alexander. “Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics.” International Organization, vol. 46, no. 2, 1992, pp. 391–425.

انعكاسات انعدام الأمن على التنظيمات المتطرفة -دراسة المشهد الجهادي في الساحل الافريقي-

د. امهاني أشور[1]

مقدمة

تمكنت الحركات المتطرفة من تجاوز حدود الدول، وأصبحت تمارس أنشطتها دون أن ترتبط ببقعة جغرافية، فاتجهت نحو الساحل الإفريقي، الذي عرف بدوره ظاهرة التنظيمات المتطرفة التي اختارت طريق العنف لتحقيق هدفها الأسمى المتمثل في إنشاء دولة الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة، والقائمة على تصورات فكرية ورؤى سياسية تتخذ من الجهاد[2] الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف[3].

عقب انهيار تنظيم «الدولة الإسلامية» «داعش»[4] في الشرق الأوسط، تغيرت

1- د. امهاني اشور، أستاذة باحثة بالمرصد المغربي للتطرف والعنف.

2 -المقصود بالنشاط الجهادي في هذا البحث كل أفعال الاستقطاب والتعبئة والعمليات التي تقوم بها جماعات من منطلق أنها نشاطات تعود إلى مسؤولية مقدسة، ركنها هو الجهاد الذي تتضمنه النصوص الشرعية، غير أن طبيعة هذه النشاطات المتناقضة مع مبادئ الإسلام تجعلها تدخل ضمن خانة الإرهاب، لذلك فان إطلاق مفهوم الإرهاب يجب أن يكون حذرا، والتداخل والخلط اللذان يقعان اليوم في نعت نشاط جهادي ما بالإرهابي أو بغير الإرهابي، ناتجان من تعدد الأطراف الذين يتولون تعريف هذه الأفعال وتأويلها. للمزيد انظر: كريم، مصلوح. الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى. 2014، ص 15.

3- إدريس، الكنبوري. التوحيد وأثره السياسي في فكر جماعات التشدد الديني. العرب 13. السنة 38. العدد 9974. الجمعة. 2015. ص 13.

4- تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» والذي اصطلح على تسميته اختصارا ب «داعش» تيار سلفي متفرع من الفكر السلفي الجهادي المعروف بالقاعدة.
وقد مرت «داعش» بعدة مراحل قبل أن تصل إلى ماهي عليه، فبعد تشكيل جماعة التوحيد والجهاد بزعامة أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، تلا ذلك مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وكثف التنظيم من عملياته في دولة العراق إلى أن أصبح واحدا من أقوي التنظيمات في الساحة العراقية، وبدأ يبسط نفوذه على مناطق واسعة منها حتى عام 2006 ليخرج الزرقاوي على الملا في شريط مصور معلنا عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين بزعامة أبو عمر البغدادي.

الخريطة الجيوسياسية للتهديد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي حيث ظهر هذا التهديد من الناحية العملية؛ متمثلا في فرع الساحل التابع لتنظيم القاعدة، المعروف باسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبفرع تنظيم داعش في الصحراء الكبرى، وولاية غرب إفريقيا بعد مبايعة جماعة بوكو حرام لتنظيم الدولة الإسلامية.

وأصبحت منطقة الساحل الإفريقي تشهد تطورا ملحوظا في التنافس بين تنظيمي «القاعدة» «وداعش»، من أجل السيطرة والتمدد بالمنطقة، حيث يحاول الطرفان بسط سيطرتهم في منطقة الساحل، مستغلين الموقع الجغرافي المناسب لتنفيذ عملياتهم، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها: اتساع المساحة الجغرافية، وتفاقم الانتماء القبلي، والصراع على الموارد.[5]

لذلك سنقوم من خلال هذا البحث بدراسة وتحليل مختلف التنظيمات المتطرفة المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالبيئة التي تتطور داخلها بوصفها منطقة أزمات؛ وما تشهده هذه المنطقة من تدهور اقتصادي وسياسي وأمني يؤثر بشكل كبير على الأمن الدولي والإقليمي.

على هذا الأساس تثير هذه الإشكالية سؤالاً بحثياً رئيسياً مفاده: كيف ساهمت منطقة الساحل باعتبارها منطقة أزمات في تطور التنظيمات المتطرفة في المنطقة؟

في مقاربتنا لهذا الموضوع سنعتمد:

- المنهج التحليلي من أجل رصد تطورات التنظيمات المتطرفة في منطقة الساحل والكشف عن عوامل انتشارها وتفكيك البيئة التي تتحرك داخلها.
- المنهج المقارن من أجل مقارنة تواجد التنظيمات المتطرفة في منطقة الساحل الافريقي، من حيث أنماط التقارب بين فروعها أو الانقسامات التي طالتها، مع الإشارة إلى محاولة هذه التنظيمات –الموالية لكل من تنظيمي داعش والقاعدة- إقامة خلافة إسلامية في المنطقة.

يتمثل هدف «داعش» الأصلي في إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق، وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا كدمشق وحمص وحماة وحلب والرقة ودرعا، وبعد إتمام سيطرته على بعض المدن في سوريا أعلن عن قيام ما اسماه ب «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا» في 29 يونيو 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي، يعرف باسم أمير المؤمنين إبراهيم الخليفة، الملقب بالخليفة، كما تم تغيير اسم الجماعة إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» للمزيد انظر: شريفة، كلاع. الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا. مجلة مدارات سياسية. المجلد 04. العدد 01. 2020، ص 67.

5- عبد الحق، باسو. العنف المتطرف يأخذ طابعا ساحليا هل هي نشأة جيل ثالث من الإرهاب. مركز الدراسات والأبحاث. أبريل 2018، ص 9.

المحور الأول: دراسة الوضع الأمني في منطقة الساحل

شهد مفهوم الأمن العديد من التطورات والتحولات، حيث تراجع المفهوم التقليدي للأمن الذي يلخص الأمن في الأبعاد العسكرية، والسياسية، ويهمل بقية الأبعاد الخاصة بالحفاظ على الدولة والمجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، ويتجاوز المفهوم الكلاسيكي ليصل إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي[6].

هذا التوسع هو ميزة التهديدات في منطقة إفريقيا التي لم تعد مرتبطة بالهاجس الأمني بالمفهوم الكلاسيكي، وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضاً بعضها مرتبط بالجريمة المنظمة وانتشار السلاح وبعضها الآخر بالهجرة غير الشرعية والفقر والأوبئة.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة القيام بقراءة للوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي. من أجل الوقوف على الأسباب التي تجعل من المنطقة هشة أمنياً وسهلة الاختراق من قِبل الحركات المتطرفة التي تجتاح المنطقة، خاصة بعد ظهور تحالفات ومصالح جديدة بين تلك التيارات.

تعتبر مدرسة كوبنهاجن أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين وقد انطلق رواد هذه المدرسة من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات التقليدية، عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري، وارتكازها على التجليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أولا: التعريف بمنطقة الساحل الافريقي

يُعرف الساحل بأنه منطقة شبه قاحلة استوائية ذات طابع بيئي متجانس، ذات مساحة ممتدة لا تكاد تفصل بينها حدود طبيعية تضاريسية؛ بل هي في أغلبها حدود هندسية موروثة عن المرحلة الاستعمارية تتميز بكونها شاسعة وصعبة الضبط[7]، كما

6- تعتبر مدرسة كوبنهاجن أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الامن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين وقد انطلق رواد هذه المدرسة من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات التقليدية، عن طريق مد مجال البحث الى ابعد من الجانب العسكري، وارتكازها على التجليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. انظر:
Barry, Buzan. Ole, Waever. Jaap, Wilde. Security a New Framework For Analysis. Lynne Rienner Publisher. London. 1998, p.7.

7- خالد، بشكيط. التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي الارهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة. مجلة أبحاث سياسية وقانونية. العدد السادس. يونيو 2018، ص 218.

يتزايد الصراع فيها على الموارد الطبيعية من غاز وبترول ومصادر مختلفة، مما جعلها منطقة حيوية.

فتسمية الساحل[8] تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء[9]، وتعتبر من الناحية الجغرافية ذلك الهلال الغير المنتظم من شرق إفريقيا-السودان ومنطقة القرن الإفريقي-إلى غربها -السنغال وجزر الرأس الأخضر- وبالتالي فيمكن القول بان منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية، حيث تضم بداخل هذا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء من إيريتريا واثيوبيا. كما هو مبين في الخريطة.

خريطة توضح منطقة الساحل الافريقي.

المصدر: https://p.dw.com/p/4R9Oc

8- خلال محاولتنا تحديد منطقة الساحل الإفريقي تبيّن صعوبة إيجاد تعريف دقيق لإقليم الساحل فما بين التعريف التاريخي الذي يعرف المنطقة بوصفها حزام التماس بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء كما كانت تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان التي كانت تطلق من قِبل الجغرافيين العرب على المنطقة العازلة بين إفريقيا البيضاء بما تشمله من المغرب العربي وإفريقيا السوداء، والتعريف الجغرافي الذي يعرف الساحل على أنه الشريط الجغرافي الممتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، ثم التعريف الجيوسياسي المعاصر الذي توسع في تعريفه لدول الساحل والصحراء بحسب إعادة التعاريف المتكررة لدول الساحل، «فمنظمة دول الساحل والصحراء» تضم عدداً من البلدان الإفريقية التي لا يسري عليها المفهوم المحدد جغرافياً للساحل والصحراء مثل إفريقيا الوسطى، وسيأخذ هذا البحث بهذه المعاني التاريخية والجغرافية والجيوسياسية للساحل والصحراء مجتمعة.

9- Mehdi, Taje. Sécurité et stabilité dans le sahel Africain. Collège de Défense de L'OTAN. NDC Occasionnel papier 19. Décembre 2006, p. 6.

ويمكن القول بأن منطقة الساحل تنقسم إلى ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: دول المركز وعمق الساحل الإفريقي المتمثل في مالي[10] النيجر والتشاد.
- المستوى الثاني: هم حواف دول الساحل الإفريقي المتمثل في السودان وموريتانيا.
- المستوى الثالث: هم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي، ونجد كل من الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا، إيريتريا، السنغال، وجزر الرأس الأخضر[11].

يتبين لنا أنه بالرغم من المساحة الكبيرة لمنطقة الساحل الأفريقي، وبالرغم من تنوع المعايير والمنطلقات لدى الباحثين في تحديد الفضاء الجغرافي لهذه المنطقة، والدول المكونة لها، إلا أن هناك شبه إجماع على أن الفضاء الجغرافي للساحل الأفريقي يشمل بلداناً شاسعة جغرافياً، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري.

وإذا دققنا في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن البعد الجغرافي لعب دوراً كبيراً في أهمية المنطقة كونها تمثل منطقة التقاء بالنسبة إلى مجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية، وحتى السياسية، وخط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء، وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية.

وبالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي هو نقطة التقاء الحضارات الإنسانية والانتماءات العرقية والدينية.

ثانيا: مظاهر انعدام الأمن في الساحل الافريقي

تتداخل مجموعة من العوامل في جعل منطقة الساحل منطقة أزمات؛ تعيش تدهورا أمنيا يؤثر بشكل كبير ومباشر على الأمن الإقليمي والدولي، إذ تشهد المنطقة مختلف الأنشطة الإجرامية من تنظيمات إرهابية وأنشطة التهريب والجريمة المنظمة

10– دولة مالي تعتبر من دول مركز الساحل الإفريقي نظرا لموقعه الجيو–استراتيجي، يتركز السكان في الجنوب بالعاصمة «باماكو» Bamako، حيث تنقسم إلى ثلاث مناطق كبرى في هذه الدولة، ونجد إقليم الشمال التي تحتوي على كيدال»، «غاو» و «تمبوكتو»، وإقليم الوسط التي تحتوي على مناطق «موبتي» «سيغو» و «كوليكور» ، وإقليم الجنوب الحيوي المشتهر بالزراعة الذي يضم العاصمة «باماكو»، «سيكاسو»، إضافة إلى منطقة «كايس» أما فيما يخص أكبر تركيز سكاني موجود بمنطقة «سيكاسو»، ويعتبر صيد الأسماك والزراعة من الأنشطة الاقتصادية المهمة في المنطقة بما تحتويه من نهرين حيويين هما «نهر السينغال» و«نهر النيجر». للمزيد أنظر: مصطفى، زهران. إفريقيا الصعود الجهادي. مقام للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. القاهرة. 2021، ص 43.

11- Mehdi, Taje. Op. Cit., p. 6.

بجميع أشكالها إضافة الى التدهور البيئي وانتشار الفقر والأوبئة، كل هذه المهددات جعلت من المنطقة بؤرة من بؤر التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب والتطرف.

1. الصراعات المتداخلة

يشهد الساحل الإفريقي توالي مجموعة من الأزمات على جميع المستويات، بسبب تزايد العنف وبؤر الصراع[12]. وأمام التحديات التي باتت تواجهها دول الساحل، والتي أصبحت تمسّ الأمن والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وفي ظل الأزمات المتعددة التي تتسم بالصراع والعنف بين مختلف الأحزاب والقبائل، كالصراع القائم بين قبائل الفولاني والهوسا المنتشرة على نطاق واسع من تشاد إلى السنغال، باتت منطقة الساحل الإفريقي تعيش حالة من عدم الاستقرار وصراعًا مستمرًا في بيئة قاسية.

ويزداد هذا الوضع تعقيدًا في ظل التنافس على استغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، واتساع المساحات الجغرافية التي يصعب على الدول السيطرة عليها[13]، نظرًا لضعف قدراتها، بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية التي تدفع السكان إلى التنقل المستمر، مما يُضعف ارتباطهم بالمكان ويزيد من صعوبة بسط الدولة سيادتها على حدودها.

وقد أدى كل ذلك إلى خلق بيئة مواتية سمحت للتنظيمات المتطرفة بالتوسع في عملياتها وتجنيد مقاتلين جدد[14]، مستغلةً تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ضعف الدول وهشاشة أنظمتها السياسية.

2. توظيف الجماعات المتطرفة لأزمات الساحل

تمكنت الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل من استغلال المناطق الحدودية؛ حيث يقل الوجود الأمني، وتمثل المناطق المتاخمة للحدود جميع أحداث العنف المسجلة في عام 2022.[15]

12- من بينها أزمة الطوارق في مالي، تصعيد الهجمات من قبل الجماعات المتطرفة المسلحة حيث استهدفت بشكل متكرر قوات الأمن والمدنيين وأبلغ مثال هو مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي ايتنو في أبريل 2021. للمزيد أنظر : حليمة، سبتي. التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي بين تعقد التهديدات وتعدد الفواعل. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 11. العدد 01. يناير2022، ص214.

13- Amy, Niang. Le boom des saisons dans l'espace sahélo-saharien proto-révolution. Désintégrations et reconfigurations sociopolitiques. Afrique contemporaine, n° 245. 2013/1. De Boeck Supérieur, p. 55.

14- مصطفى زهران. إفريقيا الصعود الجهادي. مرجع سابق، ص88.

15- خمس مناطق للعنف الإسلامي المتشدد في منطقة الساحل. مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية.19 أكتوبر2022، ص5.

وقد اعتبرت الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى الجماعة الرئيسية التي تحاول استغلال حدود النيجر مع مالي وبوركينافاسو لتوسيع نفوذها ، حيث يلاحظ في عام 2020 ازدياد نشاطها وتوسعها في النيجر بدءا من الشمال(حدود مالي والنيجر) والشرق (حدود مال وبوركينافاسو) وقد تم تسهيل عملياتهم في المناطق الحدودية بسبب ضعف وجود قوات الأمن في المناطق النائية16، بالإضافة إلى أن نسبة العنف ضد المدنيين أعلى بكثير من جميع أشكال العنف الأخرى في النيجر، حيث تستهدف الدولة الإسلامية المدنيين في أكثر من نصف هجماتها في هذه المنطقة[17].

وأيضا هناك عامل آخر وهو البيئة المناسبة لانتشار الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ذلك أن المناطق الشمالية من مالي تخضع لسيطرة شديدة من قبل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي تعتمد على الطوارق مثل أنصار الدين.

وفيما يلي جرد لأهم التنظيمات المتطرفة التي تنشط في المنطقة:

خطاطة توضح انتشار التنظيمات المتطرفة في الساحل الإفريقي.

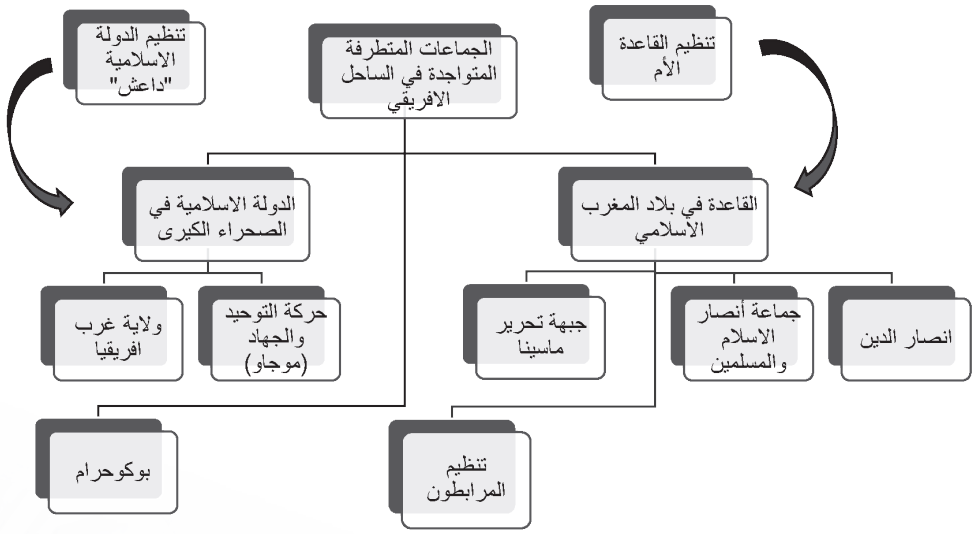

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع في الهامش[18].

16- الإرهاب في منطقة الساحل حقائق وأرقام. التقرير الثالث المشترك بين محور المسبار الاستراتيجي للناتو في الجنوب والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب. يناير 2019 دجنبر 2020، ص20.

17- خمس مناطق للعنف الإسلامي المتشدد في منطقة الساحل. مرجع سابق، ص5.

18- Maj Ryan ck hess, Usaf. Lasso au haboub contrer la Jama'at Nasr al-islam wal Muslimin au Mali. Journal des affaires européennes moyen-orientales et africaines. Aout 2020, p.13.

هـذا الانتشـار الكبيـر للتنظيمـات المتطرفـة في منطقـة السـاحل خصوصـا؛ وفي افريقيـا عامـة يؤكـد مـا جـاء في دراسـة مطولـة، وقديمـة، للقيـادي «أبـو عـزام الأنصـاري» الـذي أعـاد نشـرها منتـدى «منبـر الإعـلام الجهـادي»، حيـث أكـد أن المنـاخ في إفريقيـا، مناسـب لاسـتغلاله لإعـادة الانطـلاق مـن افريقيـا مـرة أخـرى، إلـى أماكـن أخـرى في العالـم لاسـيما وأن مجموعـة من القـادة العسـكريين ينحـدرون مـن شـمال أفريقيـا (مصـر، ليبيـا، الجزائـر، موريتانيـا)[19]، وهـو أمـر اسـتدعى التفكيـر في تغييـر الخطـط للتواجـد بقـوة، وخصوصـا في السـاحل الإفريقـي وشـمال إفريقيـا.

إذا فمـا يحصـل بمنطقـة السـاحل الإفريقـي مترابـط إلـى حـد كبيـر مـن خـلال مجموعة من العوامل[20] :

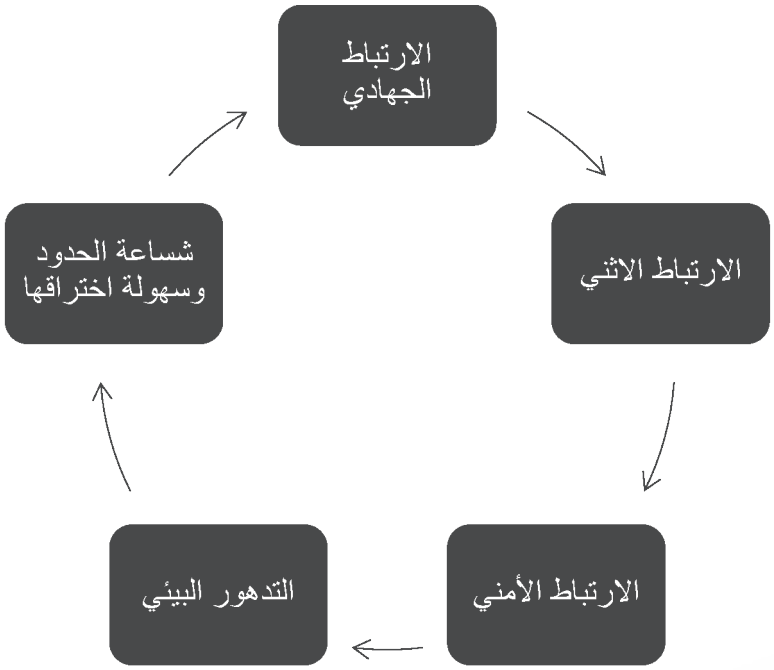

- عامـل الارتبـاط الجهـادي الـذي يتجسـد في العلاقـات المتبادلـة بـين التنظيمـات المتطرفـة مثـل تنظيـم القاعـدة ببـلاد المغـرب الإسـلامي، وحركـة التوحيـد والجهـاد في غـرب إفريقيـا، وغيرهـا من التنظيمـات المتواجـدة في المنطقـة.
- عامـل الارتبـاط الإثنـي، الـذي يتمثـل مـن خـلال انتشـار مجموعـة الطـوارق في الجنـوب الغربـي الليبـي، وعلاقـات القرابـة الوثيقـة التـي تربطهـم مـع نظرائهـم الذين يقطنون بالشمال المالي.

19- ماهر، فرغلي. داعش والقاعدة العقل والاستراتيجية. دار دلتا للنشر والتوزيع. 2017. ص161.

20-مؤشـر الإرهـاب العالمـي 2022 قيـاس تأثيـر الإرهـاب. التحالـف الإسـلامي العسـكري لمحاربـة الإرهاب. تقارير دولية. العدد 37. 2022، ص ص 11-10.

- عامل الارتباط الأمني، حيث انفلات الأوضاع الأمنية في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي والذي يقابله انهيار الأمن في منطقة الساحل[21]، الشيء الذي أفرز انتشارا كبيرا لأنشطة الجريمة المنظمة من تهريب للمخدرات، وتجارة الأسلحة، واختطاف الرهائن، لتمثل مصادر مالية بالنسبة للجماعات والتنظيمات المسلحة.
- عامل الحدود الغير مراقبة والصعبة التحكم، الشيء الذي يسهل عملية الاتصال بين هذه التنظيمات، ونسج علاقات تحالف فيما بينها.
- التدهور البيئي[22]، حيث لا يمكن الفصل بين التدهور البيئي وتصاعد التنظيمات المتطرفة، فالبلدان التي تعاني من تدهور بيئي هي أيضا من بين البلدان الأكثر عنفا. وهو ما يزيد من تدهور الأوضاع الأمنية خصوصا وأن التنظيمات المتطرفة تعمل دائما على تطوير عملياتها بما يتناسب مع التطورات البيئية، وهو ما يجعلها دائما في وضع متقدم عبر استغلال الفراغ الأمني أو السياسي من أجل التمدد والانتشار في المنطقة.

المحور الثاني: إمكانية قيام خلافة افريقية في الساحل

تتشكل التنظيمات المتطرفة دائما داخل بيئات مليئة بالصراع وعدم الاستقرار السياسي، حيث تتطلع تلك الجماعات إلى إحداث تغيرات سياسية مختلفة، وهو ما نجده في منطقة الساحل والصحراء حيث البيئة مناسبة لظهور وتنامي تلك التنظيمات وذلك نتيجة لعدة عوامل:

- وجود مجموعات كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي سعى -بشكل كبير- إلى استقطاب وتجنيد عناصر عدة لتعزيز تواجده وقوته، فتمكن من توطيد علاقته مع عناصر داخل الطوارق، كما كون علاقات مع جماعات أخرى كأنصار الدين والمرابطين وكتيبة ماسينا.
- ظهور تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، والذي سعى إلى تكوين فروع له في المنطقة، ونسج علاقات مع تنظيمات أخرى كتنظيم بوكو حرام، الذي كان من نتائجه حدوث انشقاقات داخل تنظيم بوكو حرام، لتتشكل جماعات تدين بالولاء لداعش كتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا.

21- محمد السعيد، حجازي. إشكالية الأمن بمنطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد المحلية والإقليمية. مجلة القانون والعلوم السياسية. المجلد 06. العدد 02. 2020، ص17.

22-نصير، خلفة. انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الافريقي نموذجا. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. المجلد 11. العدد 01. 2021، ص 95.

أولا : ركائز الخلافة الإسلامية في الفكر المتطرف

تتنافس الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، وخاصة تلك الموالية لتنظيمي «القاعدة» و«داعش»، على التوسع والسيطرة على الأراضي. ويوحّد هذه الجماعات هدف مشترك يتمثل في إقامة خلافة إسلامية في المنطقة[23]، غير أن هناك تباينًا في وجهات النظر بين التنظيمين بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف.

ففي حين يرى تنظيم «القاعدة» أن إقامة دولة إسلامية ليست أولوية في ظل الظروف الراهنة، ويُفضّل التركيز على دعم الثورات ضد الأنظمة التي يعتبرها معادية، مع الامتناع عن تبنّي سياسات قد تثير سخط الشعوب تلك الدول[24]، يختلف نهج تنظيم «داعش»، الذي يحرص على إقامة دولة الخلافة الإسلامية من خلال التوسع على أساس «نموذج الولاية»، ولا يقبل «الخليفة» المبايعات إلا وفق شروط محددة، قبل إقامة علاقات تنظيمية مع الجماعات أو الجهات الموالية[25].

ثانيا: محاولة الجماعات المتطرفة إقامة الخلافة في الساحل

تعطي منطقة الساحل الإفريقي، أو ما يطلق عليه قوس الأزمة، التنظيمات المتطرفة فرصة لإقامة دولتهم الإسلامية المزعومة بعد الهزائم الكبرى التي لحقت بهم في سوريا والعراق، إذ تمثل المناطق الحدودية التي يصعب التحكم بها والتوترات العرقية والدينية، بيئة مناسبة لتنظيمات مثل: داعش، وبوكو حرام، والقاعدة من أجل التنسيق فيما بينها وكسب أراض جديدة، لإنشاء الخلافة الاسلامية.

23- تقى، النجار. العلاقة بين القاعدة و«داعش» في منطقة الساحل. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية. العدد 10. فبراير 2021، ص39.

24- في السياق ذاته، نشرت «ولاية اليمن» التابعة لتنظيم «داعش» في 30 أبريل 2020 م إصدارا مرئيا بعنوان «معذرة إلى ربكم» (لمدة 52 دقيقة) مقسما الى جزأين؛ يتعلق أولهما بتعامل تنظيم «القاعدة» مع ثورات الربيع العربي. وينصرف ثانيهما إلى الهجوم على «القاعدة» في شبه جزيرة العرب، حيث يتهم تنظيم «داعش» تنظيم «القاعدة» بالتردد في القضية الحاسمة المتمثلة في إقامة «دولة إسلامية». موجود على الرابط: -ttps://www.akhbaralaan.net/news/special reports/2020/04/30/إصدار-جديد-لداعش-في-اليمن-عن-فشل-القاعدة-في-استثمار-الربيع-العربي. تاريخ اخر زيارة 24/04/2025.

25- في 13 نونبر 2014 وبعد أسبوع على قبول البيعة وإقامة ولايات في ليبيا، والجزائر، ومصر، واليمن، والمملكة العربية السعودية شرحت الدولة الإسلامية هذه العملية في العدد الخامس من مجلة دابق في مقال حمل عنوان «باقية وتتمدد» في إشارة إلى الشعار الأساسي للدولة الإسلامية، شرح من خلاله المؤلفون في دابق أنه قبل إعلان ولايات جديدة في 13 نونبر2014 بعد أن أعلن عدد من الجماعات الولاء للخلافة ، يجب على الدولة الاسلامية تعيين قيادة جديدة أو الاعتراف بالقيادة الحالية من قبل الخليفة لتلك الأراضي التي أعلنت فيها مجموعات متعددة البيعة لتنظيم الدولة الاسلامية، أو إنشاء خط تواصل مباشر بين الخلافة والقيادة من أجل تسهيل الحصول على معلومات وتوجيهات من الخليفة، وتتم الموافقة على أن تضم الفروع الجديدة المحتملة قادة يتمتعون بقدرة على المحافظة على الاتصال مباشر مع الخليفة قبل قبول إعلان البيعة. للمزيد أنظر :تشارلز، ليستر. التنافس الجهادي الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة. بروكنجز. الدوحة.16 يناير 2016، ص19.

1. بوكو حرام

من المظاهر الرئيسية لظهور الخلافة الساحلية في إفريقيا جماعة بوكو حرام، التي ظهرت في شمال شرق نيجيريا في عام 2009، وسعت إلى إقامة دولة إسلامية في المنطقة، مستخدمة العنف لتحقيق أهدافها، كما سعت الجماعة إلى توسيع نفوذها في البلدان المجاورة، بما في ذلك النيجر والكاميرون وتشاد؛ وكانت قد بايعت تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2015، الذي كان قد أسس خلافة في سوريا والعراق، وعزز هذا التحالف الروابط بين الجماعات الإسلامية في إفريقيا والشرق الأوسط.

2. تنظيم الدولة الاسلامية في الصحراء الكبرى

سعى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى إلى إقامة خلافة في إفريقيا، ويُعد هذا التنظيم امتدادًا لتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا. وقد عملت هذه الجماعة على توسيع نفوذها في القارة، مستغلةً التوترات العرقية والصراعات الطائفية لتعزيز وجودها، مستفيدةً من ضعف الحكومات المحلية وانتشار الفساد لبناء شبكات دعم وتمويل، كما حدث في مدينة سرت الليبية.

إلا أن التنظيم فشل في الحفاظ على وجود دائم في المنطقة، بسبب سلوكه العنيف تجاه السكان المحليين، وعجزه عن التفاعل مع تعقيدات الصراعات الداخلية في ليبيا، مما حال دون ترسيخ حضوره فيها[26].

ومن جهة أخرى حاول تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب دون جدوى تأسيس وجود دائم له من خلال انشاء خلية «أسود الخلافة في المغرب الأقصى»[27]، التي كانت على ارتباط وثيق بقيادات بارزة في تنظيم «داعش» بالساحل، حيث تلقى أعضاء الخلية دعما مباشرا من تنظيم الدولة الاسلامية بالساحل الافريقي؛ شمل توجيهات عملياتية وأسلحة تم تهريبها من منطقة الساحل حيث ينشط التنظيم في شبكات التهريب والجريمة المنظمة[28].

نلاحظ ان أسلوب ادارة هذه الخلية ينسجم مع النهج العملياتي الذي تعتمده «داعش» في الساحل الافريقي، حيث يقوم قادته بتوجيه عملياته عن بعد عن طريق

26- Service canadien du renseignement de Sécurité. Le terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel. La menace régionale se répand-elle. Points saillants de l'atelier. Décembre2016. Canada, p.9.

27- حبوب الشرقاوي. المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. ندوة صحفية.

28- مصطفى زهران. مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021، ص61.

وسطاء محليين تلقوا تكوينا ايديولوجيا وعملياتيا من قبل قادة التنظيم في الساحل، مستغلين حالة عدم الاستقرار في دول المنطقة وضعف الرقابة الأمنية في بعض المناطق الحدودية لتهريب الأسلحة عبر مسالك التهريب الممتدة من مالي والنيجر وصولا الى حدود المغرب.

3. جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وحلم القاعدة في الخلافة

بعد أن أعادت الجماعة السلفية للدعوة والقتال تسميتها ب «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»[29]، بدأ التنظيم بنسج علاقات وثيقة مع القبائل المتواجدة في المنطقة الساحلية واستطاع التعايش معها باعتبارها قبائل محافظة ؛ ولم تكن تعاليم الإسلام غريبة عليهم، حيث تمكن التنظيم من التوغل في أقاليم مالي[30] وتحالف مع الأزواد، وبذلك تمكن تنظيم القاعدة من فهم التركيبة الاجتماعية المعقدة؛ وقام بانشاء علاقات وثيقة بين أفراد هذه الجماعات وبين القبائل المتواجدة في المنطقة.[31]

29- في 26 يناير 2007، غيرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال اسمها وأصبحت تدعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وسعيا إلى التميز عن التسمية السياسية التي أعطاها القادة السياسيون المسؤولون عن تأسيس اتحاد المغرب العربي، أطلقوا على المنطقة اسم المغرب الإسلامي بدلا من المغرب العربي، فهل كان غرضهم من ذلك هو الابتعاد عن السياسة أم أن هناك أسباب أخرى أعمق؟ من الممكن أن يعتبر تنظيم القاعدة أن منطقة المغرب الإسلامي المتواجدة في تصوره لا تتوافق مع نفس المجال الذي يطلق عليه السياسيون تسمية المغرب العربي، فبالنسبة لأمراء الجماعة السلفية للدعوة والقتال، يمتد نطاق المغرب الإسلامي إلى منطقة الساحل، حيث ليست الساكنة برمتها من العرب، أوأن تسمية المغرب الإسلامي بدلا من المغرب العربي تلمح إلى طموح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتوسيع أنشطتها إلى ما وراء المنطقة المعروفة بالمغرب العربي.

30- لقد شكل وصول طلائع تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية (التي ستصبح لاحقا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) في بداية النصف الثاني من سنة 2003، انطلاقة تغلغل المد السلفي الجهادي في منطقة أزواد بشمال مالي، وكان في طليعة من وصلوا إلى تلك المنطقة، القياديان البارزان في التنظيم عمار الصايفي الملقب ب «عبد الرزاق البارا» و «مختار بلمختار» المكنى «خالد أبو العباس» والمعروف بلقبه «بلعور» فاختار «عبد الرزاق البارا» مغادرة شمال مالي والتوغل في الصحراء الكبرى بحثا عن موطن أكثر أمنا، فوقع في قبضة عناصر «الحركة من أجل العدالة والديمقراطية»، المتمردة في التشاد، وتم تسليمه إلى الجزائر بواسطة ليبية.
أما بلعور فقد قرر الاستقرار في صحراء أزواد وما جاورها من الحدود مع كل من الجزائر وموريتانيا والنيجر وذلك قبل سنة 2005 بقليل، وقد عمد إلى نشر الدعوة السلفية الجهادية في مجتمع أزواد بشقيه الطوارقي والعربي، وحتى أن مجموعات الزنوج من السونغاي كان لها حظها من تلك الدعوة، وقد ساعده على تحقيق اختراق كبير في تلك المنطقة، غياب كل أنواع الأعمال الدعوية والفكرية هناك، فضلا عن هشاشة التدين وعدم اهتمام الناس بالعلوم الدينية، بسبب غلبة حياة الصحراء التي تتسم بالقساوة وشظف العيش فقد قدم «بلعور» وأنصاره «الفكر السلفي الجهادي» للناس باعتباره الدين الحقيقي. للمزيد أنظر: محمد، بوبوش. الأمن في منطقة الساحل والصحراء. دار الخليج للنشر. عمان. 2016، ص59.

31- اكتسب تنظيم القاعدة في بلا المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، والتي كان وجودها ملحوظا في شمال مالي، دعما تدريجيا من السكان المدنيين، تزوج أفرادها من أقارب زعماء محليين وحصلوا على دعمهم، كما قاموا بتوفير الخدمات الأساسية التي لم تتمكن الحكومة من توفيرها، مثل خدمات صحية وتوفير الهواتف المحمولة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وكذلك

ومن جهة أخرى، توحد أتباع القاعدة في الساحل لتشكيل جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» سنة 2017، وهي تحالف يضم العديد من الجماعات المتطرفة، حيث توحد أتباع القاعدة في الساحل لتشكيل هذه الجماعة[32]؛ وتولى قائد أنصار الدين «إياد اغ غالي»، قيادة هذا التحالف[33].

وعند مقارنة باقي التنظيمات المتواجدة في الساحل والموالية لتنظيم «داعش» بالقاعدة فسنلاحظ بأن هذه الأخيرة تسيطر من خلال حلفائها على المشهد الجهادي، وتتمتع بدعم مناصريها مثل «أنصار الدين» وتحظى بدعم من السكان المحليين[34].

اعتمد التنظيم في استراتيجيته التوسعية على شبكات اكتتاب تابعة له في دول المنطقة[35] ؛ ولولا التدخل الفرنسي واضطرارها للانسحاب من مجموعة من المناطق

حماية السكان من الهجمات الإجرامية المتواجدة بالمنطقة، وبذلك حرصت هذه الجماعات على ألا يكون دعم أعضائها قائما على المعتقدات الدينية فقط بل اكتسب أيضا دلالات عرقية ومحلية وعائلية. للمزيد أنظر:

Mrta Summers, Montero. Enfrentamientos entre el JNIM y EIGS. Cambios en el Equilibrio Terroriste del Sahel. Ieee. Es. Documento de Opinion. 6 de Julio de 2020, p.5.

32- لم يقتصر الاندماج على التنظيمات الجهادية فيما بينهم ، ولكن عملت جماعات مثل القاعدة على الاندماج القبلي عن طريق دراسة متطلبات المجتمعات المحلية وطبيعتها، واللجوء إلى مساعدة المجتمع عن طريق توفير الحماية وتسهيل عمل المستشفيات ومرور سيارات الإسعاف عبر الطرف الخاضعة لهم ، علاوة على توطيد العلاقات مع الأسر المحلية من خلال علاقات النسب التي سهلت إلى حد كبير في الحصول على بعض الدعم من أموال وأسلحة، وهو ما يوضح قدرة هذه الجماعات في منطقة الساحل على التكيف من خلال الاندماج سواء على مجموعات منافسة أو مجموعات أخرى، نظرا لما تميزت به من مرونة جعلتها تتنازل عن الصورة النمطية التي عرفت عن التشدد الأيديولوجي لهذه النوعية من التنظيمات. أنظر شيماء، سمير. محمد، حسين. استراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021، ص 19.

33- Katherine, Zimmerman. Salafi-Jihadi Ecosystem in the Sahel. American Enterprise Institute. April 2020 , p. 4.

34- Service canadien du renseignement de Sécurité. Le terrorisme en Afrique du nord et au Sahel. Op. Cit., p. 10.

35- قام تنظيم القاعدة بإرسال عناصر للإقامة في موريتانيا والنيجر ومالي والسنغال وكلفهم باكتتاب العناصر الراغبين في الانضمام للتنظيم ومبايعته، وتأخذ البيعة ثلاثة أشكال:
أولا أن تتم بشكل مباشر بين الفرد والجماعة، وهذه الحالة تتم غالبا من طرف الأشخاص الذين يصلون إلى معسكرات التنظيم طلبا للالتحاق به، حيث يقوم أمراء التنظيم بدعوتهم لمبايعتهم بشكل مباشر، وهذا ما حصل مع أغلبية أعضاء التنظيم الذين يتم تجنيدهم من طرف العناصر المقيمين في بلدانهم، والذين يقومون بإرسالهم إلى المعسكرات في شمال مالي، ليقدموا البيعة للأمراء بشكل مباشر.
ثانيا أن تتم البيعة بواسطة شخص مأذون له من طرف احد أمراء التنظيم، يأخذ البيعة لنفسه نيابة عن الأمراء، من العناصر الراغبين في الانتماء للتنظيم بعد أن يطلعهم على انه مفوض لأخذ البيعة من ذلك الأمير، وتكون تلك البيعة في النهاية للتنظيم، لكنها بواسطة شخص مأذون له، وهذا ما حصل مع عناصر تنظيم «أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط» في موريتانيا،

ومحاولة الجماعات الأخرى منافستها لفرضت نفسها أكثر في المنطقة.

خاتمة

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن إنشاء خلافة في إفريقيا من قبل تنظيم «داعش» أو تنظيم «القاعدة» يشكل تحديا صعبا؛ يتطلب تحولا جذريا في الظروف السياسية والاجتماعية في المنطقة، على الرغم من أن التنظيمين قد أقاما وجودا فعليا في منطقة الساحل، إلا أن إنشاء خلافة في المنطقة أمر صعب، نظرا لمجموعة من العوامل:

يتضح من خلال ما سبق أن منطقة الساحل الإفريقي تواجه مجموعة من التهديدات، أبرزها انتشار الجماعات المتطرفة، والاتجار غير المشروع، والجريمة المنظمة. وقد زاد من تعقيد الوضع الروابط القائمة بين هذه الشبكات، التي تستفيد من سهولة اختراق الحدود بين دول الساحل، مما أسهم في زعزعة استقرار المنطقة.

وقد اجتذب هذا الوضع عددًا من التنظيمات المتطرفة التي استغلت هشاشة الأوضاع، ونسجت علاقات تعاون فيما بينها، ومارست أنشطة مثل الخطف، والتجنيد، والسطو، لتحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة خلافة إسلامية في إفريقيا.

الذين اخذ منهم زعيم التنظيم «الخديم ولد السمان «المكنى «أبو بكر السباعي «البيعة له على انه هو نفسه بايع المختار بلمختار أمير الصحراء، وهذا الأخير بايع قيادة التنظيم في الجزائر، وبالتالي يكون هؤلاء العناصر قد بايعوا قيادة التنظيم عبر سلسلة من الوسطاء.

ثالثا أن يأخذ الشخص البيعة لنفسه من العناصر الراغبين في مبايعته، دون أن يكون مخولا آو موفدا من طرف أي من قادة التنظيم، ثم يقوم هو بمبايعة قادة التنظيم بعد ذلك باسمه وباسم العناصر الذين بايعوه سابقا، وقد حصلت مثل هذه البيعة-على سبيل المثال لا الحصر- مع أمير «كتيبة صلاح الدين» في جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا «سلطان ولد بادي المكنى «أبو علي» حين قرر نهاية عام 2012 الانفصال عن تنظيمه، ومبايعة «جماعة أنصار الدين «فقام بمبايعة زعيم الجماعة إياد اغ غالي باسمه ونيابة عن عناصر الكتيبة الذين بايعوه قبل ذلك.

وأشهر صيغة للبيعة متداولة بين أعضاء التنظيم هي «أبايعك على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر، وعلى أثرة علي، وان لا أنازع الأمر أهله، إلا أن أرى كفرا بواحا عندي من الله فيه برهان».

كما أن هناك بيعة أخرى تتجدد بشكل دائم، ويتم أخذها على عناصر التنظيم رغم مبايعتهم السابقة، وهي بيعة أمراء المهام، حيث يقوم أمير الكتيبة أو السرية بتعيين أمير على أي مجموعة يرسلها في مهمة، وغالبا ما تكون تلك المهمة قتالية أو محفوفة بالمخاطر وعند اقتراب اللحظات الحاسمة في المهمة، يقوم أمير تلك المجموعة بأخذ البيعة على الموت عادة لأميرهم بان يقاتلوا معه حتى يهلكوا أو ينتصروا، وأن لا يفروا من أرض المعركة ولا يستسلموا إلا إذا نفذت ذخيرتهم وأحيط بهم، لكن هذه البيعة تنقضي بانقضاء المهمة التي كلفت بها المجموعة، كما تنتهي معها إمارة أمير المجموعة بمجرد تنفيذ المهمة والعودة إلى معسكرات التنظيم. أنظر محمد، محمود أبو المعالي. التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء. الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى. الدوحة. يناير2017، ص 126-125.

وتُظهر هذه الدراسة أن مشروع إنشاء خلافة في إفريقيا من قبل تنظيم «داعش» أو تنظيم «القاعدة» يواجه تحديات كبيرة، ويتطلب تحوّلًا جذريًا في الظروف السياسية والاجتماعية في المنطقة. فرغم أن التنظيمين قد نجحا في ترسيخ وجود فعلي في منطقة الساحل، إلا أن إقامة خلافة إسلامية تظل هدفًا بعيد المنال، وذلك بالنظر إلى مجموعة من العوامل، من بينها:

- تتميز المنطقة بتنوع عرقي وثقافي كبير، مما يجعل من الصعب على مجموعة واحدة السيطرة على جميع السكان، بالإضافة إلى ذلك، تتميز المنطقة بالصراعات بين المجموعات العرقية والقبلية المختلفة، والتي يمكن أن تحبط جهود إنشاء الخلافة.
- بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومات المحلية قوات عسكرية لمحاربة الجماعات الجهادية المتواجدة في المنطقة، مما يجعل من الصعب على تنظيم «داعش» أو تنظيم «القاعدة» الحفاظ على وجود مستمر في المنطقة.

فحدود انتشار هذه الجماعات في منطقة الساحل يعتمد على العديد من العوامل، مثل تنظيمهم ودوافعهم وقدرتهم العملياتية، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها قوات الأمن المحلية لمحاربتهم.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- مصطفى زهران. إفريقيا الصعود الجهادي. مقام للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. القاهرة.2021.
- أبو المعالي، محمد محمود. التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء. الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى. الدوحة. يناير2017.
- بوبوش، محمد. الأمن في منطقة الساحل والصحراء. دار الخليج للنشر. عمان. 2016.
- فرغلي، ماهر. داعش والقاعدة العقل والاستراتيجية. دار دلتا للنشر والتوزيع. 2017.
- مصلوح، كريم. الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى. 2014.

المقالات:

- باسو، عبد الحق. العنف المتطرف يأخذ طابعا ساحليا هل هي نشأة جيل ثالث من الإرهاب. مركز الدراسات والأبحاث. أبريل2018.
- بشكيط، خالد. التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة. مجلة أبحاث سياسية وقانونية. العدد السادس. يونيو 2018.
- خلفة، نصير. انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والأمن الدوليين منطقة الساحل الافريقي نموذجا. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. المجلد 11. العدد 01. 2021.
- زهران، مصطفى. مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021.
- سبتي، حليمة. التفاعل الشبكي لمصفوفة الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي بين تعقد التهديدات وتعدد الفواعل. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 11. العدد 01. يناير2022.
- سمير، شيماء. محمد حسين. استراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021.
- الكنبوري، إدريس. التوحيد وأثره السياسي في فكر جماعات التشدد الديني. العرب 13. السنة 38. العدد 9974. الجمعة .2015.
- ليستر، تشارلز. التنافس الجهادي الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة. بروكنجز. الدوحة. 16 يناير 2016.
- النجار، تقى. العلاقة بين القاعدة و«داعش» في منطقة الساحل. متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد 10. فبراير 2021.
- كلاع، شريفة. الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا. مجلة مدارات سياسية. المجلد 04. العدد 01. 2020.
- محمد السعيد، حجازي. إشكالية الأمن بمنطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد المحلية والإقليمية. مجلة القانون والعلوم السياسية. المجلد 06. العدد 02. 2020.

الوثائق والتقارير:

- الإرهاب في منطقة الساحل حقائق وأرقام. التقرير الثالث المشترك بين محور المسبار الاستراتيجي للناتو في الجنوب والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب. يناير 2019 دجنبر 2020.
- خمس مناطق للعنف الإسلامي المتشدد في منطقة الساحل. مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية.19 أكتوبر2022.
- مؤشر الإرهاب العالمي 2022 قياس تأثير الإرهاب. التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب. تقارير دولية. العدد 37. 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrages :

- Barry, Buzan. Ole, Waever. Jaap, Wilde. Security a New Framework For Analysis. Lynne Rienner Publisher. London. 1998.

Les articles :

- Amy, Niang. Le Boom des saisons dans l'espace Sahélo-Saharien proto-révolution. Désintégrations et reconfigurations sociopolitiques. Afrique contemporaine. N° 245. 2013/1. De Boeck Supérieur.
- Maj Ryan ck hess, Usaf. Lasso au haboub contrer la Jama'at Nasr al-islam wal Muslimin au Mali. Journal des affaires européennes moyen-orientales et africaines. Aout 2020.
- Montero, Marta Summers. Enfrentamientos entre el JNIM y EIGS. Cambios en el equilibrio terroriste del Sahel. Ieee. Es. Documento de opinion. 6 de Julio de 2020.
- Taje, Mehdi. Sécurité et stabilité dans le sahel Africain. Collège de Défonce de L'OTAN. NDC Occasionnel papier 19. Décembre 2006.
- Zimmerman, Katherine. Salafi-Jihadi Ecosystem in the Sahel. American Enterprise Institute. April 2020.

Les rapports :

- Service canadien du renseignement de Sécurité. Le terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel. La menace régionale se répand-elle. Points saillants de l'atelier. Décembre 2016. Canada.

تأثير جماعة بوكو حرام على الأمن في غرب إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا والكاميرون

د. عبد الرحمان كامل [1]

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النّشأة والتحوّلات الاستراتيجية لجماعة بوكو حرام ما بين عامي 2002 و2024، بالتركيز على الانقسام الداخلي بين جناحي أبوبكر شيكاو وأبو مصعب البرناوي، وآليات التجنيد المعتمدة ومصادر التمويل وممرّات التهريب. وتنطلق الدراسة من مشكلة تصاعد التهديد العابر للحدود في حوض بحيرة تشاد وتأثير ضعف الاستجابات الأمنية التقليدية. وللإجابة عن المشكلة البحثية تمّ توظيف المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن والاستناد إلى مصادر ميدانية نيجيرية وكاميرونية وغربية. وخلصت النتائج إلى أنّ الطبيعة الهجينة لجماعة بوكو حرام تتطلّب مقاربة أمنية متعدّدة الأبعاد، تشمل المواجهة العسكرية والاستخباراتية والتنمية المحلية في مناطق التمرّد، وتجفيف منابع التجنيد. وتُوصي الدراسة بتعزيز التعاون الإقليمي وإصلاح الأجهزة الأمنية، وإدماج المجتمعات المحلية في جهود الاستقرار كخيار استراتيجي لمواجهة تهديد بوكو حرام على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المسلحة، الأمن، إفريقيا، التطرّف الديني، جماعة بوكو حرام.

Abstract

This study aims to analyze the emergence and strategic transformations of Boko Haram between 2002 and 2024, focusing on the internal division between the wings of Abubakar Shekau and Abu Musab al-Barnawi, as well as the recruitment mechanisms, sources of funding, and smuggling routes used by the group. The study starts from the problem of the escalating cross-border threat in the Lake Chad basin and the impact of weak traditional security responses. To answer the

1- د. عبد الرحمن كامل، أستاذ بكلية الحقوق بجامعة القاضي عياض بمراكش.

research question, descriptive, analytical, and comparative methods were used, based on Nigerian, Cameroonian, and Western field sources. The results concluded that the hybrid nature of Boko Haram requires a multidimensional security approach, including military and intelligence confrontation, local development in rebel areas, and drying up recruitment sources. The study recommends strengthening regional cooperation, reforming security agencies, and integrating local communities into stabilization efforts as a strategic option for countering the Boko Haram threat in the long term.

Keywords: Armed groups, security, Africa, religious extremism, Boko Haram.

المقدّمة

شهدت منطقة غرب إفريقيا خلال العقود الأخيرة تناميًا غير مسبوق في أنشطة الجماعات المسلحة غير الحكومية ممثّلة في التنظيمات الجهادية والمليشيات المحلية وشبكات الجريمة العابرة للحدود، وهو ما جعل من الإقليم أحد أكثر مناطق العالم اضطرابًا من الناحية الأمنية. وقد ساهمت مجموعة من العوامل الهيكلية، كضعف الدولة وهشاشة المؤسّسات وتفشّي الفساد والفقر والبطالة والهويات الإثنية المتصارعة في خلق بيئة خصبة لانتشار هذه الجماعات، وتحوّلها إلى أطراف فاعلة غير رسمية في الصراع الإقليمي.

وتُعدّ جماعة بوكو حرام من أخطر هذه الكيانات المسلحة غير الحكومية، نظرًا لما أحدثته من تحوّل نوعي في نمط التهديدات الأمنية التقليدية في نيجيريا وامتدادًا نحو الكاميرون وتشاد والنيجر، في إطار ما يُعرف بحوض بحيرة تشاد. فمنذ إعلانها التمرّد المسلح عام 2009، عمدت الجماعة إلى توسيع نفوذها العملياتي والإيديولوجي عبر العنف المفرط والهجمات الإنتحارية والاختطافات الجماعية واستهداف المدارس التعليمية والأسواق والمؤسّسات الحكومية، وهو ما جعلها تشكل تهديدًا متصاعدًا للأمن القومي في نيجيريا والكاميرون والأمن الإقليمي في غرب ووسط إفريقيا.

وبالرغم من تصنيف الكاميرون جغرافيًا ضمن دول وسط إفريقيا، إلا أنّ ارتباطها الأمني والعملياتي بحزام الصراعات في شمال شرق نيجيريا يجعل من دراسة حالتها ضمن السّياق الأمني لغرب إفريقيا مبرّرًا علميًا، لا سيّما بالنظر إلى تشابك التهديدات وتكامل الجهود الأمنية بين نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون في إطار قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات.

وفي ظل تصاعد هذا التهديد العابر للحدود، أصبحت الحاجة مُلِحة لتقييم مدى فعالية السّياسات الأمنية الوطنية والإجراءات الإقليمية والدعم الدولي في احتواء أنشطة جماعة بوكو حرام. فالمقاربة الأمنية وحدها أظهرت محدوديتها، بينما لا تزال جذور الأزمة من تهميش اجتماعي وتخلف اقتصادي وضعف التنمية دون معالجة جوهرية. وبالتالي فإنّ هذه الدراسة تسعى إلى تقديم تحليل لتأثير الجماعات المسلحة غير الحكومية على الأمن الإقليمي، من خلال دراسة حالة مركبة تتمثّل في نشاط جماعة بوكو حرام في نيجيريا والكاميرون.

أولًا: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

مشكلة الدراسة

شهدت منطقة غرب ووسط افريقيا تناميًا مطّردًا لظاهرة الجماعات المسلحة غير الحكومية، وفي مقدمتها جماعة بوكو حرام التي تمثّل واحدًا من أخطر مصادر التهديد للأمن الوطني والإقليمي في القارة، إذ استطاعت منذ نشأتها في نيجيريا بداية الألفية أن توسّع من نشاطها العملياتي ليشمل نيجيريا والكاميرون، مرتكبة أعمال عنف مسلّح ذات طابع إرهابي تسبّبت في تداعيات خطيرة على المستويات الأمنية والعسكرية وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة.

وبالنظر إلى خطورة الجماعة وتعدّد أبعادها، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن المشكلة البحثية الآتية: كيف أثّر نشاط بوكو حرام على الأمن والاستقرار في نيجيريا والكاميرون؟ وما مدى فعالية الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المعتمدة في مواجهته؟

تساؤلات الدراسة

للتعمُّق في معالجة المشكلة البحثية، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي السّياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في نشوء وتمدُّد جماعة بوكو حرام؟
- ما هي أبرز الأساليب التي تعتمدها الجماعة في زعزعة الأمن القومي والإقليمي في نيجيريا والكاميرون؟
- ما طبيعة الأثر الذي خلّفته هجمات بوكو حرام على الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي في الدولتين؟

- ما مدى نجاعة الاستراتيجيات الوطنية في نيجيريا والكاميرون في مكافحة الجماعة؟
- كيف يمكن تقييم التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة تهديدات بوكو حرام؟
- ما هي البدائل أو المقاربات المقترحة لتعزيز فعالية مكافحة هذا التهديد؟

أهمّية الدراسة

لهذه الدراسة أهمّيتين؛ أولًا أهمية نظرية: وتتمثل في أنّها تُسهم في سدّ فجوة معرفية تتعلق بتحليل شامل ومقارن لتأثير نشاط جماعة بوكو حرام في بلدين رئيسيين ضمن بحيرة تشاد، وذلك من منظور أمني استراتيجي متعدّد الأبعاد. وثانيًا أهمّية تطبيقية تتجلى في أنّ هذه الدراسة تقدّم تشخيصًا واقعيًا للثّغرات في الاستراتيجيات الأمنية الحالية، وتقترح مقاربات أكثر تكاملًا قائمة على التفاعل بين الأمن والتنمية والحوكمة، وهو ما يُتيح للمؤسّسات الوطنية والإقليمية مراجعة سياساتها تجاه التهديد المتصاعد للجماعات الإرهابية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- تحليل العوامل البنيوية والسّياسية والاجتماعية التي أدّت إلى نشوء وتمدُّد جماعة بوكو حرام.
- تشخيص الأثر الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لأنشطة بوكو حرام في نيجيريا والكاميرون.
- تقييم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة الجماعة من حيث الفاعلية والقصور.
- اقتراح بدائل استراتيجية لمقاربة أكثر شمولية في مكافحة الجماعة تتجاوز المقاربة الأمنية التقليدية.
- إبراز أهمية التعاون الحدودي والإقليمي والدولي في تعزيز الأمن الجماعي في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

مفاهيم الدراسة

تتضمّن المفاهيم الأساسية التي تتناولها الدراسة الآتي: الجماعات المسلحة غير الحكومية، الأمن القومي، جماعة بوكو حرام، وسيتمُّ تعريفها إجرائيًا كخطوة منهجية، وفيما يلي عرض لمدلول كلٍّ منها:

- الجماعات المسلحة غير الحكومية: هي كيانات منظمة تستخدم القوة المسلحة وتسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية أو دينية، وتعمل خارج إطار سلطة الدولة، وقد تشمل حركات التمرّد والميليشيات والجماعات الإرهابية، ولا تعترف هذه الجماعات بشرعية الدولة، وتسعى إلى تغييرها أو تقويض سلطتها باستخدام العنف (Hofmann, 2012, p. 650).
- الأمن القومي: يُعرّف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية أراضيها وسكانها ومصالحها الحيوية من التهديدات الداخلية والخارجية، باستخدام الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية (Baldwin, 1997, p. 13).
- جماعة بوكو حرام: تُعدّ جماعة جهادية مسلّحة نشأت في شمال شرق نيجيريا عام 2002، وتتبنّى إيديولوجيا دينية سلفية متطرّفة تعارض التعليم الغربي، وتدعو إلى إقامة دولة إسلامية تطبّق الشريعة، وقد تصاعد نشاطها المسلح منذ 2009 ليشمل نيجيريا والدول المجاورة لها ضمن ما يُعرف بدول حوض بحيرة تشاد (Thurston, 2020, p. 1).

الدراسات السّابقة

1. هدفت دراسة (Azubuike, Ojo, & Igboke, 2023) إلى تحليل الاستراتيجيات التي تعتمدها جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش في مجالات التجنيد ونشر التطرف وتنفيذ هجمات عابرة للحدود، وذلك بالتركيز على تقييم استجابات الدول والمجتمع الدولي لهذه التهديدات، بالإضافة إلى تحليل الأثر الأمني العالمي المترتب على نشاط هذه الجماعة من حيث قدرتها على زعزعة استقرار الدول، وتنفيذ عمليات إرهابية خارج نطاقها الإقليمي المباشر. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الجهات الفاعلة من غير الدول تشكل تهديدًا متزايدًا للأمن العالمي، مدفوعة بعوامل بنيوية تشمل الفقر والهشاشة السّياسية والتهميش الاجتماعي. واقترحت الدراسة عددًا من التوصيات لتعزيز فعالية المواجهة الدولية من بينها: تعزيز التعاون الاستخباراتي وتطوير الأطر القانونية الدولية ومعالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية لهذا الصّراع.

2. هدفت دراسة (Auwalu, 2024) إلى تحليل العلاقة بين تعاطي المخدرات وتمرّد جماعة بوكو حرام في نيجيريا، مع التركيز على ولايتي أداماوا وبورنو باعتبارهما من أكثر المناطق تضرّرًا. وقد استندت الدراسة إلى نظرية الإحباط-العدوان وإلى فلسفة التفسير النوعي لفهم كيف يُسهم تعاطي المخدرات في تعزيز القدرات القتالية للمتمرّدين، وإدامة العنف وانهيار النسيج الاجتماعي المحلي. وكشفت النتائج أنّ تعاطي المخدرات يمثّل عامل تمكين

نفسي وجسدي لمقاتلي جماعة بوكو حرام، يُعزّز من عدوانيتهم وقدرتهم على التحمّل أثناء عمليات القتال، ويُسهّل في الوقت نفسه عمليات التجنيد والتمويل داخل الجماعة. وأوصت الدراسة بضرورة دمج مكافحة تعاطي المخدرات ضمن الاستراتيجية الأمنية الشّاملة لمعالجة التهديدات التي تشكلها بوكو حرام في شمال نيجيريا، مشدّدة على أنّ مواجهة هذه الظاهرة تمثّل عنصرًا محوريًا في استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

3. هدفت دراسة (Foyou, Ngwafu, Santoyo, & Ortiz, 2018) إلى تسليط الضوء على أنشطة الجماعات المسلحة غير الحكومية مثل تنظيم الدولة في المغرب الإسلامي (داعش) جماعة وبوكو حرام وحركة الشباب الإسلامية في الصومال، إذ غالبًا ما تنتعش هذه الجماعات في بيئات يسودها الصّراع وعدم الاستقرار، مستغلّة هشاشة التنسيق الحدودي لتحقيق السّيطرة على الأراضي والسكان، وقدر ركزت الدراسة على المجال الجغرافي المتمثّل في الحدود الشّمالية بين الكاميرون ونيجيريا وجنوبي تشاد والنيجر، حيث أوضحت كيف نجحت بوكو حرام في توسيع نفوذها من خلال التمدّد العابر للحدود، وفرض نمط متطرّف من الحكم الديني على المجتمعات المحلية. وأشارت النتائج إلى أنّ ضعف التنسيق الأمني الإقليمي يُشكل ثغرة هيكلية تستغلها هذه الجماعات الإرهابية لتكريس سلطتها وتوسيع أجنداتها العنيفة. وأوصت الدراسة بإبرام اتفاقيات أمنية إقليمية طويلة الأمد بين الدول الحدودية، بدعم من شركاء دوليين فاعلين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، لتعزيز القدرة على مراقبة الحدود واحتواء التهديدات المشتركة.

4. تبحث دراسة (Kpughe, 2017) في تأثير تمرّد جماعة بوكو حرام الجهادية على الكنائس المسيحية في شمال الكاميرون، وفي الكيفية التي استجابت بها هذه الكنائس للتحدّيات الأمنية والإنسانية الناجمة عن التوسع الإرهابي للجماعة. وركزت الدراسة على استراتيجيات التأقلم التي تبنّتها الكنائس المسيحية، والتي شملت تقديم الخدمات الروحية والإنسانية والإغاثية للنازحين واللاجئين، فضلًا عن دعم الحوار بين الأديان في ظل بيئة من العنف والفوضى. وخلُصت الدراسة إلى أنّه بالرغم من الخسائر الجسيمة للكنائس المسيحية، فإنها قد أظهرت قدرة استثنائية على الصّمود والتفاعل الإيجابي، وأسهمت في احتواء الآثار الاجتماعية والدينية للنزاع من خلال قيامها أبدوار إنسانية قائمة على قيم التسامح والسلام المجتمعي.

5. هدفت دراسة (Muhammad & Salleh, 2024) إلى سدّ فجوة معرفية في الأدبيات المتعلقة بسياسات التنسيق الإقليمي وتقييم فعاليتها في مواجهة

جماعة بوكو حرام، كما استعرضت الجهود الجماعية التي تبذلها كل من نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون لمواجهة تمدُّد الجماعة، وذلك بالاعتماد على منهج نوعي قائم على المقابلات، حيث تمّ اختيار 20 مشاركًا من خبراء الأمن والأكاديميين والصحفيين. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ تدابير مكافحة التمرّد ما تزال محدودة الفعالية، نتيجة التركيز المفرط على المقاربة العسكرية مقابل غياب التوازن مع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في التعامل مع الجذور العميقة للتمرّد. وأوصت الدراسة باعتماد نهج شامل ومتكامل، يدمج الجهود الأمنية الصّلبة والسّياسات الناعمة القائمة على التنمية والمصالحة ودعم الاستقرار، بمشاركة فاعلة من الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والدول الأجنبية الشريكة.

6. تتناول دراسة (**بشير**، 2019) تصاعد خطر جماعة بوكو حرام في نيجيريا وتمدّدها الإقليمي إلى دول مجاورة مثل الكاميرون وتشاد، كما تستعرض الجهود الدولية والإقليمية والوطنية المبذولة لمواجهتها وتُحلّل عوامل نشوء هذه الجماعة وتوسّعها، مثل ضعف سلطات الدولة المركزية النيجيرية وتفشّي الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة، إضافة إلى العوامل الهيكلية مثل الفقر والبطالة والحرمان الاجتماعي. وتُشير نتائج الدراسة إلى أنّ استمرار هذه الظروف يهدّد بمزيد من انتشار الظاهرة الإرهابية ما لم تُعالج الأسباب الجذرية التي تُمكّن الجماعة من التجنيد وكسب النفوذ. وتوصي الدراسة باعتماد نهج يتجاوز الأدوات العسكرية ويركز على معالجة المسبّبات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تُغذّي التطرّف وتُضعف مناعة الدولة والمجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة

تُبرز الدراسات السّابقة مجتمعة أهمّية المقاربة متعدّدة الأبعاد لفهم ظاهرة جماعة بوكو حرام، إذ لا يُمكن تحليل نشاط الجماعة بمعزل عن العوامل البنيوية والسّياسات الأمنية والاستجابات الاجتماعية والدينية والبيئة الإقليمية. إلا أنّ دراستنا الحالية تسعى إلى سدّ فجوة بحثية من خلال دمج هذه الأبعاد ضمن تحليل متكامل، يركز على تقييم فعالية السّياسات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الجماعة في ظل متغيّرات السّياق الجيو أمني الحديث.

منهج الدراسة

للإجابة عن المشكلة البحثية وتساؤلاتها الفرعية، سيتمّ توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يُستخدم في دراسة الوضع الراهن للظواهر من حيث الخصائص والأشكال والعلاقات والعوامل المؤثرة، كما أنه يُتيح التنبُّؤ بمستقبل هذه الظواهر

والأحداث (المحمودي، 2015، ص 47)، وسيتم تطبيقه في هذه الدراسة عبر تحليل الواقع وتفسير المعطيات المتوفرة حول أنشطة جماعة بوكو حرام، كما سيتمّ استخدام المنهج المقارن في دراسة اختلاف وتطابق تأثير الجماعة في كل من نيجيريا والكاميرون.

أدوات جمع البيانات والمعلومات

تمّ جمع بيانات ومعلومات الدراسة بالاعتماد على المراجعة الوثائقية عبر تحليل الدراسات الأكاديمية وتقارير المنظمات الدولية والمقالات التحليلية المتعلّقة بأنشطة جماعة بوكو حرام وتأثيراتها الأمنية في كل من نيجيريا والكاميرون.

الإطار النظري للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على نظرية «الدولة الضعيفة» لفهم تأثير الجماعات المسلّحة غير الحكومية على الأمن في غرب إفريقيا، خصوصًا في حالتي نيجيريا والكاميرون. وتفترض هذه النظرية أنّ غياب القدرة المؤسّسية للدولة على احتكار العنف وفرض القانون وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، يخلق فراغًا أمنيًا يسمح بنشوء وتوسُّع الجماعات العنيفة كما هو حال جماعة بوكو حرام (Musa, 2025, p.182). ولهذه النظرية مرتكزات تتمثّل في الآتي (Mickler, Suleiman, & Maiangwa, 2019, p. 272):

- ضعف مؤسّسات الدولة الأمنية والقضائية والاقتصادية.
- فشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية مثل توفير الأمن والرعاية الاجتماعية والعدالة.
- غياب السّيطرة على الأطراف الجغرافية للدولة، الحدود على سبيل المثال.
- تآكل احتكار العنف المشروع لصالح الميليشيات والتنظيمات المتمرّدة.
- تراجع الثّقة في الحكومة المركزية وهو ما يدفع المجتمعات المحلية للبحث عن بدائل للحماية تتمثّل في الجماعات المسلحة والتنظيمات الدينية.

وسيتم تطبيق هذه النظرية هنا لتحليل كيف ساهمت مظاهر الهشاشة المؤسّسية والاجتماعية في تمكين جماعة بوكو حرام من فرض وجودها وتهديد الأمن القومي والإقليمي، مستغلة الفقر والتهميش وغياب السّيطرة على المناطق الحدودية.

حدود الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الحدود تتمثّل في الآتي:

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل نشاط جماعة بوكو حرام وتأثيره على الأمن الوطني والإقليمي، دون التوسّع في الحركات المسلّحة الأخرى أو الأبعاد الفكرية والدينية البحتة للجماعة إلا بما يخدم التحليل الأمني والسياسي.
- الحدود الجغرافية: تقتصر الدراسة على دولتي نيجيريا والكاميرون باعتبارهما المحورين الأساسيين لنشاط جماعة بوكو حرام، والمجالين الجغرافيين الأكثر تضرّرًا من التهديدات الأمنية الناتجة عن الجماعة.

ثانيًا: النّشأة والتحوّلات الاستراتيجية لجماعة بوكو حرام

ارتبطت نشأة جماعة بوكو حرام بسياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة في شمال نيجيريا، وقد شهدت الجماعة منذ تأسيسها تحوّلات استراتيجية بارزة، شملت تغييرًا في القيادة وتوسّعًا في نطاق العمليات، وتبنّيًا لأساليب أكثر عنفًا وتطوّرًا في خطابها وأهدافها.

1. الخلفية الإيديولوجية والهيكل التنظيمي

تشكلت جماعة بوكو حرام على يد محمد يوسف في ولاية «بورنو» شمال شرق نيجيريا في سياق اجتماعي واقتصادي هشّ، يتميّز بتفشّي الفقر وتفكّك البُنى التربوية الرسمية وفقدان الثقة في الدولة، وقد اعتمدت الجماعة منذ نشأتها على خطاب ديني متشدّد يرفض التعليم الغربي ويعتبر الدولة النيجيرية كافرة لأنها تستورد نموذجها من الغرب وتتبنّى القوانين الوضعية (Thurston, 2017, p. 3).

وقد كانت الجماعة في هذه المرحلة أشبه بحركة دعوية ذات هيكل هرمي بسيط، يركز على بناء قاعدة اجتماعية عبر المدارس القرآنية والمساجد والأنشطة الخيرية، مع ترويج خطاب العودة إلى الإسلام النقي. وقد استفادت الجماعة خلال هذه الفترة من الفراغ المؤسّسي في الشمال الشرقي لنيجيريا لتأسيس نفوذ اجتماعي غير مباشر (Loimeier, 2012, p. 140).

ويعكس ظهور الجماعة خلال الفترة المذكورة انعدام الثقة بين المجتمعات المحلية والدولة المركزية النيجيرية، كما أنه يكشف عن الفشل الحكومي في احتواء المناطق المهمّشة لا سيّما في منطقة بحيرة تشاد التي بقيت معزولة عن مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. التحوُّل نحو العسكرة بعد مقتل محمد يوسف

تمّ قتل زعيم جماعة بوكو حرام محمد يوسف في يوليو 2009 في ظروف غامضة بعد اندلاع مواجهات عسكرية ضد قوى الأمن النيجيري، وقد مثّل هذا الحدث نقطة تحوّل استراتيجية للجماعة، دفعها لتبنّي خط عسكري مفتوح بقيادة نائبه أبو بكر شيكاو (Thurston, 2017, pp. 15-17). ومع بداية فترة شيكاو تطوّرت الجماعة من تنظيم دعوي إلى حركة جهادية مسلّحة تتبنّى استراتيجيات التمرّد والحرب غير المماثلة، وقامت الجماعة باستخدام العنف الرمزي والمجازر الجماعية لكسب هيبة ميدانية، مثل الهجوم على مدرسة شيبوك عام 2014، وخطف عدد كبير من الطالبات (Onuoha, 2012). بالإضافة إلى الاستناد على الابتزاز والخطف والسّيطرة على الأراضي في شمال شرق نيجيريا وبعض مناطق الكاميرون والنيجر لتأمين التمويل والدعم اللوجستي.

يتبيّن ممّا سبق أنّ جماعة بوكو حرام اعتمدت على البيئات المهمّشة والمظلومية الطائفية لتبرير عملياتها، مستخدمة خطابًا يمزج بين الدين والسياسة والهوية الإثنية. كما أنّ اتجاه الجماعة نحو العنف لم يكن نتيجة لمقتل زعيمها محمد يوسف، بل نتيجة طبيعية لمسار تراكم فيه القمع الأمني والقطيعة بين الدولة المركزية والمجتمع المحلي، وهو ما غذّى بيئة خصبة لتبنّي خيار العنف المسلّح.

3. إعلان الولاء لتنظيم داعش والإنقسام الداخلي

أعلن أبو بكر شيكاو في مارس 2015 البيعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وهو ما اعتُبر محاولة لإعادة تموضع الجماعة دوليًا والاستفادة من مظلة الجهاد العالمي للتمويل والشّرعية(Zenn, 2015). ونتج عن هذا الإعلان تعميق الإنقسام الداخلي بين تيّار شيكاو المتشدّد وتيار آخر بقيادة أبو مصعب البرناوي نجل مؤسّس الجماعة محمد يوسف، والذي عارض تكتيكات شيكاو المفرطة في استخدام العنف ضد المدنيين المسلمين، ولكن بحلول أغسطس (غشت) 2016 أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عن تعيين أبو مصعب البرناوي ابن مؤسّس الجماعة زعيمًا لولاية غرب إفريقيا، بسبب عدم التزام شيكاو ببعض التوجيهات التنظيمية وخصوصًا التوقف عن قتل المدنيين المسلمين (Mahmood, 2018).

وبرز تنظيم ولاية غرب إفريقيا كامتداد مباشر لتنظيم داعش في بحيرة تشاد بقيادة البرناوي وبدعم استراتيجي من القيادة المركزية للتنظيم في سوريا والعراق، وأعاد هذا الانقسام تشكيل الصراع في المنطقة، حيث دخلت جماعة بوكو حرام في مواجهات مع ولاية غرب إفريقيا إلى جانب الدولة النيجيرية (Adesoji, 2020). وفي هذا السّياق، فإنّ ولاية غرب إفريقيا قد عملت على كسب السّكان المحليين عبر توفير خدمات أساسية بسيطة مثل المياه والغذاء والمحاكم الشّرعية، خلافًا لنهج

شيكاو القائم على الإرهاب المجرّد (Onuoha, 2014, pp. 240–241). وأظهر هذا الانقسام بوضوح مدى تحوّل جماعة بوكو حرام من كيان إيديولوجي موحّد إلى فصائل متصارعة تبحث عن النفوذ، كما عكس مستوى فشل تنظيم داعش في فرض وحدة القيادة على فروعه في إفريقيا.

جدول (1): مقارنة بين جناحي شيكاو والبرناوي

Table (1): Comparison between the wings of Shikau and Al-Barnawi

الجانب	جناح شيكاو	جناح البرناوي (ISWAP)
التمويل	الابتزاز، الغنائم، تهريب السلاح	تمويلات من داعش، ضرائب محلية
العمليات	تفجيرات انتحارية، هجمات عشوائية	عمليات نوعية، أهداف عسكرية واضحة
العلاقة بالمجتمع	عدائية، قمعية	تواصل محدود، خدمات مدنية
الخطاب الإعلامي	متطرّف دينيًا، غير منضبط	خطاب مؤدلج بإخراج احترافي

المصدر: من إعداد الباحث

4. آليات التجنيد والخطاب الإعلامي للجماعة والتمويل والتهريب العابر للحدود

تشكلت قدرة جماعة بوكو حرام على الاستمرار والتوسّع عبر شبكة معقدة من الأدوات التكتيكية والاستراتيجية، كان أبرزها التجنيد المنظم وتوظيف الإعلام وتأمين التمويل واستغلال مسارات التهريب الإقليمي، وشكلت هذه العناصر مجتمعة أساسًا لبنيتها العملياتية، وأدّت إلى صعوبة احتوائها ضمن الحدود التقليدية للأمن القومي.

- آليات التجنيد

تستند جماعة بوكو حرام في عمليات التجنيد على مزيج من الاستغلال الديني والفقر والتهميش السّياسي، حيث تمكنت من النفاذ إلى الهياكل الاجتماعية الهشّة وخاصة في شمال نيجيريا، مستفيدة من غياب الدولة ومحدودية الخدمات الأساسية المقدّمة للمواطنين (Agbiboa, 2013, p. 148). وقد كشفت تقارير صادرة عام 2024 عن استغلال الجماعة للمدارس القرآنية التقليدية،حيث يتم غسل أدمغة التلاميذ الصغار تحت غطاء تعاليم دينية مشوّهة، كما تمّ توثيق عمليات تجنيد مكثّفة داخل مخيّمات النازحين داخليًا، مستغلّين هشاشة الأوضاع الإنسانية وغياب الرقابة الأمنية (Human Rights Watch, 2024).

- **الخطاب الإعلامي**

عرف الخطاب الإعلامي لجماعة بوكو حرام تطوّرًا نوعيًا، حيث انتقل من التسجيلات الدعائية البدائية التي تُبثّ عبر الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي، إلى إنتاج إعلامي أكثر احترافًا عقب إعلان الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عام 2015، لا سيّما من قبل جناح ولاية غرب إفريقيا (ISWAP) (Wyszomierski, 2015, pp. 504–505). وقد ساهم هذا التطوّر في تعزيز الجاذبية الإيديولوجية للجماعة، خاصّة بين الشباب في مناطق مثل الجنوب الشرقي للنيجر وغرب الكاميرون، حيث تمّ توظيف مقاطع الفيديو الدعائية بلغة الهوسا واللغة العربية واللغة الفرنسية لجذب مقاتلين من دول الجوار.

- **مصادر التمويل**

تمكنت جماعة بوكو حرام من بناء شبكة تمويل معقدة ومتعدّدة المصادر، ضمنت لها الاستمرارية رغم الضربات الأمنية، فقد اعتمدت الجماعة على الفدية الناتجة عن عمليات الاختطاف وفرض الضرائب على السّكان المحليين في المناطق التي تسيطر عليها، بالإضافة إلى الانخراط في أنشطة تجارية غير مشروعة مثل تهريب البترول والماشية (Maza, Ngarka, & Garga, 2020). وقد أبرزت دراسات ميدانية حول المنطقة عن وجود شبكات تهريب أسلحة تبدأ من ليبيا مرورًا بالنيجر وصولًا إلى نيجيريا، وتُستخدم لتمويل الجماعة بشكل منتظم وهو ما يعكس طابع الجماعة العابر للحدود الوطنية (Onuoha, 2014, p. 60).

- **التهريب العابر للحدود**

تُعدُّ منطقة بحيرة تشاد مركزًا حيويًا لتقاطع شبكات التهريب الحدودي، بما في ذلك تهريب البشر والأسلحة والمخدرات والبترول، مستفيدة من الطبيعة الجغرافية المعقدة للمنطقة ومن ضعف المراقبة الحدودية بين نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، وقد ساهم هذا الوضع في نشوء ما يُعرف باقتصاد ظل موازٍ، شكل مصدر دعم مالي ولوجستي مستدام لجماعة بوكو حرام، ووفق دراسات في هذا الشّأن، تعتمد هذه الشّبكات على تعاون معقد بين مهربين محلّيين وقادة ميدانيين في الجماعة (Maza, Ngarka, & Garga, 2020, pp. 4-5) ، وهو ما يؤكد على اندماج الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بأنشطة الحركات الجهادية المتطرفة في المنطقة.

إنّ التمكّن العملياتي الذي أبدته جماعة بوكو حرام في هذه المجالات، لا يُمكن فصله عن هشاشة الدولة النيجيرية في شمال البلاد وضعف التنسيق الإقليمي، ويُشير نجاح الجماعة في التجنيد والترويج الإيديولوجي، إلى وجود خلل في النظام التعليمي وأدوار منظمات المجتمع المدني في مناطق التمرّد، في حين يعكس نجاح الجماعة في

جمع التمويلات والقدرة على ممارسة عمليات التهريب مستوى ضعف الرقابة الحدودية بين دول المنطقة.

ثالثًا: التهديدات الأمنية متعدّدة الأبعاد في نيجيريا والكاميرون

تواجه كل من نيجيريا والكاميرون تحدّيات أمنية معقّدة ترتبط بتصاعد أنشطة جماعة بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد، وتشمل هذه التهديدات الجوانب العسكرية والإنسانية والاقتصادية، ممّا يُضعف استقرار الدولتين ويُعقّد جهود التنمية الوطنية، كما أدّى التداخل الجغرافي والسكاني بين البلدين إلى تعقيد التنسيق الأمني الإقليمي وزيادة الضغط على الموارد الوطنية.

شكل (1): أنشطة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد (أبريل 2014–مارس 2024)

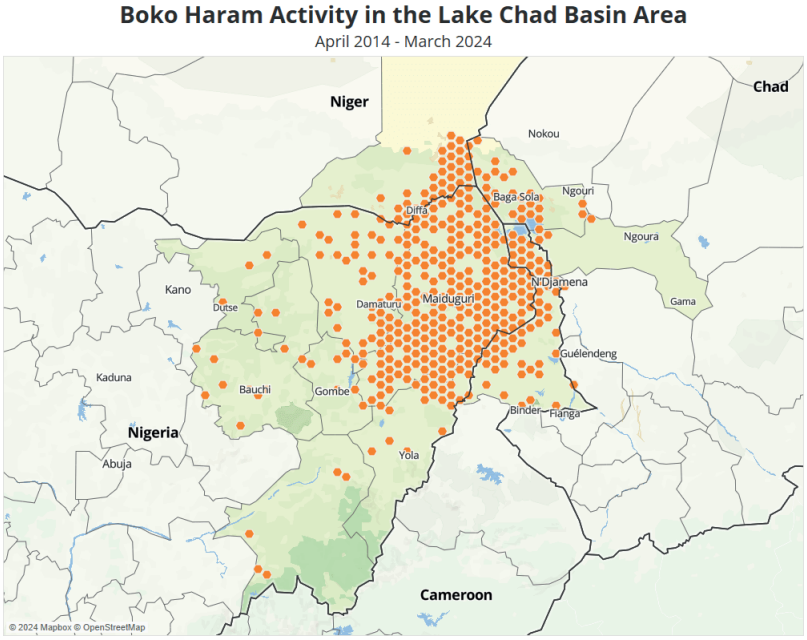

Source: The Armed Conflict Location and Event Data Project

1. تحليل أنماط العنف

شهدت نيجيريا والكاميرون على مدار العقد الأخير تطوّرًا نوعيًا في أنماط العنف التي تعتمدها جماعة بوكو حرام، إذ انتقل الصّراع من مواجهات مسلحة إلى تكتيكات متعدّدة الأبعاد تشمل العمليات الانتحارية، والتفجيرات واسعة النطاق والاختطاف الجماعي والاستيلاء على القرى والمناطق الحدودية، وهو ما أحدث تحوّلات جذرية في البيئة الأمنية المحلية والإقليمية.

- **العمليات الانتحارية والتفجيرات**

تُمثّل العمليات الانتحارية أحد أبرز أسلحة جماعة بوكو حرام ليس فقط من حيث الخسائر البشرية الفادحة، وإنما كذلك من حيث أثرها النفسي والتعبوي في تفكيك الشّعور الجماعي بالأمن، فقد شهدت ولاية «بورنو» النيجيرية في سبتمبر 2015 أحد أعنف هذه الهجمات، حين استهدفت الجماعة منطقتي «مادوغوري» و «مونغونو» مُخلّفة ما يزيد عن 145 قتيلًا وعددً كبيرًا من الجرحى، في هجمات متزامنة استهدفت أسواقًا ومساجد ومراكز أمنية أسفرت عن تفكُّك النسيج الأمني المحلي (Zenn, 2014, pp. 7–8). كما شهدت مدينة «موبي» في عام 2018 هجومين انتحاريين في مسجد وسوق شعبي، خلّفا 86 قتيلًا و58 جريحًا في مشهد يؤكد تصميم جماعة بوكو حرام على استهداف رموز الحياة اليومية والدينية بهدف نشر الفزع في المجتمع (Al Jazeera, 2018).

وفي شمال الكاميرون؛ خاصة في ولايات مثل «إكستريم نورث» وثقت منظمات حقوق الإنسان مثل هيومن رايتس ووتش أكثر من 200 هجوم منذ بداية عام 2020، نتج عنهم ما لا يقل عن 146 قتيل مدني، حيث شملت التفجيرات استهداف مخيمّات للنازحين وأسواقًا ومدارس تعليمية (Human Rights Watch, 2021). وأظهرت هذه الهجمات تنسيقًا عالي المستوى من جانب الجماعة وقدرة على تنفيذ عمليات معقّدة في بيئات جغرافية مختلفة.

- **الاختطاف الجماعي**

كما اعتمدت جماعة بوكو حرام بشكل ممنهج على عمليات الاختطاف الجماعي كأداة مزدوجة، من جهة لتعزيز مواردها البشرية والمالية من خلال جمع الفدية المالية أو التجنيد القسري، ومن جهة أخرى كسلاح دعائي لترهيب المجتمعات المحلية والنظام السياسي، ففي الفترة ما بين عامي 2013 و 2015، شهدت نيجيريا عشرات عمليات الاختطاف الجماعي التي استهدفت المدارس ومخيمات النازحين، إضافة إلى اغتيالات موجهة لرجال الأمن وقادة حكوميين محليين (Verjee & Kwaja, 2021, pp. 388–390).

أمّا في الكاميرون، فقد اختطفت جماعة بوكو حرام في يناير 2015 نحو 80 شخصًا في منطقة «مايو تسناجا»، ضمن عملية شملت عبور المسلحين للحدود النيجيرية وتنفيذ الهجوم داخل العمق الكاميروني، ثمّ العودة مُحمّلين بالمختطفين نحو قاعدتهم في منطقة الغابات (AghaNwi Fru & Hoinathy, 2022). ويعكس نجاح هذه العملية مدى ضعف الرقابة الحدودية بين البلدين، كما أنه يكرّس لسياسة المناطق الرمادية الخارجة عن سيطرة القانون.

- **السّيطرة على القرى والمناطق الحدودية**

تُعدّ السّيطرة على بعض القرى والمناطق الحدودية أحد أخطر مظاهر تمدُّد جماعة بوكو حرام، خصوصًا في ولايتي «بورنو وأداماوا» بنيجيريا، حيث استولت الجماعة على عشرات القرى وقامت بطرد السّكان المحليين وتدمير منازلهم وفرض نظام حكم محلي مستوحى من رؤيتها الدينية الشّمولية، وقد أجبر ذلك آلاف السّكان على النزوح القسري في ظل غياب شبه كامل للدولة (Manu, Abdulkadir, & Isyaku, 2024, p. 38).

كما تمكنت بوكو حرام عام 2015 من السّيطرة على بلدة «داراك» الكاميرونية الواقعة على ضفاف بحيرة تشاد، في هجوم دموي أوقع عشرات القتلى من المدنيين والعسكريين، وأدى إلى تدمير البنية التحتية وهجرة جماعية للسّكان نحو الداخل، كما تعرّضت بلدة «فوتوكول» لهجوم عنيف في نفس العام، خلف نحو 91 قتيلًا و 500 جريح في واحدة من أكثر الهجمات دموية على الأراضي الكاميرونية (International Crisis Group, 2016, p. 16). لقد أظهرت هذه الهجمات أنّ الجماعة لم تعد تكتفي بعمليات الكرّ والفر، بل تسعى إلى احتلال أراضٍ وفرض نمط حكم ديني متشدّد في تحدّ مباشر للسلطة المركزية للدولة ومشروعيتها.

ويوضح تتبّع هذه الأنماط من العنف كيف انتقلت جماعة بوكو حرام من مجرد حركة تمرّد محلية إلى فاعل عنيف متعدّد الأذرع، يعتمد على تكتيكات إرهابية معولمة وتكتيكات حرب العصابات في آن واحد، لكن ما يُلفت الانتباه هو التطوّر الذكي في البنية العملياتية للجماعة، إذ أصبحت تتعامل مع السّاحة كجغرافيا مرنة غير مقيّدة بالحدود الوطنية، وهو ما يؤكد قصور المقاربة الأمنية التقليدية المعتمدة على الجهد الأحادي لكل دولة على حدة.

2. استهداف البنية التحتية المدنية والعسكرية

يُعدّ استهداف البُنى التحتية جزءً أساسيًا من استراتيجية جماعة بوكو حرام الرامية إلى إنهاك الدولة، وخلق فراغ أمني ومؤسّساتي يُمكنّها من التمدّد والسّيطرة، وتطال هذه الاستراتيجية البُنى العسكرية باعتبارها رمزًا لسلطة الدولة، والبُنى المدنية بكونها تُمثّل شريان الحياة اليومية للسكان.

- **استهداف المرافق العسكرية**

ركزت جماعة بوكو حرام على مهاجمة المراكز الأمنية والعسكرية في ولايات مثل «بورنو» و«أداماوا» وامتدّت هذه الهجمات إلى داخل الأراضي الكاميرونية، وهو ما يعني رغبة الجماعة في تقويض القدرات الدفاعية للدولتين، وفي عام 2015 تمّ استهداف

مركز للشرطة ومقر الشرطة الفيدرالية، وأسفر الهجوم عن مقتل عدد كبير من عناصر الأمن وتدمير جزئي للمقرات الأمنية (Warner & Matfess, 2017, p. 3). كما شنّت الجماعة غارة على بلدة «كولوفاتا» شمال الكاميرون في يناير 2015، استهدفت خلالها قاعدة عسكرية، وبالرغم من صدّ القوات الكاميرونية للهجوم إلا أنّ العملية شكلت إنذارًا خطيرًا حول قدرة الجماعة على اختراق الحواجز الأمنية واستهداف المنشآت الحيوية (U.S. Department of State, 2016, p. 34).

- **استهداف البنية التحتية المدنية**

شملت الهجمات أيضًا المدارس والمراكز الصحية ودور العبادة كجزء من حرب نفسية وثقافية تستهدف النسيج الاجتماعي والديني للمنطقة، فقد دُمّرت عشرات المدارس وأُحرقت مساجد وكنائس، وأُجبرت المستشفيات على الإغلاق في ظل الخوف من الاستهداف، ممّا أدى إلى حرمان السّكان من الخدمات الإجتماعية الأساسية، ويتخذ نمط استهداف البنية التحتية المدنية طابعًا تدميريًا شاملًا للبنية المجتمعية، أدى إلى شلل اقتصادي في العديد من المناطق الريفية، وتوقف الأنشطة التجارية والفلاحية (Bello, Bukar, & Yusuf Gazali, 2024, p. 258).

ويدلّ هذا الاستهداف على رسالة سياسية بقدر ما هو تكتيك عسكري، إذ تتعمّد جماعة بوكو حرام تعطيل رموز الحياة اليومية بهدف خلق شعور بالعجز التام، وهو ما يزرع اليأس داخل المجتمع ويُضعف ثقة المواطن في الدولة، لذلك فإنّ إدماج حماية البنية التحتية المدنية ضمن السّياسات الأمنية يُعتبر أولوية في استراتيجية الردع الشامل.

3. الأثر على الأمن القومي: تآكل سيادة الدولة في شمال نيجيريا وشمال الكاميرون

كشف التمدُّد الجغرافي لجماعة بوكو حرام خاصّة في المناطق الحدودية بين نيجيريا والكاميرون عن تآكل متزايد في سيادة الدولة، سواءً على المستوى الرمزي أو العملياتي. فقد تجاوزت رقعة سيطرة الجماعة شمال منطقة «بورنو»، لتشمل قرى وبلدات في الكاميرون مثل «داراك وفوتوكول»، دون أن تتمكن السّلطات من ردع هذا التوسّع بشكل حاسم (Ogbonnaya, Ogujiuba, & Stiegler, 2014, pp. 150–151).

وقد لجأت جماعة بوكو حرام إلى تكتيكات أكثر تطوّرًا، كاستخدام الطائرات المسيّرة لمهاجمة قواعد عسكرية على الحدود، وهو مأدى إلى مقتل 48 جنديًا في إحدى الضربات (U.S. Department of State, 2016, p. 34). كما رصدت منظمات دولية تقارير عن ضعف التنسيق بين الوحدات العسكرية في المنطقة، وتزايد قدرة

الجماعة على التنبّؤ بخطط وتحرّكات القوات الأمنية (The Guardian Nigeria, 2025). وقد خلق هذا الوضع تحدّيًا جوهريًا أمام كل إمكانية لبناء الدولة أو تجديد مؤسّساتها في مناطق تمرّد الجماعة.

4. البُعد الإنساني: النزوح الداخلي واللاجئين والضحايا المدنيين

تُشير إحصائيات صادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أنّ أكثر من 2.7 مليون شخص نزحوا داخليًا في نيجيريا منذ عام 2014 نتيجة للهجمات المتكرّرة، مع تدمير آلاف المنازل والمدارس ومرافق الحياة الأساسية (Human Rights Watch, 2015). أمّا في الكاميرون، فقد استقبلت الدولة نحو 200 ألف نازح داخلي و96 ألف لاجئ نيجيري حتى نهاية عام 2018 (UNHCR, 2018).

ودفعت الهجمات خاصّة تلك التي استهدفت مدينة «موبي» عام 2014 أكثر من 13000 لاجئ نيجيري إلى العبور نحو الأراضي الكاميرونية، حيث وفرت المفوضية السّامية لشؤون اللاجئين خدمات الرعاية الأولية في مخيمات مكتظة وبنية تحتية ضعيفة جدًّا (UNHCR, 2014). في حين قدّرت تقارير للأمم المتحدة أنّ عدد الضحايا المدنيين جراء العنف منذ عام 2010 تجاوز 27000 قتيل بينما لايزال أكثر من 22000 شخص في عداد المفقودين، ويسجّل أنّ مئات المدنيين قد قتلوا في سلسلة هجمات امتدّت من 2015 إلى 2018، ما بين تفجيرات انتحارية وهجمات على القرى (UN Resident Coordinator, 2019). وقد أعادت عمليات النزوح الجماعي تشكيل التوازنات الديمغرافية وتقويض التنمية في مناطق التمرّد، كما أنّ جيلًا كاملًا قد عاش محرومًا من التعليم والرعاية، وهو ما يهيّئ بيئة خصبة لإعادة إنتاج التطرّف الديني العنيف ويهدّد الأمن الاجتماعي بقدر ما يهدد الأمن العسكري.

5. الانعكاسات الاجتماعية والنفسية على المجتمعات المحلية

تمّ توثيق حالات متقدّمة من الاكتئاب واضطرابات ما بعد الصّدمة والقلق الحاد داخل مخيّمات النزوح واللاجئين، خصوصًا بين الأطفال والنساء الذين شهدوا أعمال عنف مروّعة، وقد أدى غياب خدمات الصّحة النفسية إلى تفاقم هذه الحالات في ظل هشاشة الوضع الصحي والاجتماعي بشكل عام في مناطق الصّراع (Kaiser et al., 2020, p. 358).

كما تسبّبت الحرب الممتدة إلى تآكل الثقة بين السّكان والمؤسّسات الأمنية، وظهور جماعات الحراس المحليين في بعض المناطق، ممّا كرّس منطق العنف الذاتي وزاد من احتمالات الإنزلاق إلى حروب أهلية مصغرة، كما رُصدت توترات عرقية وإثنية على خلفية اتهامات بالتواطؤ مع المسلحين، وهو ما أدى إلى موجات من الصّراع داخل المجتمعات المحلية.

رابعًا: تقييم الاستجابات الأمنية الوطنية والإقليمية

تنوعت الاستجابات الأمنية في مواجهة جماعة بوكو حرام بين تدخلات وطنية تعتمد على القوة العسكرية، ومبادرات إقليمية تنسيقية بين دول حوض بحيرة تشاد، ومع ذلك فقد واجهت هذه الجهود تحدّيات تتعلق بضعف الإمكانيات وتباين الأجندات السياسية وغياب المقاربات الشّاملة، ويُعدّ تقييم هذه الاستجابات أمرًا ضروريًا لفهم نقاط القوة والقصور في مواجهة التهديدات المتزايدة.

1. جهود نيجيريا في العمليات العسكرية والتحدّيات المؤسّسية

أطلقت الحكومة النيجيرية خلال العقد الماضي عددًا من العمليات العسكرية لمواجهة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا (ISWAP)، ومن أبرزها عمليتي "Lafiya Dole" و "Hadin Kai"، حيث تمّ إطلاق الأولى عام 2015 وكانت عبارة عن محاولة مركزية لتوحيد القيادة العسكرية في شمال شرق نيجيريا، وركزت على استعادة الأراضي التي تسيطر عليها بوكو حرام (Guillén & Zulu, 2021, pp. 452–453)، وبالرغم من تحقيقها لبعض النجاحات التكتيكية، إلا أنها واجهت تحدّيات هيكلية مرتبطة بسوء التنسيق وضعف الاستخبارات والفساد الداخلي في المؤسّسة العسكرية. أما العملية الثانية فقد تمّ إطلاقها عام 2021 لتحسين تنسيق المهام بين القوات الجوية والبرية، ومثّلت نقلة تنظيمية بعد نقد واسع لمدى فعالية العمليات السّابقة، لكنها واجهت اختراقات وهجمات مُباغتة من الجماعات المسلحة (Bolarinwa, 2022, pp. 120–121). ووفقًا لتقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية عام 2022، فإنّ جهود نيجيريا تعاني من غياب الإصلاحات الهيكلية في قطاع الدفاع وضعف تمكين السّلطات المحلية، إضافة إلى اعتماد مفرط على الحلول العسكرية دون استراتيجية متكاملة شاملة تعالج الأسباب الجذرية للتطرّف الديني (International Crisis Group, 2016, pp. 5–6).

2. دور أمن الحدود ووحدات النخبة الكاميرونية والدعم الخارجي

اعتمدت الكاميرون على وحدات النخبة ممثّلة في اللواء التدخلي السّريع (BIR) منذ تصاعد تهديدات جماعة بوكو حرام شمال البلاد، حيث حصل هذا اللواء على تدريب عسكري ودعم تقني من كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتُعدّ الكاميرون اليوم من الدول القليلة في إفريقيا التي تُطبّق مقاربات أمن حدودي ديناميكية من خلال نقاط مراقبة متقدمة مزوّدة بطائرات مسيّرة، وأيضًا بالاعتماد على تشبيك ومشاركة المعلومات الاستخباراتية مع الشركاء الغربيين (Adela, 2023, p. 95).

وبالرغم من هذه الإجراءات، لا تزال المناطق الحدودية مثل «فوتوكول ودارك» عرضة لهجمات خاطفة، وهو ما يُشير إلى وجود فجوة بين البنية الأمنية ومخرجاتها الواقعية. وفي هذا السّياق، تُشير دراسة صادرة عام 2023 أنّ الكاميرون قد نجحت في إبطاء زخم جماعة بوكو حرام، لكنها لم تتمكن من تفكيك البيئة الاجتماعية التي تسمح بإعادة إنتاج التطرّف، خاصّة مع تفاقم البطالة والتمييز العرقي في المناطق الشّمالية (Idahosa, Ikhidero, & Egesi, 2023, p. 48).

3. هيكل وتمويل وتحدّيات قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات

تأسّست قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات بمشاركة كل من نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر وبنين، وبدعم من الاتحاد الإفريقي وشركاء دوليين، وتتمركز هذه القوة في العاصمة التشادية انجامينا، وتضمّ ما يُقارب 10000 عنصر موزعين على أربعة قطاعات عملياتية (Knowledge4Policy, 2019, para. 5). وبالرغم من أنّ هذه القوة تمثل نموذجًا ناذرًا في التعاون العسكري الإقليمي، إلا أنها تواجه عدّة تحدّيات، تتمثّل في ضعف التمويل المستدام، إذ غالبًا ما يتم الاعتماد على الدعم الخارجي غير المنتظم من الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعلها تعاني من ضعف وقصور على المستويات اللوجستية، كما تعاني هذه القوة من غياب القيادة الموحّدة الفعّالة، بسبب اختلاف العقائد العسكرية واللغة والتجهيزات بين الجيوش المشاركة في تشكيلها، وأخيرًا هناك تعقيد على مستوى الهياكل البيروقراطية المشَكّلة لهذه القوة، وهو ما يؤثر سلبًا على سرعة الاستجابة لتهديدات الجماعات المتطرفة واتخاذ القرار الميداني. وبحسب تحليل لمعهد الدراسات الأمنية الإفريقية فإنّ قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات قد فشلت في تحقيق أهداف استراتيجية واضحة، وظلت عاجزة عن احتواء التهديد داخل المناطق الرمادية على الحدود الثلاثية بين نيجيريا والكاميرون وتشاد (Lenshie et al., 2023, pp. 1468–1470).

4. أوجه القصور في المقاربات العسكرية

اعتمدت كل من نيجيريا والكاميرون على الحل العسكري كخيار أول، متجاهلة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تُسهم في تمدّد الجماعات المتطرّفة، وقد أدى هذا الخيار إلى تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاعتقالات العشوائية للمدنيين المشتبه بهم، واستخدام القوة المفرطة خلال تنفيذ العمليات العسكرية، بالإضافة إلى تدمير الممتلكات وقصف قرى بأكملها كردود فعل انتقامية على هجمات جماعة بوكو حرام التي انطلقت من تلك المناطق (Lenshie et al., 2023, pp. 1465–1468).

وقد وثّق تقرير صادر عن منظمة أمنيستي الدولية حالات اغتصاب وتعذيب واحتجاز خارج القانون في مراكز الجيش النيجيري في منطقة «مايدوغوري»، بالإضافة إلى إعدامات ميدانية دون محاكمة على يد وحدات لواء التدخل السريع الكاميرونية (Amnesty International, 2019). ويتبيّن أنّ الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الحكومتين النيجيرية والكاميرونية لم تتضمّن أي خطط تنموية شاملة تستجيب لمطالب الفئات المهمّشة، وهو ما ساهم في تعزيز الخطاب المعادي للدولة في أوساط السّكان المحليين وتغذية بيئة الاستقطاب الفكري والديني لصالح جماعة بوكو حرام.

5. التباين بين التوجه المركزي والتمكين المحلي في مواجهة التهديد

توجد فجوة واضحة بين القرارات المتخذة في كل من العاصمة أبوجا والعاصمة ياوندي وبين احتجاجات السّكان المحليين الذين ينظرون إلى الدولة النيجيرية والكاميرونية ككيان بعيد ومجرّد، لا يُعير أهمّية لصوت القرى الحدودية، وقد أدّى هذا الوضع إلى انعدام الثّقة بين المدنيين والقوات الحكومية، كما منح مساحة لصعود الميليشيات العسكرية المحلية كبدائل أمنية موازية للدولة. وأظهرت دراسة ميدانية لباحثين نيجيريين صادرة في بداية عام 2025، أنّ التمكين المحلي ومشاركة المجتمعات المحلية في الأمن عبر لجان مجتمعية، قد أدى في حالات قليلة إلى تقليص النطاق الجغرافي لهجمات جماعة بوكو حرام (Abwage, Dangana, & Yakubu, 2025, p. 85).

وتعاني الاستجابات الأمنية في نيجيريا والكاميرون رغم كثافتها وعددها من أزمة في الرؤية البنيوية، حيث تتكرّر أخطاء الاستراتيجية العسكرية أحادية البُعد التي تركز على المواجهة المسلحة، وتغفل تبنّي مقاربات تدمج الأمن مع التنمية، وتفتقر كلا التجربتين إلى إصلاح أمني شفّاف وتعاني من غياب مأسسة الرقابة على القوات الأمنية، بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجية استباقية شاملة تربط بين البُعد الاستخباراتي والتنموي والمحلي.

وانطلاقًا ممّا سبق، فإنّ الاستجابة الفعّالة لا تكمن في استخدام القوة المفرطة، بل في إعادة بناء عقد اجتماعي في المناطق الحدودية للبلدين، واستعادة ثقة السّكان المحليين من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والتعليم والبُنى التحتية الأساسية، ومن دون ذلك ستظل العمليات العسكرية مجرّد حل لحظي أمام تمدّد إيديولوجي متطرّف مرن يمتلك القابلية للتحوّر والتكاثر في الفراغات الأمنية والاجتماعية.

شكل (2): خريطة تحليلية لتقييم الاستجابات الأمنية ضد تهديدات جماعة بوكو حرام

Figure 2: Analytical map assessing security responses to threats posed by Boko Haram

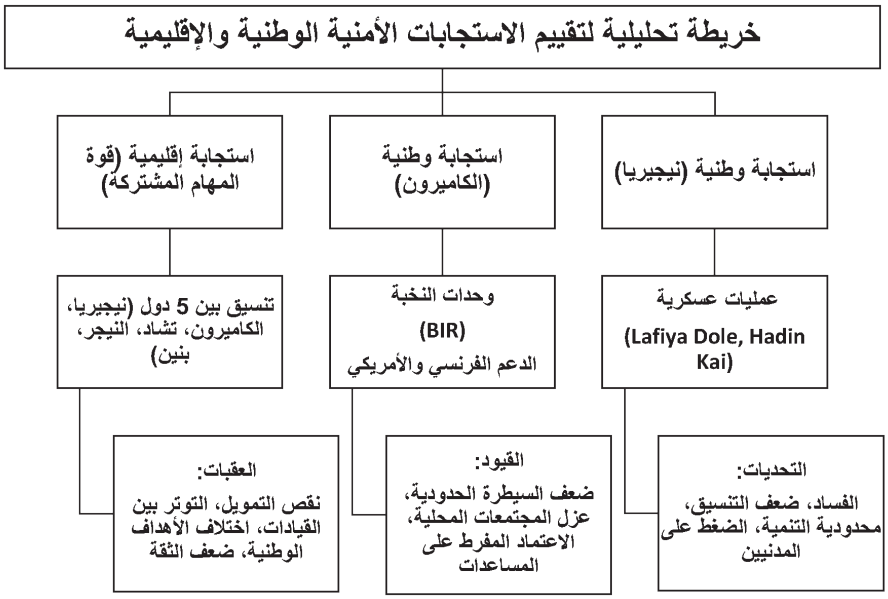

المصدر: من إعداد الباحث

خامسًا: مقاربة تكاملية مقترحة لمواجهة جماعة بوكو حرام

أظهرت التجربة الميدانية أنّ المقاربة الأمنية وحدها غير كافية للقضاء على جماعة بوكو حرام، وهو ما يستدعي بلورة استراتيجيات شاملة ومتكاملة، ويقتضي ذلك الجمع بين الأبعاد العسكرية والتنموية والسياسية والاجتماعية لمعالجة جذور التطرّف والعنف، ويهدف هذا المحور إلى استعراض بدائل استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعة.

1. نقد الاستجابات التقليدية: التركيز الأمني مقابل ضعف البنية الاجتماعية

لقد تمحورت أغلب الاستجابات النيجيرية والكاميرونية لمواجهة جماعة بوكو حرام حول المقاربات الأمنية الصّلبة، مثل العمليات العسكرية الواسعة والاعتماد على القوات المسلحة ووحدات النخبة، مع دعم محدود من القوى الأجنبية ممثّلة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من بعض النجاحات الميدانية المؤقتة إلا أنّ هذه المقاربات قد فشلت في القضاء على التهديد الذي تمثّله الجماعة أو تجفيف منابعها الاجتماعية والإيديولوجية.

وكشفت عدة دراسات نيجيرية ميدانية أنّ الاعتماد المفرط على القمع العسكري دون مواكبة ذلك بإصلاحات هيكلية في التعليم والعدالة والخدمات الاجتماعية، خلق فراغًا استغلته الجماعات المتطرّفة في التغلغل والتجنيد (Onuoha, 2021, p. 140)، كما أنّ الاستخدام المفرط للقوة غالبًا ما يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يغذي الخطاب الجهادي لجماعة بوكو حرام القائم على المظلومية.

2. ضرورة التكامل بين الأمن الصلب والأمن الناعم

إنّ مقاربة الأمن الشّامل تعني ضرورة الجمع بين الأدوات العسكرية والاستخباراتية من جهة، والسّياسات الاجتماعية والتربوية والتنموية من جهة أخرى، لأنّ الأمن الناعم يركز على معالجة الأسباب الجذرية التي تغذّي التطرّف الديني، المتمثّلة في الفقر والتهميش الاجتماعي وضعف مؤسّسات الدولة والجهل الديني. خصوصًا وأنّ معظم المنْظَمّين لجماعة بوكو حرام، لم تكن دوافعهم دينية بل تتعلق بالإقصاء الاقتصادي وغياب العدالة وسوء معاملة الجيش النيجيري لمناطقهم، وبالتالي فإنّ أي استراتيجية فعّالة يجب أن تدمج الأمن الصلب بالأمن الناعم في تكامل وظيفي (Onuoha, 2014, para. 7).

3. الحكم المحلي والمجتمع المدني ودوره في تعزيز الأمن الوقائي

غالبًا ما فشلت الحكومات المركزية في نيجيريا والكاميرون في فهم الديناميات المحلية التي تستغلها جماعة بوكو حرام، ونجد في المقابل أنّ الفاعلون المحليون مثل زعماء القبائل والعشائر والأئمة ومنظمات المجتمع المدني، يمتلكون القدرة على إنتاج خطاب مناهض للعنف ورصد التحوّلات الاجتماعية واحتواء النزاعات المتطرّفة في بداياتها.

وكمثال على ما سبق، أظهرت مبادرات مدنية محلية في ولايات مثل «بورنو ويوبي» شمال نيجيريا عن دور محوري في مكافحة التطرّف الديني، ونفس الأمر في أقصى شمال الكاميرون، حيث عملت منظمات مدنية عدّة على حملات توعية تربوية ودينية باستخدام اللغات المحلية التي يفهمها سكان المنطقة المستهدفة. ومن هنا فإنّ هدف القضاء على التطرّف الديني العنيف لا يمكن تحقيقه دون تمكين الفاعلين المحليين وتمويلهم وتدريبهم، مع نقل جزء من السّلطة المركزية والموارد إلى السّلطات المحلية لتعزيز استجاباتها الوقائية.

4. توظيف الإعلام المحلي والديني في مواجهة الخطاب الديني المتطرف

نجحت جماعة بوكو حرام في استغلال وسائل التواصل المحلي، مثل الإذاعات في المناطق القروية والمساجد وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل نشر خطابها الديني وتجنيد الأتباع، وفي المقابل فإنّ الخطاب المناهض للجماعة كان في الغالب نخبويًا وغير موجه للفئات الاجتماعية المستهدفة وغير مترجم للغات المحلية (Komey, 2018, p. 45).

إنّ استراتيجيات التواصل في مثل هذه الحالات يجب أن تتحول من الدفاع إلى الهجوم، وذلك من خلال تأسيس إذاعات محلية بلغة الكانوري ولغة الهوسا واللغة الفلانية، بالإضافة إلى إشراك الأئمة المعتدلين دينيًا في إنتاج محتوى ديني مضاد، يفضح الأكاذيب الدينية لجماعة بوكو حرام المتطرّفة، ويُعيد تعريف الجهاد والولاء بمعايير دينية صحيحة.

5. نماذج مقارنة في احتواء التمرّدات المسلحة

اعتمدت الحكومة الصومالية على مقاربة هجينة تجمع بين العمليات العسكرية المدعومة من قوات الاتحاد الإفريقي والمصالحة القبلية، بالإضافة إلى برامج رسمية من أجل إعادة دمج المقاتلين (Williams, 2018, p. 150)، وهو ما ساهم في تحقيق اختراقات ملموسة ضد حركة الشباب الإسلامية. كما كشفت التجربة في مالي عن محدودية التدخلات العسكرية الخارجية (الفرنسية) في حل التمرّدات، إذا لم ترافق بإصلاح سياسي محلي شامل، كما أدى غياب الثقة بين الدولة والمجتمعات الطوارقية إلى إعادة تكرار التمرّد المسلح (Thurston, 2020, p. 45). وتُقدّم تجربة «بانغسامورو» في الفيليبين نموذجًا متقدّمًا في منح الحكم الذاتي الذي أدى إلى تقليص التوترات المحلية، وساهم في نزع سلاح مجموعات مسلحة كانت تاريخيًا متمرّدة على السلطة المركزية (Espenschied, 2020).

إنّ ما يُميّز هذه التجارب المقارنة هو توفر الإرادة السياسية من أجل الانفتاح على مطالب المناطق المهمّشة، وأيضًا إشراك المجتمعات المحلية في الأمن والتربية والمصالحة، بالإضافة إلى التكامل بين الأمن والتنمية والمواطنة الفاعلة. إنّ الاستمرار في المقاربات الأمنية الأحادية لن يُنهي الخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام بل قد يُضاعفه، والمطلوب هو انتقال جذري نحو مقاربة شاملة تستند على أمن متكامل يجمع الصلب والناعم، وتمكين الفاعلين المحليين وتعزيز الحكم المحلي في مناطق النزاع، بالإضافة إلى بناء خطاب ديني إعلامي بديل يواجه الفكر الديني المتطرّف من داخله، وأخيرًا إدماج الدروس المستفادة من التجارب المقارنة لا سيّما ما يتعلق بإدارة التعدُّد الديني والإثني.

النتائج والتوصيات

1. النتائج

- بالرغم من الحملات الأمنية المكثّفة من قبل نيجيريا والكاميرون، لا تزال جماعة بوكو حرام وولاية غرب إفريقيا الإسلامية (ISWAP) تحتفظ بقدرات قتالية لشنّ هجمات خاصّة في المناطق الحدودية المفتوحة.
- لم يُضعف التركيز المفرط على العمليات العسكرية الجاذبية الإيديولوجية أو الاقتصادية لجماعة بوكو حرام وسط المجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر والتهميش.
- تُشير البيانات الميدانية إلى أنّ جماعة بوكو حرام لا تزال تستغل المدارس القرآنية ومخيّمات اللاجئين والانتهاكات الأمنية، من أجل خطاب تعبوي فعّال يستهدف المجتمعات المحلية.
- بالرغم من وجود إطار قوة المهام المشتركة متعدّدة الجنسيات، إلّا أنّ التنسيق الاستخباراتي مازال هشًّا خاصة فيما يخص تبادل المعلومات والعمليات عبر الحدود.

2. التوصيات

- دمج برامج تعليم ديني معتدل بالشّراكة مع علماء محليين ومؤسسّات إسلامية وسطية مثل مؤسّسة محمد السادس للعلماء الأفارقة بالمملكة المغربية.
- إنشاء قاعدة بيانات إقليمية لتعزيز التكامل الاستخباراتي المشترك، تشمل كافة دول غرب إفريقيا، بهدف تبادل معلومات وبيانات المقاتلين السّابقين والمشتبه بهم.
- تدريب أئمة وخطباء المساجد في مناطق التمرّد على تفكيك الخطاب الديني المتطرف بأسلوب وسطي ومقنع، ويُمكن الاستفادة هنا من تجربة معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات بالمملكة المغربية.
- اعتماد سياسات العدالة الانتقالية مع العناصر المنشقة من جماعة بوكو حرام، والعمل على إدماجهم في المجتمع، وفي سياق الاستفادة من الممارسات الإقليمية الفضلى، يمكن الاستفادة من تطبيق تجربة برنامج «مصالحة» المتعلق بسجناء التطرّف والإرهاب بالمملكة المغربية، والذي هدف إلى تأهيل ودمج المدانين في قضايا الإرهاب ومساعدتهم على مراجعة وتصحيح أفكارهم الدينية المتطرّفة.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب

- المحمودي، م. س. ع. (2015). مناهج البحث العلمي. دار الكتب، صنعاء.
- Thurston, A. (2017). Boko Haram: The history of an African jihadist movement. Princeton University Press.
- Thurston, A. (2020). Jihadists of North Africa and the Sahel: Local Politics and Rebel Groups. Cambridge University Press.
- Williams, P. D. (2018). Fighting for peace in Somalia: A history and analysis of the African Union Mission (AMISOM), 2007–2017. Oxford University Press.

ثانيًا: الدوريات العلمية المحكّمة

- بشير، هـ. (2019). الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة جماعة بوكو حرام. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (3)..
- Abwage, S. T., Dangana, F. E., & Yakubu, D. A. (2025). Local governance and community participation in peacebuilding in Northern Nigeria. Journal of Public Administration and Social Welfare Research, 10(5), 75–90.
- Adela, G. (2023). Institutional counterinsurgency frameworks in the Lake Chad Basin: The case of the Multinational Joint Task Force against Boko Haram. Defense & Security Analysis, 39(1), 91–110.
- Agbiboa, D. E. (2013). Why Boko Haram Exists: The Relative Deprivation Perspective. African Conflict and Peacebuilding Review, 3(1), 144–157.
- Azubuike, C. F., Ojo, I. A., & Igboke, S. C. (2023). Non-state actors and international conflicts: A study of ISIS and Boko Haram. African Journal of Politics and Administrative Studies, 16(2).
- Auwalu, M. (2024). Substance abuse and Boko Haram insurgency in Nigeria: Unveiling the nexus in Adamawa and Borno States. Journal of Defence and Security Studies, 3(1 & 2).
- Baldwin, D. A. (1997). The concept of security. Review of International Studies, 23(1), 5–26. Accessed: July 15, 2025, https://2h.ae/pznn
- Bello, A. A., Bukar, K. W., & Yusuf Gazali, K. A. (2024). Assessing adverse effects of Boko Haram insurgency on educational infrastructure and learning resources in senior secondary schools of Yobe State,

Nigeria. African Journal of Educational Management, Teaching & Entrepreneurship Studies, 11(1), 256–263.

– Bolarinwa, B. O. (2022). Synergy in security: Evaluating the efficacy of collaborative strategies employed by the Armed Forces of Nigeria in countering violent extremism. African Defence Review, 18(3), 112–130.

– Espenschied, M. (2020). Security and post conflict reconstruction in Bangsamoro: Achieving sustainable change through community based policing. Oxford Political Review. Accessed: August 4, 2025, from https://2h.ae/VAYF

– Foyou, V. E., Ngwafu, P., Santoyo, M., & Ortiz, A. (2018). The Boko Haram insurgency and its impact on border security, trade and economic collaboration between Nigeria and Cameroon: An exploratory study. African Social Science Review, 9(1).

– Guillén, J., & Zulu, U. (2021). Combat injuries sustained by troops on counter terrorism and counter insurgency operations in Northeast Nigeria: Implications for intervention. Journal of Public Health and Epidemiology, 13(8), 450–459.

– Hofmann, C. (2012). Engaging non-state armed groups in humanitarian action. International Review of the Red Cross, 93(883), 649–672.

– Idahosa, S. O., Ikhidero, S. I., & Egesi, B. C. (2023). Regional security and threat dynamics: Lake Chad region in perspective. Asia & Africa Today, 60(6), 37–58.

– Komey, G. A. (2018). Boko Haram insurgency and the media in Nigeria: Reversing the narratives. African Conflict and Peacebuilding Review, 8(1), 32-56.

– Kpughe, L. M. (2017). Christian churches and the Boko Haram insurgency in Cameroon: Dilemmas and responses. Religions, 8(8), Article 145.

– Lenshie, N. E., Jacob, P. K., Ogbonna, C. N., Miapyen, B. S., Onuh, P., Idris, A., & Ezeibe, C. (2023). Multinational Joint Task Force's counterinsurgency in the Lake Chad Basin and consequences of Chadian exit for Northeast Nigeria. Small Wars & Insurgencies, 34(8), 1458–1485.

– Maza, K. D., Koldaş, U., & Aksit, S. (2020). Challenges of combating terrorist financing in the Lake Chad region: A case of Boko Haram. SAGE Open, 10(3).

– Mickler, D., Suleiman, M. D., & Maiangwa, B. (2019). "Weak State",

regional power, global player: Nigeria and the response to Boko Haram. African Security, 12(3–4), 272–299.

- Musa, A. (2025). Substance abuse and Boko Haram insurgency in Nigeria: Unveiling the nexus in Adamawa and Borno States. Journal of Defence and Security Studies, 3(1 & 2), 180–206.
- Manu, Y. A., Abdulkadir, M., & Isyaku, A. (2024). Boko Haram insurgency and socio economic impact on host communities in Adamawa and Borno States, Nigeria. Journal of Asian Geography, 3(1), 36–43.
- Ogbonnaya, U. M., Ogujiuba, K., & Stiegler, N. (2014). Terrorism in Nigeria: Implications of Boko Haram's movement for security and stability in the ECOWAS sub region. African Security Review, 23(2), 145–160.
- Onuoha, F. C. (2012). (Un)willing to die: Boko Haram and suicide terrorism in Nigeria. Al Jazeera Centre for Studies. Accessed: July 15, 2025, https://2h.ae/qkTh
- Onuoha, F. C. (2014a). Boko Haram and the evolving Salafi jihadist threat in Nigeria. African Security Review, 23(3), 237–249.
- Onuoha, F. C. (2014b). The Islamist challenge: Nigeria's Boko Haram crisis explained. African Security Review, 19(2), 54–67.
- Onuoha, F. C. (2021). Nigeria's counterinsurgency strategy and the Boko Haram crisis: The need for a comprehensive approach. African Security Review, 30(2), 132-150.
- Verjee, A., & Kwaja, C. M. A. (2021). Boko Haram, school abductions, and security discourse in Nigeria. Peace Review: A Journal of Social Justice, 33(3), 386–392.
- Warner, J., & Matfess, H. (2017). Exploding stereotypes: The operational value of suicide bombing in the Boko Haram insurgency. CTC Sentinel, 10(1), 1–7.
- Wyszomierski, L. E. (2015). Boko Haram and the discourse of mimicry: A critical discourse analysis of media explanations for Boko Haram's improved video propaganda quality. Critical Studies on Terrorism, 8(3), 503–515.
- Zenn, J. (2014). Boko Haram: Recruitment, finance and arms trafficking in the Lake Chad region. CTC Sentinel, 7(10), 5–10. https://2h.ae/ttsL
- Zenn, J. (2015, March 7). A Biography of Boko Haram and the Bayʿa to al Baghdadi. Combating Terrorism Center at West Point. Accessed: August 1, 2025, https://2h.ae/ssLf

ثالثًا: تقارير المنظمات الدولية

- Amnesty International. (2019, April). Nigeria: Children and women face sexual violence in Borno prisons. Amnesty International. Accessed: July 5, 2025, https://2h.ae/MGcw
- European Union's Knowledge4Policy. (2019). Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram. Knowledge4Policy. Accessed: July 4, 2025, https://2h.ae/hTRs
- Human Rights Watch. (2015). World Report 2015: Nigeria – Violence and displacement under Boko Haram. Human Rights Watch. Accessed: July 3, 2025, https://2h.ae/uQrR
- Human Rights Watch. (2021). World Report 2021: Cameroon – Attacks in the Far North by Boko Haram. In World Report (country chapter). Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/EEeq
- Human Rights Watch. (2024, April 11). Nigeria: 10 Years After Chibok, Schoolchildren Still at Risk. Human Rights Watch. Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/nHji
- International Crisis Group. (2016, 6 June). Nigeria: The challenge of military reform (Africa Report No. 237). International Crisis Group. Accessed: August 3, 2025, https://2h.ae/nsHR
- International Crisis Group. (2016, November 16). Cameroon: Confronting the Boko Haram Crisis (Africa Report No. 238). International Crisis Group. Accessed: July 10, 2025, https://2h.ae/BUrV
- UN Resident Coordinator. (2019, August 1). 'Boko Haram killed 27,000 civilians, 24 aid workers in 10 years'. The Guardian Nigeria. Accessed: July 10, 2025, https://2h.ae/DLRp
- UNHCR. (2018, April 20). UNHCR alarmed by continuing forced returns of Nigerians by Cameroon. UNHCR News. Accessed: August 3, 2025, https://2h.ae/gNeV
- UNHCR – The UN Refugee Agency. (2014, November 12). Nigerian refugees arrive in Cameroon fleeing fighting in Mubi. Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/BEPZ
- U.S. Department of State. (2016). Country Reports on Terrorism 2015 – Cameroon: attempted raid on Kolofata military base. In Country Reports on Terrorism 2015 (p. 34). U.S. Department of State. Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/HOgz

رابعًا: مصادر صحفية

- Al Jazeera. (2018, May 2). Nigeria mosque attack death toll rises to 86. Al Jazeera. Accessed: August 2, 2025, https://2h.ae/yCIc
- Agha Nwi Fru, & Hoinathy, R. (2022, October 26). Kidnapping for ransom on the rise in North Cameroon. ISS Today. Institute for Security Studies. Accessed: July 3, 2025, https://2h.ae/ULnI

معايير النشر

معايير النشر بمجلة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدراسة العنف والتطرف

تعتمد مجلة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدراسة العنف و التطرف في انتقاء المقالات و الدراسات على القواعد المعتمدة في المجلات الدولية المحكّمة، وفقًا التوجيهات لتالية:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية في حدود 50 كلمة.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية.
2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 125–100 كلمة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخّص.
3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. كما يجب أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يشير إليها في المتن. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية وفق نظام أبا APA الذي تعتمده المجلة
5. لا تنشر المجلة مجلة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدراسة العنف و التطرف فصولًا من الرسائل الجامعية إلّا بعد تكييفها على شكل مقالات معدة للمجلات العلمية، ويشترط الباحث (ة) أن يشير إلى ذلك، ويقدّم

بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة، و الدرجة العلمية التي نالتها الأطروحة.

6. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

7. تهتم مجلة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدراسة العنف و التطرف أيضا بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 3000–2800 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

8. تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 3000–2800 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

9. تسمح المجلة بنشر تقارير المشاريع البحثية الكبرى في حدود ما بين 8000–6000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض تقارير مشاريع البحوث المهمة التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

10. يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 8000–6000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

11. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

- **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القراء المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة اللجنة العلمية للمجلة. وفي حال تباين تقارير القراء، يحال البحث إلى قارئ ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.
- **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقراءة وفريق التحرير.

1. يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث، أو جنسيته أو وظيفته أو وضعه الاعتباري.
2. لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن المواد – من البحوث والدراسات والمقالات – التي تنشرها. كما لا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ترسل المقالات والقراءات إلى العنوان الإلكتروني التالي:
secretariat@menavex.org

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1. الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة (مكان النّشر: النّاشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة؛ كما يلي:

نبيل عليّ، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 1166.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 116. (ما لم يكن يوجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يتمّ استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسويولوجيا**، ص 116).

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي: ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 20133.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة «وآخرون». مثال: السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109. ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالآتي: ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2. الدوريات

اسم المؤلّف، «عنوان الدّراسة أو المقالة»، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال: محمد حسن، «الأمن القوميّ العربيّ»، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب: حسن، محمد. «الأمن القوميّ العربي»، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 135-120.

3. مقالات الجرائد

لا تُذكر إلّا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

مثال: إيان بلاك، «الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق»، **الغارديان**، 17/2/2009.

4. المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب (إن وُجد)، «عنوان المقال أو التقرير»، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في: 9/8/2016، في: http://www.... مثال:

كريستوفر هل، «السياسة الخارجية الأميركية على طريقة ترامب»، الجزيرة نت، 7/8/2016، شوهد في 9/8/2016، في: http://bit.ly/2aOCz9M

في حال وجود سلسلة تنشر على الموقع الإلكتروني، تُكتب بخط سميك (مثال: **تقدير موقف** أو **تقييم حالة** أو **تحليل سياسات** أو **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ...).

إذا جرى الاقتباس عن كتاب أو تقرير أكاديمي أو دولي أو عن مجلة دورية تنشر على الإنترنت، تُذكر بيانات النشر حسب نوع الإصدار (كتاب، مجلة، تقرير)، ولكن يُضاف الرابط الإلكتروني بعد البيانات المعتادة لنشر تلك الإصدارات مع ضرورة ذكر رقم الصفحة التي جرى الاقتباس منها.

يتعين ذكر الرابط كاملًا بحيث يوصل القارئ إلى الصفحة الإلكترونية التي جرى الاقتباس منها مباشرة وليس إلى العنوان العام للموقع.

يتعيّن اختصار الرابط الإلكتروني من خلال «مُختصِر الروابط الإلكترونية» (e.g. Bitly or Goo.gl Shortener).

ملاحظة: في ما يتعلق بالهوامش وقائمة المراجع العربيّة، ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلّة بالخطّ العريض. أمّا إن كان بلغة أجنبية، فينبغي أن يُكتب بخطّ مائلٍ.